جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل-
كليـــــة الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

جهود الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام : دراسة حالة جمهورية إفريقيا الوسطى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: التعاون الدولي .

إعداد الطالبتين:
- مفيدة شرابيط
-مريم بودغدغ

إشراف الأستاذة:
- أ عادل مغريش

لجنـــــة المناقـشـــة:

1-الأستاذ :وليد خلاف. رئيسا
2-الأستاذ :عادل مغريش. مقررا
3-الأستاذة :شهرزاد أدمام. مناقشا

السنـة الجامعية:
2015/ 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم بك نسترشد و نستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

و لا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم أختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ....آمين ....

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وسهل لنا السبل لإنجازه ، بداية و إعترافا بالجميل أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاد المشرف **مغريش عادل،** الذي راق لنا صبره وتفهمه ، فلم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه رغم إنشغالاته .

و الشكرموصول لجميع أساتدتنا الأجلاء عرفانا بجميل صنيعهم و تقديرا لعظيم فضلهم .

إلى كل من قدم لنا عونا ، أسدى لنا نصحا ، أو بدل معنا جهدا .

شكرا.....ألف شكر.

مقدمة

شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور تحولات عالمية مست مجالات متعددة، فقد عرفت هذه الفترة انخفاضا في عدد النزاعات الدولية وارتفاعا ملحوظا في عدد النزاعات الداخلية، وذلك خصوصا في قارة افريقيا والتي شهدت تصاعدا غير معهود للعنف الداخلي في أشكال وأنماط متمايزة (إبادات جماعية، مجازر، حروب، أزمات، توترات وحروب عصابات...)، فوجدت الدول والمنظمات الدولية نفسها عاجزة عن التعامل مع هذه النزاعات الجديدة بوسائلها التقليدية، وهو ما وضع الأمم المتحدة أمام امتحان صعب للغاية تستدعي إعادة النظر في الوسائل التي تتعامل بها مع هذه النزاعات.

إن الفوضى الدولية التي أعقبت زوال الثنائية القطبية وتأثيرها على الاستقرار الدولي من خلال توازن الرعب، والإنفراد الأمريكي في الساحة الدولية وما أعقبه من انتشار للأفكار الليبرالية، والتحول المتسارع لأغلب الدول الاشتراكية سابقا إلى هذه الأفكار بإرادة داخلية تارة وضغوطات خارجية تارة أخرى، زاد من هذه الفوضى على المستوى الداخلي وما أعقبه من فوضى على المستوى الخارجي، فما كان لنزاع أن يخمد في دولة حتى يعود من جديد نظرا لعدم مواكبة سرعة التحولات الدولية للتحولات الداخلية على جميع المستويات وصعوبة فك الارتباط بين ماهو داخلي وما هو خارجي.

وتعتبر إفريقيا بيئة نزاعية بامتياز كون أغلب دولها شهدت تحولات سريعة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى جانب تفردها بحمل كافة مسببات النزاعات لفترة الحرب الباردة، فبنهاية الحرب الباردة تفجرت في أغلب الدول النزاعات الداخلية نظرا لغياب توازن الرعب من جهة وعدم قدرة الأنظمة على مواكبة التحولات السريعة للبيئتين الداخلية و الخارجية رغم كل الجهود التي كانت تبدل في إطار المفاهيم التقليدية لإدارة وحل النزاعات الدولية مع تزايد النزاعات الداخلية وخطورتها على الأمن الإقليمي والدولي.

حتم هذا الوضع على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية استحداث آليات ومفاهيم جديدة للتعامل مع هذه النزاعات ترتبط بإرساء السلم و الأمن الدوليين ودمجها في إطار عملها، ومن أبرز هذه المفاهيم بناء السلام وهذا ما كان مع **بطرس بطرس غالي** الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة من خلال أجندة من أجل السلام عام 1992 والذي قدم فيها

مجموعة مفاهيم تتضمن (الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام و بناء السلام) والتي تكون بمثابة العلاج للوقاية من النزاعات و منع تجددها وتعتبر حالة إفريقيا الوسطى المثال الأكثر تعبيرا عما ذكرناه سابقا.

❖ **أهمية الدراسة** :

تبقى منظمة الأمم المتحدة و موضوع بناء السلام حالة دراسية أساسية ضمن إطار الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، إلا أن الأهمية التي يكتسبها دور الفواعل فوق الدولية كمنظمة الأمم المتحدة في إطار عمليات بناء السلام والأساليب و المفاهيم المتعلقة بهذا الدور ما تزال غامضة و تحتاج من الباحثين في هدا المجال عمل الكثير من أجل توضيحها ، إذ يحاول هدا البحث توضيح كيف يمكن أن تساهم المنظمة الأممية في بناء السلام في إفريقيا الوسطى من خلال كشف النقاط التي تحيط بالعملية .

كما لاننسى أن لهذه الدراسة أهمية علمية بالغة تتجلى من خلال محاولة معرفة إذا ما كانت منظمة الأمم المتحدة تقوم ببناء السلام بأسلوب ناجح، و مدى تلاؤم إرادتها الفعلية للسلام الدولي مع الأطر النظرية و الأساليب العلمية المناسبة لذلك .

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

تنقسم العوامل التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع إلى موضوعية وذاتية نوجزها في :

أ/ مبررات موضوعية:

الأهمية المتزايدة لبناء السلام وتسوية النزاعات الدولية والداخلية فعالم اليوم يشهد نزاعات دولية وداخلية متجددة، إضافة إلى أن هناك العديد من الفواعل الدولية التي تحاول المساهمة بشكل فعال في عملية بناء السلام وأهمها الأمم المتحدة.

إن اختيار هذا الموضوع هو محاولة لإثراء رصيد البحوث الأكاديمية في هذا المجال.

ب/ مبررات ذاتية:

- الاهتمامات الشخصية بمسائل الأمن والسلم الدوليين.

- رغبة منا في تعميق الفهم حول الموضوع محل الدراسة.

❖ **أدبيات الدراسة:**

إن قضية بناء السلام أصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين فهناك العديد من الدراسات والبحوث القيمة التي يمكن الاستعانة بها لإثراء هذا الموضوع.

ومن بين هذه المصادر نجد كتاب: **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** لصاحبه **محمد أحمد عبد الغفار،** والذي حاول فيه تسليط الضوء على مفهوم النزاع الدولي، ومصادره فضلا عن طرق تسويته والوقاية منه وكذلك تعرضه لمفهوم الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر.

إلى جانب الدراسة السالفة الذكر نجد كتاب : **التنمية و بناء السلام في لبنان** لصاحبه **حزوري جوزيف بوليت،** و الذي قدم فيه دراسة مفصلة لمفهوم بناء السلام و أهم الإستراتيجيات التي تقوم عليها عملية بناء السلام ،كما تحدث فيه عن تطبيق المفهوم على أرض الواقع في لبنان .

❖ **إشكالية الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة ومن أجل فهم الموضوع سيتم بحث طبيعة دور الأمم المتحدة في مجال بناء السلام مع التركيز على عملية بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى كدراسة حالة، وسيكون محور هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تمكنت هيئة الأمم المتحدة من أداء مهام بناء السلام في بيئة نزاعية إفريقية متجددة كحالة جمهورية إفريقيا الوسطى ؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود ببناء السلام ؟

- ما علاقة ظهور بناء السلام بتغير النزاعات ؟

- ما هي الأجهزة التي اعتمدتها الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

من أجل معالجة إشكالية الدراسة سيتم تحديد هذا الموضوع انطلاقا من الفرضيات التالية:

أ-الفرضية الرئيسية:

التدخل ألأممي وإنجاح عملية بناء السلام في إفريقيا الوسطى مرهون بمدى تداخل مصالح الدول الكبرى والفواعل الأخرى، وتوافر الإرادة الفعلية لديها وذلك بتوفر الدعم المالي والفني واللوجستي لإحلال السلم بصفة دائمة دون تفضيل طرف من أطراف النزاع على حساب الأخر.

ب- الفرضيات الفرعية:

- بناء السلام آلية جديدة تضمن عدم تجدد النزاعات في ظل تغيرها.

- تقوم الأمم المتحدة من خلال استحداث أجهزة بدور أساسي في عملية بناء السلام في إفريقيا الوسطى تفاديا لتجدد النزاع داخليا وتأثيره على المستوى الخارجي.

- إن فعالية دور الأمم المتحدة في بناء السلام في إفريقيا الوسطى مرهون بمقدرة المنظمة على مواجهة أهم التحديات التي تواجهها بالبحث عن آليات جديدة لذلك.

❖ **المناهج المعتمدة:**

لقد تم التطرق إلى هذا الموضوع استنادا إلى أربعة مناهج علمية تتماشى وطبيعة هذا الموضوع وهي كالتالي:

المنهج التاريخي:

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية و القيام بفحصها و نقدها و تحليلها و التأكد من صحتها و عرضها و ترتيبها و تفسيرها و في الأخير استخلاص التعميمات و النتائج العامة منها و التي لاتتوقف على فهم الأحداث التي جرت في الماضي فقط بل تتعدى ذلك للمساعدة في تفسير الأحداث

الحالية و في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل [1].اتبعته الدراسة لتبيان الصيرورة الزمنية للأحداث الماضية والتطور الذي عرفته الأمم المتحدة في حفظ وبناء السلم والأمن الدوليين، وكذلك التطور التاريخي للنزاع والأحداث في إفريقيا الوسطى.

2- منهج تحليل المضمون:

يتيح منهج تحليل المضمون دراسة الوثائق و التقارير بطريقة موضوعية للتعرف على مضمونها ،وتم توظيف منهج تحليل المضمون من خلال تحليل نصوص ،ولقذ تم إستخدام هذا المنهج لتحليل مضامين المواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة و المتعلقة بصون الأمن و السلم الدوليين.

3- منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو نظاما إجتماعيا، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.[2]

ومن خلاله سيتم التركيز على حالة واحدة فقط من بين عمليات بناء السلام التي قامت بها الأمم المتحدة وهي دراسة حالة إفريقيا الوسطى وذلك من أجل معرفة مدى قدرة الأمم المتحدة على المساهمة في بناء السلام في ذلك البلد.

- **صعوبات الدراسة :**

- قلة المراجع التي تخدم موضوعنا باللغة العربية على مستوى المكتبة الجامعية لكلية الحقوق و العلوم السياسية .

-ضيق الوقت الذي لم يسمح لنا بترجمة قدر كاف من المراجع لإثراء الموضوع .

- **خطة الدراسة:**

[1] عمار بوحوش و آخرون ،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث . ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2009، ص 107.

[2] المرجع السابق ،ص130 .

لدراسة هذا الموضوع و الإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها قمنا بتوظيف ثلاثة فصول ، فقد خصصنا الفصل الأول لأجل الحديث عن مقاربة معرفية حول مفهوم بناء السلام ،مع التركيز على التحول الحاصل على مستوى النزاعات للفترة التي تعقب نهاية الحرب الباردة ،تم انتقلنا بعد ذلك للحديث عن تطور مفهوم بناء السلام و مختلف التعريفات المقدمة له من طرف المفكرين وصولا إلى الإستراتيجيات المتبعة لتطبيق المفهوم واقعيا.

ففيما يخص الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة مع التركيز على مميزات البيئة النزاعية الإفريقية مع الإشارة إلى بعثات الأمم المتحدة في القارة لأجل بناء السلام ،ثم أضفنا مبحثا ثالثا لتوضيح العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية من أجل إرساء دعائم السلم في إفريقيا.

أما فيما يخص الفصل الثالث تناولنا فيه الدراسة في المبحث الأول تطور النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى موضحين طبيعة النزاع و الأطراف المتورطة فيه ،و أضفنا مبحثا ثانيا تناولنا من خلاله الدور الذي لعبته أجهزة الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا الوسطى ،و في الأخير عرجنا إلى تناول التحديات التي تواجه عملية بناء السلام في إفريقيا الوسطى .

الفصل الأول

بناء السلام

مقاربة معرفية

إن نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد وما رافقه من تغيرات شملت مفهوم وطبيعة النزاعات ودلك بظهور نوع جديد من النزاعات وهو ما ساهم في تحول حاسم في طبيعة الحروب من كونها حرب بين الدول إلى حرب داخلية. هده التغيرات فرضت على المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة تكييف ميثاقها مع هده التحولات، وهدا ما كان مع **بطرس غالي** والدي قدم مجموعة مفاهيم تتضمن (الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام)،والتي تكون بمثابة العلاج للوقاية من النزاعات ومنع تجددها.

إن دراسة موضوع بناء السلام في إطار الأمم المتحدة من خلال مقاربة معرفية يقتضي منا في هدا المقام، البحث في طبيعة النزاعات لفترة ما بعد الحرب الباردة،والبحث في مفهوم بناء السلام مرورا بمراحل تطوره وعلاقته بغيره من المفاهيم ذات الصلة وتمييزه عن غيرها لتجنب الخلط بينها، ثم التوقف عند الأمم المتحدة من خلال استعراض آلياتها في بناء السلام سواء كانت القديمة منها أو المستحدثة وتبيان دورها في عملية بناء السلام.

المبحث الأول :التحول في مفهوم السلام الدولي :

بعد نهاية الحرب الباردة حدث تحول جدري في طبيعة النزاعات فأنتقلنا من النزاعات الدولية (بين الدول) إلى نوع جديد من النزاعات يعرف بالنزاعات الداخلية .

المطلب الأول :التغير في طبيعة النزاعات لفترة ما بعد الحرب الباردة :

شكلت سنة 1991 نقطة مفصلية في تطور السياسية الدولية وذلك بانتهاء الحرب الباردة رسميا بتوقيع **ميثاق باريس** في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.[1] حيث شهدنا في هذه الفترة تناقص النزاعات ما بين الدول لجملة من الأسباب يمكن إجمالها في:

1-**أسباب إستراتيجية**: وتتمثل في تفكك الإتحاد السوفياتي وزوال الاستقطاب وهوما ساهم في الإنقاص من حجم التنازع بين وحدات المجموعة الدولية.

2- **أسباب تقنية**: صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى خاصة في الجانب العسكري أدى إلى غياب أي تهديد لموقع هذه الدولة من طرف الدول الأخرى وهو ما اعتبر عاملا للسلام بين الدول.

3-**أسباب اقتصادية**: وذلك بسبب صعود ظاهرة العولمة المتعددة المجالات في هذه المرحلة وما نتج عنها من عولمة للاقتصاد مما أسهم في تناقص النزاعات بين الدول وذلك للاعتماد المتبادل بينها.[2]

لكن وفي مقابل تناقص النزاعات بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة شهدنا ارتفاعا في عدد النزاعات داخل الدول والتي تنوعت في طبيعتها ما بين حروب أهلية ونزاعات إثنية[(3)].ولا نعني بهذا أن هذه النزاعات لم تكن موجودة خلال الحرب الباردة لكنها كانت لا تظهر لحدة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي فسرت على أساسها كل النزاعات، ويجد التغير في طبيعة النزاعات تفسيره في ثلاث عوامل رئيسية:

---

(1) سميرة ناصري، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية)، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص 74.

(2) بلال لعيساني، "دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة في التغير"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية)،**جامعة** الجزائر، 2007-2008، ص 70.

(3) فؤاد جدو،" دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: حالة منظمة أطباء بلا حدود"،(رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية)،جامعة بسكرة 2009-2010، ص 2.

1-النزاعات في هذه الفترة لم تعد نزاعات دولية فهي تحدث في أحيان كثيرة داخل الدولة.

2- نزاعات هذه المرحلة لم تعد تحدث دائما بين جيوش نظامية، بسبب تنامي نمط حروب العصابات، وصعود ظاهرة الإرهاب، وتجارة المخدرات والمافيا الإجرامية.

3 ـ صعوبة السيطرة على هذه النزاعات بما يمنع امتدادها وتفاقمها.[1]

إذن فالنزاعات الجديدة هي نزاعات داخلية ، غير أنها في الغالب تأخذ طابعا إقليميا جراء ما يسميه **جوزيف ناي بالحساسية و الانجراحية** التي تميز دول الجنوب، فهذه النزاعات التي زاد عددها في سنوات التسعينات من القرن الماضي قد أخذت شكلين أساسيين هما:

1-النزاعات والانقسامات التي تمس الدول وما يترتب عنها من مواجهات بين الطوائف أو الإثنيات، أو بين الحركات الانفصالية والسلطات المركزية، كما حصل في يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي سابقا.

2 ـ انهيار الدول والحروب الأهلية حول السلطة والموارد خاصة في إفريقيا.

وتشترك هذه النزاعات في ثلاث صفات مميزة لها:

الأولى: صعوبة احتواء رقعة النزاع وذلك لهشاشة الحدود وضعف الدولة وطبيعة الإقليم، وبروز ظاهرة التضامنات العابرة للحدود، ضف إلى ذلك تحالف شبكات الجريمة المنظمة مع القوى والأطراف المتناحرة وما يشكله من تغذية للنزاع وتوريط لدول الجوار.

الثانية: صعوبة تحديد الفواعل الرئيسية للنزاع.

الثالثة: عدم وضوح الحدود بين المدنيين والعسكريين في هذه النزاعات وهو ما ينجر عنه تزايد عدد الضحايا المدنيين.[(2)]

ويمكن تعريف النزاع الداخلي على أنه: "هو نزاع سياسي يستخدم فيه العنف أو يكون استخدام العنف فيه عنصرا كاملا ويستمد جذوره من أسباب داخلية أكثر مما يستمدها من عوامل نظامية، ويهدد بانفجار صراع مسلح داخل الدولة تتأثر به وتؤثر فيه دول الجوار". حيث يعتبر هذا النوع من النزاعات الأكثر أهمية بالنسبة لدول العالم الثالث وهذا

[(1)] بلال لعيساني، مرجع سابق، ص 71.

[(2)] المرجع السابق، ص ص .72 ،73.

نظرا لخطورتها ولكثرة النتائج التي ترتبت عنها، فمن بين **117** نزاع مسلح وقع في العالم الثالث بين فترة (1945-1986) كان القسم الأكبر في شكل نزاعات داخلية وزعت هذه النزاعات كما يلي: **17 نزاع** يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار، **24 نزاع** في شكل حروب حدودية، والبقية هي عبارة عن حروب داخلية مسلحة[1].

المطلب الثاني :مصادر نزاعات فترة ما بعد الحرب الباردة:

توصل الباحثون في علم النزاعات الداخلية أن هذه النزاعات غالبا ما تحدث نتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان (Human needs) كالأمن من الاعتداء الجسماني (Physical Security) والرفاهية والاعتراف بالهوية الثقافية،و المشاركة في عملية اتخاذ القرار، و الإستفادة من الموارد، وتوفير العدالة التوزيعية (Distributive justice) والتي غالبا ما تحرم منها الجماعات ذات الهوية المغايرة لهوية الجماعة المسيطرة، وبالتالي أصبح التهديد مصدر خوف بالنسبة لها، وهذا الخوف عادة ما يتراكم خلال فترات طويلة من الزمن بفعل الظلم خاصة عند ما تتصور الجماعة المعنية أن هوية الجماعة المسيطرة غير ملائمة لها.

ويضيف كل من ليك (lake) وروتشيلد (Rothchild) مصدر آخر للحاجات الإنسانية وهو المخاوف الجماعية (collective feras) هذه المخاوف تحرك في الغالب النزاعات العرقية خاصة في حالة وجود حالة اجتماعية، حادة من عدم اليقين (Acute Social uncertainity) وتاريخ طويل من الصراع مما يخيفهم في المستقبل[2].

ولفهم مصادر النزاعات الداخلية تم تقسيمها إلى مصادر كامنة ومصادر محركة

أولا-المصادر الكامنة:

1-العامل التاريخي:و هو عامل موجود أصلا منذ نشأة الدولة و فيه عنصران :

[1]-حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية مقاربة نظرية. مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر، 2008 ، ص 74.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية. دار هومة، الجزائر، 2003، ص 159.

أ-**العامل الاستعماري**:فالإستعمار عمل على خلق كيانات وحدود جديدة دون مراعات للتوازنات العرقية والجهوية، وترى المقاربة النشوئية التي تجعل من الجماعات الأثنية كفواعل أساسية في هذه النزاعات أن الخلاف العرقي هو في حد ذاته، السبب الأولي للنزاع، وذلك أن الجماعات تستقي سلوكها النزاعي من القيم الأثنية وتعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى، ثم تكريس هذا الانتماء في ظل الاستعمار من خلال سياسة **فرق تسد** وتدعيم الجماعات على حساب الأخرى مما عمق الأحقاد التاريخية بين المجموعات.[1]

ب-**بناء الدولة**: فشل أغلب الدول المستقلة حديثا في اختيار النموذج الملائم لبيئتها أدى إلى:

-**الدولة الفاشلة**: تم استخدام مصطلح الدولة الفاشلة للمرة الأولى في عهد الرئيس **بيل كلينتون** وصف به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية، مما جعلها تشكل خطرا على السلام والأمن العالمي[2]، وحسب تعريف **نعوم تشو مسكي**: "هي الدولة الغير قادرة على حماية مواطنيها من العنف ".[3]

إذن هو مفهوم يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها الدولة على مستوى ضعف التنمية الإنسانية، ضعف التجانس الاجتماعي، غياب دولة القانون، غياب الديمقراطية، مع انتشار الفساد والفقر، إذن هي تلك الدولة التي فشلت في عمليات بناء الدولة ما بعد الاستعمار.

-**الدولة المنهارة**: يرى **روبرت روتنبرغ** أن الدولة المنهارة شكل متطرف للدولة الفاشلة تتميز بغياب تام للسلطة عاجزة عن القيام بوظائفها لفترة طويلة من الزمن.[4] وقد طور هدا التعريف من قبل **ويليام زارتمان**، الذي أضاف له عناصر شملت عدم فاعلية الحكومة المركزية وتآكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها وانتشار حالة عدم احترام القانون وغياب النظام وحدد **كاتي كليمون caty clement** ثلاث مراحل لانهيار الدولة **المرحلة الأولى**:انتقال الدولة من حالة الدولة القوية إلى الدولة غير القوية.

---

(1) فوزية زرا ولية،" الصراع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية "،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009، ص 27.

(2) محمد بوبوش،"مفهوم الدولة الفاشلة "،تاريخ التصفح 12 ماي 2015عن موقع:

www.maghress.com/essana/552 3

(3) محمد جاسم،" الحواضن الجهادية في الدولة الفاشلة "، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط . تاريخ التصفح 11ماي 2015 عن موقع:

www.beirutme.com/?p=3887

[4]zartman ,w.i.ed .collapsed states :the disintegration and Restoration of legitimate autharity .boulder,colorado ,lynne riennem publishers ,1995 ,p97 .

المرحلة الثانية:فتتمثل في انتقال الدولة إلى حالة الأزمة ويعد المتغير الاقتصادي هو العامل المركزي في هذه المرحلة التي تتميز بحدوث أزمة اقتصادية، تكون بمثابة إشارة تحذير تفيد باقتراب وقوع أزمة سياسية ما، ورغم أهمية المتغير الاقتصادي فإنه غير كاف لتهديد بقاء الدولة فهو يؤثر فيها عندما يتفاعل مع متغيرات أخرى مثل تعبئة الجماعات ذات الهويات المتمايزة.

المرحلة الثالثة:وتتمثل هذه المرحلة في انهيار الدولة.[1]

-**الدولة الضعيفة**: وهي التي تعاني من مستوى مؤسساتي ضعيف وعدم قدرتها على الاندماج وعدم شرعية حكومتها، الأمر الذي يدفعها لفرض نفسها بالعنف والقوة ولا تتمكن من إشباع حاجيات السكان، ويرى **موري كابلان** أن الدولة الضعيفة هي التي يكون فيها عدم التوافق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وأن الحدود التي تفرض على جماعات متعددة الهوية لا يجمعها تاريخ مشترك يسمح بأن تعمل معا والأنظمة القانونية والسياسية المنتهجة لا تعكس قيم المجتمع ومعتقداته [2].

-**الدولة الرخوة**: كمفهوم ابتكره عالم الاجتماع السويدي **جنار ميردال** مطلع السبعينات كان المقصود بها تلك الدولة التي ينتشر فيها الفساد في مختلف مؤسساتها ولا تطبق القوانين ولا يتم احترامها، وسبب هذه الحالة وجود مجموعة من المصالح لدى فئة معينة تستفيد من هذه الحالة في كسب الثروة وزيادة النقود.وأيضا القوانين في الدولة الرخوة يتم تكييفها بما يتوافق مع مصالح النخبة الحاكمة وليست وفق مصالح العامة[3].

-**الدولة المستوردة**: وهي حسب **بيرتراند بادي** تقوم على منطق استيراد مجتمعات التأخر للنماذج السياسية الغربية، وهي نتيجة لاختيارات فردية تمليها دوافع تحركها منافع وهو ما يولد توترات ويتسبب في اختلالات[4].

ثانيا – المصادر المحركة:

---

(1) عبد الوهاب عمروش، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"،تاريخ التصفح13 ماي2015 عن موقع:

Ahram.org.eg/News content /3/134/2595

(2) جورجيا جيوفانيتيوآخرون، التغلب على الهشاشة في إفريقيا. مركز روبرت شو مان ، 2009، ص 17.

(3) " نهاية الدولة الرخوة "، الوطن للصحافة، تاريخ التصفح 8مارس 2015عن موقع:

www.alwatannews.net/ News viewer. Aspx ?ID=7qxahqmz wy%2fE

(4) محمود حيدر،" تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي ،استئناف التأويل"،مجلة الفكر السياسي، ص 153، تاريخ التصفح 5مارس 2015عن موقع:

www.reefnet.gov.Sy/ books project / fikr/ 18

أ-العامل السياسي:

إن العوامل السياسية تعد من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى قيام هذه النزاعات، خاصة في حالة ظهور بوادر لضعف المركز السياسي للقائمين على السلطة لذا فقد تظهر بعض القوى تريد إما تعديل أنظمة الحكم أو الانفصال عن الدولة الأم. حيث نجد المهيمنين على السلطة منفردين باتخاذ القرارات المهمة والمصيرية التي تمس شعوبهم، دون الرجوع إلى المؤسسات الدستورية المعنية بالمشاركة في مثل هذه القرارات ولدا فإن الصراعات السياسية في الدول النامية تكون غالبا مصحوبة بانقلابات واستخدام القوة سواء من قبل القائمين على السلطة أو المعارضة[1].

وفي دراسة قام بها **غورgurr** للأسباب التي قادت الجماعات للمطالبة بحقوق للمشاركة في العملية السياسية تعرض للفارق بين جماعة الأقلية وجماعة الأغلبية، كما تعرض لمستوى التمييز الذي عانت منه جماعة الأقلية، ولتفعيل الفوارق السياسية بين الجماعات تعرضت الدراسة لمدى مشاركة كل الجماعة في مواقع السلطة السياسية المركزية، والمشاركة في مواقع الخدمة المدنية والوظائف السياسية، وبحثت الدراسة أيضا في هذه الفوارق لمعرفة ما إذا ما كان سببها يعود لسياسة تمييزية نشطة، كما تعرضت لمستويات التمييز في سلم من خمس نقاط على أساس ما يتمتع به أعضاء الجماعة من حقوق سياسية أو مشاركة في المواقع بالمقارنة مع الجماعات الأخرى ومدى محدوديتها، وعما إذا كانت الفروق منتظمة أو تحدث بصفة منتظمة، وقد أظهرت النتائج أن عددا هاما من جماعات الأقليات مهمشون سياسيا، وأن معظم هؤلاء همشوا بالتباع سياسات إدارية، كما أن أهم ما توصلت إليه هوان المطالبة بالحقوق السياسية قد تنبع بالأساس من سياسيات التمييز، وهي غالبا ما تقود الجماعات للمطالبة بالمشاركة في صناعة القرار السياسي والتي تتحول في بعض الأحيان إلى أعمال عنف[2].

ب - العامل الاقتصادي:

إن الوضع الاقتصادي له أثر على الاستقرار في أي دولة وبوجه خاص الدول النامية لان الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على توجيه موارد الدولة إلى التنمية وإقامة المشروعات التي ترفع من مستوى الشعوب، غير أن التطور الاقتصادي في الدول النامية يسري بخطى متردية لأن القائمين على تنفيذه ليس لديهم الكفاءة اللازمة، وسيطرة الدكتاتورية في إدارة المؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى تخلفها وزيادة المديونية لأن هذه

---

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة، غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008، ص. ص، 91-92.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 169.

المؤسسات تبد ووكأنها تعمل لصالح فرد أو جماعة معينة وهو ما يترتب عليه انهيار للوضع الاقتصادي وتزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وامتداد نفوذها إلى المرافق الأمنية والسياسية[1]، ضف إلى ذلك عامل التنافس على الموارد الذي يعتبر من أهم أسباب هذه النزاعات حيث تعتبر ندرة الموارد او قلتها أو فقر الدولة والنمو الديموغرافي المتسارع تثير النزاعات حيث أنها تزيد من درجة التنافس عليها وتحد من قدرات الدولة وخبرتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها فالضغوط التي تواجه الدولة في تحسين أوضاع مواطنيها تكون سببا في إثارة النزعات[2].

ج -**البيئة الإقليمية**:

لا تدور النزاعات الداخلية داخل حدود الدولة فحسب وإنما هناك العديد من العوامل التي تجعلها تنتشر فقد أشارت دراسة **غورgurr**إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدول المجاورة لها ترتبط فيما بينها وعليه فإن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية.

وقد يكون الأمر على عكس ذلك كأن تقوم الدولتان المتجاورتان كل منها يقمع الجماعة العرقية التي تنتمي للدولـة الأخرى على سبيل المعاملة بالمثل كما في حالـة قيام

توتسي بور ندي بقمع **الهوتو** مقابل **هوتو** رواندا بقمع **التوتسي**، أو قد تقوم الدولتان بقمع الجماعة العرقية المشتركة بينهما، كما في حالة رواندا بعد استيلاء **التوتسي** على السلطة وقيامها بقمع **الهوتو** وفي نفس الوقت قيام توتسي بوروندي بقمع **الهوتو**.[3]

المبحث الثاني : مفهوم بناء السلام:

فيما يلي سيتم التطرق إلى الظروف التي مهدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام و المراحل التاريخية التي مر بها ، و أيضا سنتناول أهم التعريفات التي قدمت للمفهوم من طرف المفكرين :

المطلب الأول:بناء السلام: دراسة في الخلفية التاريخية.

---

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان، مرجع سابق، ص 95.

(2) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 162.

(3)المرجع السابق ، ص ص .177، 178.

ظل موضوع السلم موضوعا أساسيا وجوهريا في الحياة البشرية منذ قرون، فقد أتاح التاريخ للباحث في ثقافة السلم قدرا كبيرا من الإسهامات حول مفهوم **بناء السلام** كمفهوم عميق الجذور، فتاريخ البشرية ظل محتشدا بأعداد كبيرة من الحروب والصراعات والتي تنتهي في الغالب بقتل وتدمير مدن، فالحروب كانت دائما الحل الأمثل لدى الساسة في حل وفض المنازعات، ورغم ذلك ظل سؤال السلم قائما ويحظى باهتمام عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين والساسة في كافة بقاع الأرض.

ففي عام 1980 م قال عالم التاريخ الشهير **مايلي Meili:** "لحسن الحظ لا ينجب عالمنا أولئك الذين يدقون طبول الحروب ويحرقون لها البخور فقط ،بل أنه ينجب أيضا الذين يفكرون في السلام والذين يؤسسون فلسفة السلم. فهم لا يخترعون مفهوم السلام فقط بل ويضعونه موضوع التنفيذ". فالبحث في الأصول الفلسفية والتاريخية لثقافة السلام يعنى في كل الأحوال البحث في تاريخ نظريات وتجارب العدل وإحلال السلم في العالم وهو الأمر الذي قام به الفلاسفة القدماء عبر التاريخ.[1]

مما لاشك فيه أن مصطلح **السلام** موجود منذ القدم، ويعد من أهم القضايا التي ناقشها الدين الإسلامي فهو يدعو إلى السلم والوئام ونبذ الحروب التي لا ينتج عنها سوى الدمار والفساد، ولذلك فقد جعل القرآن الكريم غايته أن يدخل الناس في السلم جميعا، فنادى المؤمنين أن يتخذوه غاية عامة وذلك في قوله تعالى: **"يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة"**[2]، ومعنى هذا أن الإسلام يشجع على التزام السلم، وورد في قوله تعالى أيضا: **"أدخلوها سلام آمنين".**[3]أي سالمين من كل سوء.

ويرجع مفهوم السلام إلى أفكار عصر النهضة الأوروبي والفلسفة الغربية في القرن **14**م، حين بدأ في الأفق ظهور فلسفة العدل والسلم كنقيض للحرب والعنف اللتين اتسمت بهما الحضارة الغربية. وقد كان أول ظهور للنظريات التي عملت على تطوير مفهوم السلع على يد المفكر الفرنسي **بيردويس** في مؤلفه **في نهاية الحروب وجدل في المملكة الفرنسية** والذي تم نشره عام **1300**، وقد دعي في كتابه هذا إلى الوحدة في دولة واحدة يجتمع فيها كل الكاثوليك الروم، ومن جهة أخرى فهو يسمح بالحرب مع الأعداء ويشترك معه في هذه الأفكار، المفكر الألماني **كازيخ Gzeckking** بعد مرور **100** عام على أفكار **ديبوس**.[4]

---

(1) أبو القاسم قور، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات. مكتبة الأنبار، ليبيا، 2010، ص 10.

(2) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية، 208.

(3) القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية 46.

(4)أبو القاسم قور ، مقدمة في دراسات السلام و النزاعات ،مرجع سابق ،ص11.

وفي مطلع القرن 16 م ظهرت دعوة **أراسموس Erasmus** التي ارتكزت على النزعة الإنسانية وذلك في منشور **شكوى السلام** حيث رسم صورة كاملة للحرب التي اشتهرت بها القارة الأوروبية، فدعوة **أراسموس** الإنسانية كانت النقطة والبداية الأولى لدعوة الفلسفة الغربية إلى السلم بالمفهوم الإنساني.

والملاحظ هنا أن الدعوة الإنسانية ليست وحدها كافية لتوفير سلام عالمي لأن السلام يتم بمشاركة الآخرين والتعاون والفهم المشترك بين الفرد والجماعة.

أما أهم النظريات الخاصة بالسلم كانت على يد الفيلسوف الفرنسي **تشارلزبير** في مؤلفه **مشروع تطبيق السلام في أوروبا** والذي نشر عام **1712**، وشهد **القرن18** تطورا كبيرا وملحوظا في مشروع السلام على يد المفكر **وليام بان WilliamPen** في مؤلفه **مستقبل السلام في أوروبا**، واستمرت النزعة الإنسانية في الفكر الأوروبي حول قضية السلام حتى القرن **19**م، حيث نجد أن المؤلف الاقتصادي والفيلسوف الفرنسي **كلود دوسليمون** قد اهتم بموضوع السلام في كتاب له بعنوان **خطابات من جنيف** والذي اقترح من خلاله إقامة مجلس أوروبي موحد وحسب رأيه فإنه إذا تم إنشاء هذا المجلس فأوروبا سوف تخرج من الحروب نهائيا.[1]

ويعتبر الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** من أشهر الفلاسفة الذين أسهموا في معالجة موضوع السلام خاصة في مؤلفه **مشروع لإقرار السلام** وكان أول من لفت نظر الباحثين في السلام إلى وجوب نزع السلاح والتخلص من الآلة العسكرية بوصفها إحدى مغريات النشاط الحربي، وفي منتصف **القرن19م** لعبت حركة السلم دورا مهما وكبيرا في الحياة الأوروبية العامة خاصة فيما أطلق عليه **مؤتمر السلام** الذي بدأ انعقاده منذ عام **1940**.[(2)]

في هذه المرحلة كان للمنظمات غير الحكومية والعالمية دورا أساسيا في بلورة مفهوم **بناء السلام**، مع أن ذلك لم يوقف التحولات التي قادت لاندلاع حرب عالمية ثانية، فالملامح الأولى لهذا المفهوم قد بدأت مع نقاط **ولسون الأربعة عشر** والتي كان ينظر لها على أنها ركائزلديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك وسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها عن طريق إرساء السلام بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي **عصبة الأمم**.[(3)]

---

[1] أبو القاسم قور،المرجع السابق ،ص12.

[(2)]، المرجع السابق ، ص 13 .

[(3)] خوله محي الدين يوسف،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص 489.

يمكن القول بأن مبادئ **ولسون 14** كانت بمثابة البداية الحقيقية التي وضعت الأسس الأولى لمفهوم بناء السلام بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من أجل الحفاظ على السلام بين الأمم والحفاظ على الاستقرار والأمن في العالم.

وتعتبر الفترة من عام 1945-1980 فترة حاسمة في تطور مفهوم **بناء السلام** فقد سيطرت عليها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي والتطور النووي كمهدد رئيسي للسلام العالمي، وهي فترة أفرزت ما يمكن أن تطلق عليه فلسفة الحرب وذلك لتنافس ثقافة الحرب والسلام. وهكذا أصبح السلام والقوة هما الأساس في العلاقات الدولية وهو ما أثار من جديد تيارات وحركات جديدة تعمل ضد الحرب النووية والملاحظ في هذه الفترة أي فترة الحرب الباردة ظهور التحليلات التي تمت لظاهرتي الحرب والسلم من 1960-1980 وانتشار ثقافة السلام وإنشاء **مركز دراسات السلام وفض النزاعات،** ومن هؤلاء شخصيات هامة وعلماء وعلى رأسهم المفكر الباحث **يوهان غالتونغ Johan Galtung** والذي يعد واضع الأسس الرئيسية لحل النزاعات وبناء السلام في النصف الثاني من القرن 20 م من خلال عمله على **السلام الإيجابي** ومستويات العنف الثقافي وبذلك فمفهوم السلام حسب **غالتونغ** يعني: "عملية خلق هياكل الدعم الذاتي التي تقضي على أسباب الحروب والعنف المباشر وتقديم بدائل لها في حالة حدوثها "[1]، وبذلك فإن المتمعن في مفهوم ثقافة السلام لـ**غالتونغ** يجدان عملية **بناء السلام** تجسد المرحلة التي يتم فيها إعادة بناء المؤسسات سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية وهي العملية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف وكذلك يتعلق الأمر، بفحص مدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف وطرح البديل في حالة الانتكاس مجددا نحو النزاع.

كما يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أن **بناء السلام** هو أحد المفاهيم الجديدة التي طورتها منظمة الأمم المتحدة تماشيا مع التحولات التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، حيث يعود الفضل في ذلك إلى الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة **بطرس بطرس غالي** والذي أعد تقريرا سنة **1992** والمعروف تحت اسم **خطة السلام** والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز قدرة المنظمة الأممية على صياغة وتحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلام والأمن الدوليين متضمنا حلقة متكاملة مشكلة بالأساس من أربعة مصطلحات

(1) عادل زقاع وهاجر خلافة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، تاريخ التصفح 02جانفي 2015 ،عن موقع:
www.bchaib.Net/mas/imdex.php? Option: content & view 6 & timed: 5.

رئيسية تضم كل من **الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وحفظ السلام** وصولا إلى **بناء السلام**.[1]

كما دعى الأمين العام للأمم المتحدة الحكومات المختلفة إلى إيلاء ثقة كبيرة إلى محكمة العدل الدولية في القضايا الدولية والخلافية مما يوفر تدعيم السلام الدولي، كما دعى ووجه نداء عبر الأمم المتحدة لتطوير الوضع والظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي من شأنه الحد من الصراعات في العالم. وقد قام الأمين العام بإعداد تقريره هذا بعد طلب من مجلس الأمن عندما اجتمع أول مرة في تاريخ المنظمة الأممية على مستوى القمة في **31جانفي1992** وهذا بعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تنبع أهمية هذا التقرير على أنه ينطوي على جهد واضح لضبط وتحديد المصطلحات ورؤية شاملة لما يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به لتوطيد دورها في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين.[2]

وقد انطلق **بطرس غالي** في رؤية هذه من أن دور الأمم المتحدة يبدأ قبل اندلاع الأزمة للوقاية منها أو العمل على إجهاضها في مرحلة مبكرة ويتحرك كذلك معها إذا اندلعت ليحاول احتواءها ومنع انتشارها ثم حلها ولذلك يميز في طرحه بين مقترحات إصلاح منظومة الأمم المتحدة في إطار كل من **الدبلوماسية الوقائية** و**صنع السلام** و**حفظ السلم** و**بناء السلم** بعد نهاية الصراع.[3]

ويشير التقرير إلى أن مفهوم **بناء السلام** بوصفه إقامة بنية جديدة ينبغي أن ينظر إليه كنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى تفادي انهيار الظروف السلمية، فعند نشوب الصراع تدخل الجهود المتزايدة لصنع وحفظ السلام ومتى حققت هذه الجهود أهدافها فإن العمل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإنسانية الكامنة هو وحده الذي يمكنه من إقامة السلم على أساس دائم، فإذا كانت **الدبلوماسية الوقائية** تعمل في إطار تجنب وقوع أزمة فإن **بناء السلام** بعد إنتهاء النزاع تعمل لمنع تكرارها.[4]

ما يمكن قوله هنا أن أهمية مفهوم **بناء السلام** تكمن في أنه يستكمل الحلقة المفقودة والتي من شأنها أن تربط بين دور ومهام الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وبين دورها ومهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) خوله محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 289.

2 حسن نافعة، الأمم المتحدة إلى أين؟ . مركز الحضرة للدراسات السياسية ،(د.ب.ن)،(د س ن)، ص 5.

(3) المرجع السابق ،ص 6.

(4) المرجع السابق ،ص7

ولتطوير جهود الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها في هذا المجال يفرّق في تقريره بين الإجراءات والترتيبات التي يمكن اتخاذها لبناء السلام في أعقاب الحروب الدولية. ففي **الحالة الأولى**: يقترح **بطرس غالي** أن تشمل تلك الإجراءات أو الترتيبات ما يلي:

-نزع أسلحة الأطراف المتحاربة والتحفظ عليها أو تدميرها.

-إعادة توطين اللاجئين.

-بناء أجهزة أمن فورية ومراقبة الانتخابات ودعم إصلاح المؤسسات الحكومية.[1]

أما **في الحالة الثانية**:ونقصد بها هنا حالة الحروب الدولية فيقترح أن تشمل إجراءات بناء السلم المساهمة في إقامة مشروعات مشتركة لربط مصالح الأطراف المتصارعة بعضها ببعض في مجالات الطاقة والري والنقل وذلك من أجل خلق شبكة من المصالح المتداخلة، كما يمكن أن تشتمل إجراءات وترتيبات عديدة لبناء الثقة مثل: إلغاء الحواجز والحدود والتبادل الثقافي والعمل على تعديل المناهج التعليمية وذلك من أجل تغيير الإدراك في اتجاه فهم أدق للآخر والعمل على تحويل نمط العلاقات من صورتها التقليدية العدائية إلى صورة أكثر تعاون وتفاهما.

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا دهب **بطرس غالي** للقول: **"**ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة**"**.

وتواصلت جهود منظمة الأمم المتحدة لإرساء مفهوم بناء السلام، فقد كان تقرير الفريق رفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والصادر عام 2004 والمعنون **عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة** قد عوّل كثيرا على هذا المفهوم انطلاقا من قناعة بأنه يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحى الأمن الدولي عرضة لها، وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل لها مهمة بناء السلام.[2] وتعززت هذه الفكرة أكثر في تقرير قمة العالم عام 2005 والمعنون: **"في جومن الحرية أفسح صوب تحقيقا لأمن، وحقوق الإنسان للجميع"**(A/59/2005)،

[1] المرجع السابق، ص ص.7،8.

[2] خوله محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 490.

وقد بدأت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة الموافقة على إنشاء لجنة بناء السلام والتي يكون الغرض منها هو سد الثغرة المؤسسية في الأمم المتحدة.[1]

وخلاصة القول هو أن مفهوم "بناء السلام" كما هو عليه الآن كان نتيجة لما تم ذكره سابقا، إذ استوحى من مبادئ **ويلسون الأربعة عشر** في البداية ثم تمّ تداوله وبلورته مؤسساتيا مع تقرير الأمن العام **بطرس غالي** عام 1992، بعد أن تم تناوله كطرح نظري من قبل مفكرين وعلى رأسهم **غالتونغ** الذي قدم إطارا نظريا شاملا لحل النزاع وبناء السلام.

المطلب الثاني :الإطار المفاهيمي والنظري لبناء السلام:

يعتبر مفهوم بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي تعنى بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ودلك لخلق بيئة جديدة خالية من العنف، ويعد بناء السلام من أكثر المفاهيم تعقيدا و ترابطا و تداخلا مع غيره من المفاهيم ذات الصلة، و فيما يلي سنحاول إبراز أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم **بناء السلام**.

وقبل أن نبدأ في تقديم التعاريف المختلفة لعملية **بناء السلام** لابد أولا من تحديد معنى كلمة **السلام**، حيث توجد هناك مجموعة من التعريفات المختلفة لمصطلح **السلام** يمكن إجمال بعضها فيما يلي:

-السلام:"هو حالة أوفترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها حرب" وهذا حسب ما ورد في قاموس أكسفورد الإنجليزي.

-السلام: "هو عبارة عن محصلة التفاعل بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية". (دينفر 2009).

-والسلام أيضا هو: "ليس فقط غياب الحرب بل أيضا حلول الخير للفرد والمجتمع".

ومن بين التعريفات أيضا:السلام "هو مبدأ وصفة أخلاقية تقوم على الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح ". [1]

[1]الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرار رقم(A/59/2005)،الصادر بتاريخ ،2005، ص2.

وما يفهم من هذه التعاريف فإن **السلام** يعنى باختصار غياب الحرب والعنف.

و من بين التعاريف المشهورة المقدمة لمصطلح **بناء السلام** نجد تعريف : الأمين العام للأمم المتحدة **بطرس غالي** في تقريره المقدم أمام مجلس الأمن المقرر في 17 جوان 1992 بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع"[2].

ووفقا لتعريفه هذا نلمس إشارة واضحة إلى دور الأمم المتحدة في دعم هياكل الدولة المعنية بعملية بناء السلام سواء تعلق ذلك بالجانب الأمني المؤسساتي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وهو الأمر الذي يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب.

وكما عرفه **جون غالتونغ** أنه: "عملية بناء السلام تجسد المرحلة التي يتم فيها إعادة بناء المؤسسات سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية وهي العملية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف وكذلك يتعلق الأمر بفحص مدى قدرة هذه المؤسسات على التكيف وطرح البديل في حالة الانتكاس مجددا نحو النزاع".[3]

فبناء السلام حسب هذا التعريف يكون من خلال بناء مؤسسات الدولة الرسمية في مختلف الأصعدة والتأكد من مدى قدرتها فعلا على التكيف مع الوضع الجديد لما بعد الصراع.

ومن جهة أخرى ذهب **جون بول لادارش John Paul Lederach** إلى تقديم تعريف **لبناء السلام** بأنه: "مفهوم شامل يضم ويولد ويديم مجموعة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلمية أكثر استدامة".

وبالتالي فبناء السلام ينطوي على المدى البعيد على مجموعة النشاطات التي تتبع وتنسق اتفاقيات السلام الرسمية لأن السلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت وإنما هو عبارة عن بنية اجتماعية ديناميكية متكاملة.[4]

---

[1]زياد الصمادي ، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني. برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص 9.

[2]BoutrosGhali، ''Agenda for peace: prevention diplomacy, peace Making and peace Keeping'', Repport of the secretary general prsuant to the statement adopted by the summit meeting of the secretary council ou 31 January 1992.

[3]عادل زقاع،مرجع سابق.

[4] عادل زقاع، " إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2003، ص 25.

ولذلك فبناء السلام يكون في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وهو حسب كل من **فارمن** Farman و**سلمون Salamon** : "الفترة التي تشهد انخفاض في شدة العداوة إلى مستوى يمكن فيه لبعض أنشطة إعادة الاندماج أن تنطلق".[1]

وعليه فإن **بناء السلام** لا يكون إلا عندما تعود الأوضاع الأمنية مستقرة في جو يسوده التسامح والمصالحة بين أفراد البلد الواحد.

وبناء السلام حسب التعريف الذي قدمه كل من **مارتن غريفتش وتيري أو كلاهان** أنه: "عبارة عن مفهوم يحدد البنى ويدعمها، وهي بنى من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع ومثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحؤول دون نشوب صراع معين تبدأ عملية بناء السلام في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره، فوحده العمل المتعاون والدائم لحل المشكلات الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة يمكنه تحقيق السلام على أسس ثابتة، وإذا لم تبدأ عملية إعادة البناء والتنمية بعد الصراع فالمتوقع أن لا يعمر هذا السلام طويلا.[2]

كما عرفه البرنامج التنموي للأمم المتحدة pnud بأنه: "مجموعة التدابير الهادفة إلى الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع وإرساء أسس السلام المستدام والتنمية المستدامة، كما يجب أن تكون إستراتيجيات بناء السلام متماسكة ومخصصة لتلبية احتياجات البلد المعني".

فهذا التعريف يركز على الترابط بين التنمية والسلم، فإن **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE** تميل إلى التحسيس بأهمية ثقافة السلام حيث ترى بأن: "بناء السلام يتضمن النشاطات الهادفة إلى منع نشوب النزاع من خلال معالجة البنى لحل النزاع وبناء القدرات داخل المجتمع لإدارة النزاعات بالطرق السلمية والحد من التعرض للمحفزات المسببة للنزاع".[3]

---

(1) Martin Fisher, Recovering From violent - conflict: Regeneration and Reintegration aselement of peace Building, Berghof research center for constructive conflict mmanagement, Berlin, 2014, p 2.

(2) مارتن غريفيتش وتيري أو كلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 105.

(3) عادل زقاع، مرجع سابق.

وقد عرّف **إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي** بناء السلام على أنه: "مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي ينبغي على الأمم المتحدة أن تقوم بها لدعم الجهود الرامية إلى تثبيت التسوية وضمان عدم الارتداد بعد انتهاء الصراعات المسلحة أو الأزمات الدولية.[1]

وهو ما يعنى في هذا التعريف أن بناء السلام في هذه الحالة يعتبر نظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتفادي انهيار الظروف الطبيعية السلمية.

وفي تعريفها كذلك لبناء السلام تقول **مروة نظير**: "هو مفهوم يضم العمليات التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية، وقد تسعى هذه العمليات حتى إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع تجدد نشوب الحرب مرة أخرى"[(2)].وما يفهم من هذا التعريف هو أن مرحلة ما بعد الأزمة أو الصراع تتميز بتقديم المساهمة الدولية في إعادة بناء الدولة أو الدول التي تشهد الأزمات بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة في المساهمة في عودة دولة المؤسسات التي ربما قد تكون انهارت أو تأثرت بالصراع.

ويقول **ليدراخ** أن **بناء السلام** "هو عملية وهيكل في آن واحد، فهو يتطلب إحداث التغيير المطلوب تغييرا كاملا (عملية) كما أنه يتطلب تأسيس بنية تحتية (هيكل) تدعم عملية التغيير المطلوب"، أما من الناحية العملية فقد كان التوجه السائد في عملية بناء السلام هو عملية تستهدف توقيع اتفاقات ولكن برزت فجأة ضرورة ترجمة الأشياء في هيكل على الأقل من الناحية البيروقراطية، ولكي يطوّر الإنسان عملية السلام كعملية وهيكل في آن واحد فإن ذلك يكفيه قصر النظر بالتركيز على الاتفاقات والاتجاه نحو خلق علاقة دائمة، فالعلاقات ظاهرة ديناميكية وقابلة للتشكيل فهي تتخذ أشكالا اجتماعية وسياسية تتطلب درجة من اليقظة والرغبة في التغيير.

ويخلص **ليدراخ** إلى أن السلام سيكون الهدف الأول والأخير وأنه سوف يعبّر عنه في القرن 21 بإحدى ثلاث وسائل التالية و هي:

أولا: هو عملية وهيكل في آن واحد قابلة للتشكيل وفقا للعلاقات الإنسانية التي تتصف بقدر عال من العدالة وانحسار العنف.**ثانيا**: يعبّر عن بنية أساسية لمنظمة أو نظام حكم يتجاوب

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 80.

(2) مروة نظير، "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التطور ألمفاهيمي و العملياتي" ،مجلة السياسية الدولية والعلاقات الدولية، العدد 3188، 2010، ص 6.

مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة كحل أول وأخير.**ثالثا**: هو رؤية لنظم تتجاوب مع عنصري الاستمرارية والتلازم في العلاقات وفي المتغيرات.[1]

وعليه وبناءا على التعاريف السابقة يمكن تعريف **بناء السلام** بأنه: "تلك الإجراءات والترتيبات التي تأتي مباشرة بعد انتهاء النزاع، والتي تنطوي على جهود عدة أطراف سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك من أجل الحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها لإنهاء النزاع و الحؤول دون الرجوع إلى النزاع مجددا".

المطلب الثالث :المنظور الليبرالي لبناء السلام:

تدور فكرة الليبرالية السياسية حول اهتمامها بالفرد وحريته، فذهبت إلى أن السياسة صنعة أو فن وضعه الإنسان، وهي تتميز بالاهتمام الشديد بمناقشة موضوع السلطة السياسية سواء أكانت سلطة الدولة، أو الحكومة أو سلطة المجتمع أو سلطة الرأي العام وكذلك تتميز بمقولتها: أن العقل البشري قادر وحده على تحديد شكل حياة أفضل الإنسان وهكذا تلتقي مع الديمقراطية على صعيد واحد، حيث يقول **"توماس باين"** (1737)- أنه: "مجرد منح الشعب أكبر قدر ممكن من الحرية كفيل باختفاء النماذج السياسية التسلطية وازدهار الديمقراطية وتلاشي الحروب ويتبع ذلك عالم من السلام. يكفل للجميع الحرية والملكية لأن غرضه الرئيسي ينحصر في تحقيق السلام وصالح الأمة.[2]

1 - الليبرالية الكلاسيكية:

يعتبر **إيمانويل كانط و جرمي بنثام** من أهم زعماء الليبرالية في عصر التنوير حيث وضعا مخططا من أجل السلام الدولي ف**بنثام** يؤمن بالفدرالية كونها تقضي على المصالح المتصارعة للدول حيث يمكن للعقل البشري نشر العدالة والحرية حتى يسود السلام. كما أن **ريتشارد كوبدن** اعتقد أن التجارة الحرة تخلق نظاما عالميا أكثر سلما وهي الفكرة المحورية لليبرالية القرن 19م، وكان لاندلاع الحرب العالمية الأولى أثر في تغيير الفكر الليبرالي، إثر إدراكه بأن السلام ليس حالة طبيعية، إذ كان يرتكز الفكر الليبرالي على الفكر اليوتوبي دون تجسيده على أرض الواقع، وقد جاءت إسهامات **وودر ولسن**–W

[1] محمد أحمد عبد الغفار،مرجع سابق ، ص 102.

[2] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية .دار العلوم، الجزائر، 2007، ص 232.

WILSON" لتكمل ذلك النقص وهذا بما جاءت به النقاط 14 وإنشاء عصبة الأمم في سنة 1919[1].

-نظرية السلام الديمقراطي:

وهي إحدى التيارات المثالية للنظرية الليبرالية والتي تركز على أساس أن الديمقراطية هي المصدر الرئيسي للسلام، وتمثلت الحجة البارزة في انتشارها إلى كون انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى إرساء الأمن الدولي وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بشكل كبير بكتابات"بروس راستيت" Bruce rasset" و "مايكل دويل" " Michael doyle"، في حين تعود الجذور التاريخية لهذه النظرية إلى منطق**"إيمانويل كانط"** الذي يرى بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها وهي مفتاح السلام ومن هنا نستطيع القضاء على الحروب بين الدول الديمقراطيات أقل ميلا للحرب.

ويرى **دويل** بأن كل من التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود يفسر اتجاهات الميل نحو السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، كما ذهب **راسيت** إلى اعتبار أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجعل الدولة تتجنب الحرب، نجد بأن تحليلات هذه النظرية توضح سبل المساهمة في تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات و دور مختلف الفواعل في خلق دول جديدة خالية من النزاعات قائمة على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما يتوافق مع مرحلة بناء السلام، أين يتم العمل على إرساء أسس جديدة تتوافق والقيم الديمقراطية الليبرالية. وأين تلعب المنظمات الحكومية دورا مهما في ذلك، وهو ما ذهبت إليه هذه النظرية بأن المنظمات الحكومية هي إحدى السبل التي يمكن أن تنشر الديمقراطية والقيم الليبرالية وتوسع مناطق السلام.

ومن جهة أخرى مثلت نظرية السلام السلبي والايجابي ل:**يوهان غالتونغ** إحدى المساهمات القيمة في مجال بناء السلام، الذي ومن خلال دراسته لموضوع السلام والعنف توصل إلى أن هناك نوعين من السلام اللذان في حالة الجمع بينهما يقودان إلى تحقيق السلام المستقر، في حين غياب هذين الاثنين من شأنه أن يعزز من العنف:

أ-**السلام السلبي**: ويشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.

ب-**السلام الايجابي**: والذي يعني غياب العنف البنيوي والثقافي.[1]

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .تر :وليد عبد الحي ،كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة ، ص 123.

2-الليبرالية الجديدة:

إن أهم إسهام جاءت به الليبرالية الجديدة هو تركيزها على دور وأهمية إقامة مؤسسات منظمات دولية وإقليمية في ظل عجز الدولة عن أداء بعض الوظائف، وهذه المؤسسات كفيلة بإنهاء حالة الحرب.

وهناك أربعة أشكال من الليبرالية المؤثرة في حقل العلاقات الدولية المعاصرة وهي:

أ-الليبرالية التجارية: Commercial:يحاجج أنصارها على أن حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي، يفتح الطريق نحو السلم والرخاء على المستوى الدولي، هذه النظرية تروج لها اليوم المؤسسات الدولية وأغلب القوى التجارية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات.

ب-الليبرالية الجمهورية Republic: تقوم على فكرة أساسية مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب وهي أكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها وهذه النظرة أعيد تقديمها حديثا في إطار نظرية السلام الديمقراطي.

ج-الليبرالية السوسيولوجية: sociologique:هذا الاتجاه يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل حيث ترى أن النشاطات العابرة للقوميات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تحول دون الإقدام على النزاعات أو أي سلوك آخر منفرد ويضاعف إرادة الدول لبناء جماعة دولية أساسها السلام الدائم.[2]

د-الليبرالية المؤسساتية institution:

وتوجد هذه الصيغة من الليبرالية الجديدة في دراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الأربعينات والخمسينات ودراسات التكامل الجهوي لسنوات الستينات، حيث تقول هذه الصيغة بوجود مصالح مشتركة وفقا للتعاون المؤسسي مما يقلص من استقلالية الدول ويزيد من تأثير المؤسسات مقللا من النزاعات نظرا للتقارب والتجانس الذي تفرضه هذه المؤسسات على السياسات الأمنية.

ويقول الليبراليون المؤسساتيون أن المؤسسات والمنظمات تساهم في الاستقرار الدولي خصوصا عند ربطهم بين المؤسسات والتعاون الاقتصادي حيث بانخراط الدول في

[1]عادل زقاع وهاجر خلافة ،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناءا لسلام " ،مرجع سابق.
[2]محمد أحمد عبد الغفار ،مرجع سابق ، ص 49.

مرحلة معينة من التكامل والتعاون الاقتصادي لا يمكنها من الانسحاب لأنها كلما انخرطت زادت تكاليف الانسحاب وبالتالي فالدول تتفادى العداء فيما بينها.

وعن أسباب حدوث النزاعات يؤكد المؤسساتيون أنها تعود لغياب وعدم وجود المؤسسات أو ضعفها وهذا سيفتح المجال أمام صناع القرار إلى انتهاج سياسة يطغى عليها عنصر "المصلحة الذاتية" حيث تعمل هذه الدول على زيادة قوتها ويكون رد فعل مماثل من طرف الآخر مما يؤدي إلى تصعيد التنافس الذي ينتهي لا محالة بإثارة النزاعات والحروب.[1]

ويركز المؤسساتيون بشكل تقليدي على ما يسمى بالمؤسسات "داخلية التوجه" بمعنى تلك التي تم تصميمها لإدارة وحل النزاعات بين الدول الأعضاء ولتسهيل التعاون بينها، وهي تسعى لتحقيق السلام من خلال التأثير في سلوك الدول الأعضاء، وفي المقابل المؤسساتيون أبدوا اهتماما أقل بالأحلاف والتي هي مؤسسة "خارجية التوجه" فالأخلاق ليست مهتمة أساسا بحفظ السلام بين الدول الأعضاء بقدر ما هي موجهة للحفاظ على توازن القوى الذي يرفضه المؤسساتيون الليبراليون.[2]

-الافتراضات السياسية لنيوليبرالية المؤسساتية:

أ- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة والدول هي فواعل عقلانية "Rational" أو مسؤولة لتسعي دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.

ب-عدم امتثال بعض الأطراف للاتفاقيات الموقع عليها أو سياسات الغش أو التنصت التي قد تلجأ إليها، تشكل العائق الأكبر الذي يحول حون التعاون الناجح.

ج - في هذه البيئة التنافسية تسعى الدول إلى مضاعفة وزيادة مكاسبها المطلقة عن طريق التعاون الذي من خلاله يقل انشغالها بالمزايا والأفضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.

---

[1] فاطمة الزهراء حشائي، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص 38.

[2] المرجع السابق، ص 39.

د - على الرغم من أن التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل، إلا أن الدول تنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية وتمنح لهذه الدول فرص توفر لحماية مصالحها على الصعيد الداخلي.[1]

وباختصار فإن هذا المقترب الليبرالي يقوم على الاعتقاد بأن المؤسسات وسائل أساسية لترويج السلام العالمي وهم ينظرون إلى النزاعات باعتبارها انعكاس لضعف فعالية المنظمات الدولية وخرق الدول لالتزاماتها.

المبحث الثالث: بناء السلام :دراسة في الإستراتيجيات و المفاهيم المشابهة :

يحتوي مفهوم بناء السلام على عدة معايير ومقومات تعالج أسباب النزاع وتمهد لاحتوائه تفاديا لاندلاعه مجددا ومنع تكراره، وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يستكمل الحلقة المفقودة التي من شأنها أن تربط بين دور ومهام الأمم المتحدة في مجال صنع وحفظ السلام ومهامها في تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول :إستراتيجيات بناء السلام :

وتبعا لذلك فإن أكثر الإجراءات إلحاحا بالنسبة لبناء السلام هي:

1-**تخفيف آثار الحرب على السكان**: وذلك عبر توفير المعونة الغذائية إلى جانب استعادة القدرة على إعادة الإنتاج الغذائي فضلا عن دعم نظم الصحة والمرافق الصحية والدعم الميداني للمؤسسات الرسمية.[2]

2-**نزع السلاح وإعادة دمج المحاربين في الحياة المدنية**: وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد النزاع غير أن هذا الهدف يتطلب مجهودا بالغ الدقة لتحقيقه. فنزع سلاح المتحاربين لابد أن يواجهه توفير فرص عمل ذات إنتاجية مقبولة لتجنيب هؤلاء الشباب ويلات الفقر والبطالة وما ينتج عنهما من تداعيات خطيرة على الاستقرار الهش للدولة خلال مرحلة ما بعد النزاع، وتبعا لذلك يشكل تخفيض الإنفاق العسكري حلقة أساسية في سلسلة الوصل بين التنمية وبناء السلام، خاصة وأن نزع السلاح والرقابة على التسلح يقللان من خطر الدمار والتدهور الاقتصادي السريع ويخفضان من حدة التوترات التي تهدد بالعودة إلى الحرب في أي لحظة، كما إن تخفيض الإنفاق العسكري يوفر زيادة ملموسة في الأرصدة المخصصة لتمويل التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي.وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ولعل توجيه الجهود الوطنية بعيدا عن الأولويات العسكرية في اتجاه

---

[1] المرجع السابق، ص 40.

[2] بوليت جوزيف حزوري، التنمية وبناء السلام في لبنان. تر: دليلة سعادة، أكاديمية بناء السلام، لبنان، 2011، ص 23

أهداف سلمية وإنتاجية من شأنه أن يخفض حالات التوتر والتنافس بين الأطراف المتنازعة الأمر الذي سيؤثر بشكل عميق على التنمية ومسار جهود وبناء السلام.[1]

وكجزء من عملية بناء السلام بشكل رسمي في الدول الخارجة من نزاع مسلح، فإن نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة الغير حكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية، وتتم عادة الموافقة على تثبيت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج خلال وقف إطلاق النار، أو نهاية العمليات المسلحة أو خلال عملية سلام شاملة، مما يوجد إطار عمل سياسي وعملي قانوني ملزم قانونا، ورغم ذلك فإنه في العديد من حالات ما بعد النزاع لم تكن الأطراف المتنازعة التي اتفقت على وقف إطلاق النار أو وقعت اتفاقية سلام تثق ببعضها ولا تمتلك القدرة على تصميم أو تخطيط أو تطبيق برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة الدمج، وعليه يتم الطلب من طرف ثالث كالأمم المتحدة ليكون وسيطا لاتفاقية عملية السلام وتوفير المساعدة لتخطيط وتطبيق عمليات بناء السلام في حالة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.[2]

3-**إعادة اللاجئين**: وذلك من خلال مساعدة اللاجئين والمشردين قصرا من منازلهم وتستند إلى مجموعات المحافظة على السلام بالتعاون مع مفوض أو مندوب الأمم المتحدة المهتم بشؤون اللاجئين، فمساعدة اللاجئين على العودة في **كمبوديا** كان أكبر نجاح حققته بعثة الأمم المتحدة من خلال مساعدة هؤلاء للعودة لوطنهم، فمع نهاية عام 2006 كانت المحافظة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قدمت عمليات حماية دولية وإغاثة حوالي 33 مليون فار من الحرب أو الاضطهاد ومنهم 9.9 مليون لهم صفة لاجئ و 12.8 مهجرا قسرا، وكان ذلك بالأساس في منطقة البلقان التي عرفت أكبر تدفق للاجئين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ومنطقة البحيرات العظمى.[3]

وإلى درجة أقل فإن برامج بعثة الأمم المتحدة للسلفادور الهادفة إلى إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وبرامج إعادة توطينهم كانت ناجحة إلى حد لا بأس به في السلفادور، غير أن ذلك لا ينطبق على مهمة بعثة الأمم المتحدة في رواندا في إعادة

---

[1] بوليت جوزيف حزوري، المرجع السابق ،ص23.

[2] أيفيان كونوار، نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج. مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، معهد تدريب عمليات السلام، 2009، ص 4.

[3] مورتمر سيلرز، النظام العالمي الجديد. تر: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 275، 276.

اللاجئين الروانديين من المخيمات الزائيرية في وطنهم لأن غالبيتهم كانوا يخشون أن تكون بيوتهم قد احتلت من جانب أفراد قبائل التوتسي العائدين من بوروندي.

4-**التحول الديمقراطي**: فالتحول الديمقراطي ليس بالأمر السهل في مجتمع مزقه الاقتتال الداخلي، غير أنه أمر ضروري لاحتواء المصالح المتنافسة العرقية والدينية والثقافية، كما أن الديمقراطية كنظام حكم يعتمد على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار تساعد على تحسين أساليب الحكم وآلياته وتكفل بالتالي إضفاء صيغة الشرعية على النظام القائم، وترتبط الديمقراطية بمفاهيم عديدة كتعزيز نظام الحاكم الرشيد والعدالة وحكم القانون والمساواة وضمان احترام حقوق الإنسان وهي كلها تساعد على الفصل والسيطرة على الكثير من التوترات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية التي تهدد أمن المجتمعات ووحدتها.[1] لذلك تعد الديمقراطية عنصرا أساسيا لإطلاق المشاريع الإنمائية ومكونا رئيسيا في تعزيز ثقافة السلام وتقبل الآخر تمهيدا للمصالحة والسلام المستدام.

5- إصلاح القطاع الأمني و القضائي:

يعتبر إصلاح القطاع الأمني جزءا حيويا في عملية بناء السلام خاصة و أنه يعزز الأمن العام الذي يهيئ بدوره الظروف المناسبة لإعادة الإعمار و لأعمال التنمية ، و دعم سيادة القانون ،و الحكم الراشد , و توسيع سلطة الدولة الشرعية ،و عليه يشكل إصلاح القطاع الأمني أداة أساسية في تعزيز سلطة الدولة ،و إلى جانب إصلاح القطاع الأمني تفرض مشاريع بناء السلام ضرورة إصلاح الجهاز القضائي للدولة و الذي من شأنه أن يوفر العدالة الانتقالية لجميع المواطنين على حد سواء . و يعتبر الإصلاح القضائي ضروريا لأنه يهيئ الأجواء لتحقيق المصالحة النهائية بين الأطراف المتنازعة عبر تعزيز مبدأي المسائلة و المحاسبة ،و ذلك منعا لتجدد العنف و بالتالي ضمان بناء سلام دائم .و يتم دلك عن طريق تخصيص هيئات لهذا الغرض مثل :محاكم جنائية خاصة بجرائم معينة و لجان تحقيق و رقابة و برامج خاصة لتقديم تعويضات للأطراف المتضررة من النزاع .[2]

يتضح مما سبق أن **بناء السلام** بكل ما يشمله من إجراءات وتدابير يشكل أسلوبا جديدا للتغلب على إمكانية تجدد الأزمات واحتوائها عبر معالجة الأسباب الكامنة وراء اندلاعها، وأهم ما تتطلبه هذه الإجراءات هو الالتزام بالتعاون الجدي بين كل من الدولة وأشخاص المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة كافة التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق السلام الدائم.

المطلب الثاني:التمييز بين بناء السلام والمفاهيم المشابهة:

---

[1] بوليت جوزيف حزوري، مرجع سابق ،الصفحة السابقة .

[2]-المرجع السابق، ص 24.

بعد أن تم إزالة الغموض عن مفهوم بناء السلام وتحديد المقصود به سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم ذات الصلة والتي جاءت في أجندة **بطرس بطرس غالي** (وهي الدبلوماسية الوقائية،صنع السلام ،حفظ السلام).

1-**الدبلوماسية الوقائية**: يعرفها ثامر كامل الخزرجي بأنها: "كل الجهود والمساعي الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات، وترجيح وجهات النظر التي تكفل تحقيق السلم والإستقرار".[1]

وتعتمد هذه الآلية على استكشاف ورصد بدايات التوتر وحصر النزاع قبل مولده وتفاقمه، أو بشكل أدق هي التدخل في المواقف التي تنذر بتفجر النزاع حتى يمكن نزع فتيله قبل تفجره و تستند الدبلوماسية الوقائية على ثلاثة أبعاد رئيسية:

- منع قيام النزاع أي الوقاية من بروزه : العمل على منع حدوث نزاع يخلق بيئة مساعدة على إبعاد احتمالات نشوبه.

-منع انتشار النزاع: العمل على درء نزاع موجود من الوصول إلى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح، أو الحد من انتشاره.

-منع تكرار النزاع: أي وقاية مناطق نزاع سابقة من معاودة انفجار النزاع من جديد فيها.[(2)]

قد يمارس الدبلوماسية الوقائية السكرتير العام للأمم المتحدة بنفسه، أو كبار موظفيه، أو عن طريق وكالات الأمم المتحدة والمتخصصة وبرامجها المتنوعة، كما قد يمارسها مجلس الأمن أو الجمعية العامة وحتى المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة.[(3)]

وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة **بطرس بطرس غالي** عددا من الإجراءات والتدابير لتطوير الدبلوماسية الوقائية منها:

أ-تدابير لبناء الثقة، وتشمل: تبادل المعلومات العسكرية بصورة منتظمة، ووضع نظم أو مراكز لضمان التدفق الحر لهذه المعلومات، ومن الأفكار الجديدة التي اقترحها الدكتور غالي في هذا الصدد قيام الأمم المتحدة بإنشاء مراكز إقليمية فرعية لدراسة وتحليل واقتراح

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. دار المجدلاوي الأردن،2009،ص300.

[(2)] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص302.

[(3)]-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية. دارالنهضة العربية، لبنان، 2008 ،ص188

سبل تقليل المخاطر في الأقاليم المتوترة، والقيام بإجراءات معينة لرصد عمليات سباق التسلح، ولضمان تدفق المعلومات الصحيحة بين الأطراف على نحو منتظم.

ب-**تقصي الحقائق**: ويقصد بها التعرف بدقة على وجهه نظر أطراف الأزمة قبل تفاقم الأزمة.

جـ-**الإنذار المبكر**: حيث اقترح الدكتور غالي تطوير إمكانيات وقدرات الأمم المتحدة وانتشار مكاتبها وخبرائها في كافة أنحاء العالم، لتطوير شبكة من أجهزة رصد وتحليل المعلومات المتاحة في كل مجال، للتنبؤ بالمخاطر المحتملة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهتها.

د-**النشر الوقائي للقوات**: فالدبلوماسية الوقائية –في نظر **بطرس غالي**-لا تعني استبعاد استخدام الأداة العسكرية تماما، إذ يمكن اللجوء إلى نشر قوات دولية لأغراض وقائية كما أوضح بطرس غالي أن بإمكان الأمم المتحدة أن تستجيب إلى طلب أحد أطراف الأزمة لنشر قوات دولية على أراضيه للوقاية من تهديد محتمل.

هـ-**إنشاء مناطق منزوعة السلاح**: وكان هذا الإجراء يتم اللجوء إليه تقليديا في إطار حل الأزمة، أو تسوية الصراع، لكن بطرس بطرس غالي طلب وجوب التفكير في القيام بإجراءات من هذا النوع[1].

2 -**صنع السلام: Peace Making**: عرفه **بطرس بطرس غالي** "على أنه العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة". ويتم صنع السلام عادة عن طريق التفاوض والتحاور بين الأطراف حتى يتسنى لهم تفهم احتياجات ومصالح الآخر وإيجاد حلول مشتركة أو حلول وسط.[(2)]

وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: استعمال الجهود السلمية من أجل إيقاف الصدام أو تحييده والوصول إلى استقرار الأوضاع على أرض النزاع.

[1] -كمال حماد،النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،(د،ب،ن)، 1998،ص ص 129،132.

[(2)]زياد الصامدي ،مرجع سابق ، ص 49

المرحلة الثانية: والهدف منها أكثر من مجرد إيقاف الصدامات واستقرار الأوضاع على الأرض، وإنما الوصول إلى حل سلمي سياسي مستديم ينهي النزاع[1].

ومن المقترحات التي اقترحها الأمين العام الأممي لزيادة فاعلية الأمم المتحدة في مجال صنع السلام:

أ-تعزيز دور محكمة العدل الدولية، وذلك بإعتراف جميع الدول الإعضاء بالولاية العامة للمحكمة الدولية وفقا للمادة 66 من نظامها الأساسي.

ب-اتخاذ تدابير دولية لتحسين ومعالجة الظروف التي أسهمت في إثارة النزاع[2].

جـ-في الظروف التي يستلزم فيها صنع السلام فرض الجزاءات بموجب **المادة 41** من الميثاق من المهم أن يكون من حق الدول التي تجابهها مشكلات اقتصادية أن تستشير مجلس الأمن استنادا للمادة 50 من الميثاق لكي تتوفر لها إمكانية معقولة تكفل معالجة ما يواجهها من صعوبات بحيث تمثل تلك المعالجات أداة اتفاق، ووسيلة لتشجيع الدول للتعاون مع قرارات مجلس الأمن.

د-استعمال القوة العسكرية عبر وضع المادة 43 من الميثاق موضع التنفيذ بدعم من لجنة الأركان العسكرية التي ينبغي النظر إلى دورها في سياق الفصل السابع، لا في سياق تخطيط عمليات حفظ السلاح وتنفيذها[3].

إذن نجد عملية صنع السلام تأتي في مرحلة تالية أو متزامنة مع جهود الدبلوماسية الوقائية، كما تبدأ عملية صنع السلام مع اندلاع النزاع بهدف منع تصعيده

وعليه يعالج صنع السلام الصراعات الدائرة في محاولة لوقفها بإستخدام وسيلتي الدبلوماسية والوساطة.

وبعد التطرق إلى مصطلح **صنع السلام** سنتطرق إلى المصطلح الأخير الذي جاء به **بطرس بطرس غالي** في أجندته من أجل السلام وهو حفظ السلام.

3- حفظ السلام :

[1]-مروة نظير، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:التطور المفاهيمي والعملياتي. تاريخ التصفح 10ماي 2015 عن موقع:

www .ahewar . org/ debat/ show. Art.

[2]- كمال حماد، مرجع سابق،ص ص. 132،133

[2]-.المرجع السابق ، نفس الصفحة

قبل التعرف على المفهوم سوف نعطي لمحة وجيزة عن تطور حفظ السلام حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليا من الإشارة الصريحة إلى مفهوم حفظ السلام والذي ظهرت عملياته كمحاولة للوفاء بمتطلبات المجتمع الدولي في لحظة معينة وعليه يمكن القول أن حفظ السلام قد ظهر إلى الوجود أولا كممارسة ثم تمت صياغته وبلورته كمفهوم، فقد بدأ حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عام **1948** بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في الشرق الأوسط في بعثة لمراقبة اتفاقية الهدنة بين **إسرائيل** و**الدولالعربية (UNTSO)**، ومجموعة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في **الهند** و**باكستان (UNMOGIP)** لتكونا أول بعثتين للأمم المتحدة[1]،وهما مثالين لطابع المراقبة والرصد الذي اتسمت به العمليات الأولى أنداك، إلا أن البداية الفعلية لإعمال نظام حفظ السلام كانت على إثر العدوان **البريطاني-الفرنسي- الإسرائيلي** على **مصر** عام **1956**، إذ أدت هذه الأزمة وتعامل الأمم المتحدة معها إلى صوغ مفهوم **حفظ السلام** والذي يقصد به :"نشر قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة في منطقة النزاع بهدف المساعدة في تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين أطراف النزاع، وذلك بموافقة هذه الأطراف."

وقد تم تحديد ثلاثة مبادئ رئيسية تؤثر في عمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد أضحت هذه المبادئ تشكل بعد ذلك الركائز الأساسية لعمليات حفظ السلام في مرحلة الحرب الباردة أو ما يعرف بالجيل الأول من حفظ السلام أو حفظ السلام التقليدي وهذه المبادئ هي:

-موافقة الأطراف المعنية بحيث لا يمكن إنشاء أو نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في حالة عدم موافقة أي من أطراف النزاع لاسيما تلك التي سوف تعمل القوات على أراضيها.

-حياد قوات الأمم المتحدة بحيث لا تهدف سياسات ومواقف وسلوكيات عمليات حفظ السلام لتحقيق مصالح أي من أطراف الصراع على حساب الآخر.

-عدم اللجوء لاستخدام القوة من جانب الأمم المتحدة إلا في حالات الدفاع عن النفس، وقد تم تحديدها في البداية بنوعين هما بعثات المراقبة وقوات حفظ السلام[2].

وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد النظام الدولي عددا من المتغيرات مست هيكله وطبيعة موازين القوى فيه والعلاقات بين أطرافه، وقد تركت هذه المتغيرات بصمتها على منظومة

---

[1] مروة نظير، ،مرجع سابق .

[2]- المرجع السابق

حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حتى أنها شهدت ميلاد جيلين ثاني وثلاث من هذه العمليات، وبعد إعطاء هذه اللهجة الوجيزة عن تطور حفظ السلام في الأمم المتحدة سنتطرق إلى تعريفه:

ويقصد بحفظ السلام أساسا "نشر الأمم المتحدة لبعثة تتكون من قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين للمعاونة والمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات يكون قد تم الوصول إليها بين حكومات أطراف الصراع أو النزاع ".

كما عرفته **خوله محي الدين يوسف** على أنه: "ينطوي تحت هذا المفهوم التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحد[1].

كذلك تعرفه أكادمية السلام الدولية أنه: إحتواء،الوساطة،الفصل بين أطراف النزاع من خلال طرف ثالث ،بحيث يتم إستخدام قوات متعددة الجنسيات بهدف إستعادة السلام .[2]

تعطي الأمم المتحدة جل مهام حفظ السلام الميدانية إلى قيادات مدنية مما يعكس عمق الطبيعة السياسية والشكل السياسي لهذه المهام وتتميز عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد بتوجيهها سياسي كما تعتبر في الوقت نفسه محركا للعملية السياسية. والتي يمكن أن تشمل: المفاوضات بهدف الوصول لاتفاق سلام شامل ودائم بين أطراف الصراع، وتنظيم ما يرجى أن تكون انتخابات سلمية وذات مصداقية، ودعم العملية الديمقراطية، الوفاق والتصالح الوطني، واليقظة المستمرة لتجنب حدوث أي انهيار في عملية السلام أو العملية السياسية، ودعم العمليات السياسية الشاملة وتسييرها لتحول الدول بنجاح وعلى نحو مستمر من حالة ما بعد الصراع إلى حالة السلام.[3]

وقد وضع **بطرس بطرس غالي** مجموعة من الشروط يرى ضرورة توفرها في قوات حفظ السلام:

-ولاية واضحة وممكنة التطبيق لقوات حفظ السلام.

-تعاون الأطراف على اتمام تنفيذ ولاية هذه القوات.

-الدعم المستمر من طرف مجلس الأمن.

---

[1] خوله محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص 494.

[2] De nis c- jett ,why peace keeping faits .st martin press ,New work , 2000, p 13.

[3] اندريس مولنليك، اعتبارات استرشادية لقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. السويد، 2012، ص 58.

-استعداد الدول الأعضاء للمساهمة بالقدر الكافي من القوات (عسكريين،مدنيين ،شرطة...)

-قيادة فاعلة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان.

-الدعم المالي المناسب.[1]

إذن عمليات حفظ السلام تقتصر على القوات العسكرية باعتبارها طرف ثالث يهدف إلى احتواء العنف أو الحؤول دون نشوئه، أما عملية بناء السلام تشتمل على مبادرات مادية واجتماعية وبنيوية من شأنها أن تساعد على إعادة الإعمار.

المبحث الرابع : آليات الأمم المتحدة لبناء السلام:

تعتمد منظمة الأمم المتحدة على مجموعة الآليات والأجهزة والتي تعمل من خلالها على حفظ الأمن والسلم الدوليين، فقد أخذت المنظمة على عاتقها عمليات بناء السلام، وذلك من خلال الاعتماد على عدة أجهزة سواء كانت رئيسية أو فرعية والمتمثلة أساسا في مجلس الأمن والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأجهزة أخرى مستحدثة، وهي أجهزة فرعية (لجنة بناء السلام، مكتب دعم بناء السلام، صندوق بناء السلام).

المطلب الأول : الأجهزة الرئيسية :

1-**مجلس الأمن**: لقد نص ميثاق المنظمة على إبراز دور هام في مجالات الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فقد جاء اختصاص مجلس الأمن في هذا الإطار باعتباره الأصيل في هذا الشأن وفقا للفصل الخامس من الميثاق.

فمجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي داخل الأمم المتحدة والمنوط به تنفيذ كل ما يصدر عن المنظمة من قرارات. كذلك هو الجهاز الوحيد المنوط به حفظ الأمن والسلم الدوليين ومساعي حل النزاع من قبل مجلس الأمن يمكن أن يحدث بناءا على طلب من قبل أي طرف من الأطراف المتنازعة أو أي عضو من الأمم المتحدة أو الأمين العام، وفي الغالب فإن النزاعات الخطيرة التي لربما تشكل خطرا على السلام الدولي أو تلك التي من المحتمل

[1] بلال لعيساني، مرجع سابق ،ص ص.92، 93.

أن تحدث ذلك تكون من ضمن اهتمامات المجلس، ويملك المجلس سلطة التصدي لأي مشكلة قد تتسبب في تأزم العلاقات الدولية ومن الصعب وضع حدود لمهامه.[1]

وكما ذكرنا فإن المجلس هو صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ الأمن والسلع الدوليين، فإنه يستمد سلطته هذه من المادة (24 من الميثاق) بالإضافة إلى نص المادة (34 من الميثاق)، حيث يملك مجلس الأمن وفي أية مرحلة من مراحل النزاع سلطة إصدار توصياته وهذا ما جاءت به المادة (1/36) على أن يراعي المجلس ما اتخذه أطراف النزاع من إجراءات سابقة لحل النزاع* .

واستنادا لطبيعة المجلس السياسية والأمنية فقد كان هو الجهة المطلوب منها وضع الخطوات الأولية لعملية بناء السلام، وذلك من خلال طلبه المقدم للأمين العام حيال موضوع يخص السلم والأمن الدوليين وإدراجه لبعض الملاحظات والتوصيات بشأن ذلك.

وبعد نهاية الحرب الباردة عقد مجلس الأمن جلسة على مستوى القمة لأول مرة يوم 1992/01/31 مع بداية ولاية الأمين العام "بطرس غالي" كأمين عام للأمن المتحدة، وقد كلف المجلس بإعداد تقرير تحليلي متبوع بتوصيات عن طريق وسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة وفقا لأحكام الميثاق في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة السلام وحفظ السلام. وبناءا على ذلك صدر تقرير الأمين العام في جوان 1992 مضيفا مجالا جديدا وهو "بناء السلام".[2]

ونظرا لما يتحمله هذا الجهاز من أعباء لم يكن باستطاعته الانفراد لوحده بالعمليات السلمية، خاصة منها المتعلقة بعمليات الجيل الثالث نظرا لارتباطها بعدة مجالات وتعلقها بتخصصات متنوعة تتطلب تظافر كل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى ضرورة خلق هيئات تختص بعمليات بناء السلام من خلال استحداث لجنة بناء السلام، وذلك من خلال قراره 1645 لعام 2005 والذي اتخذ في جلسته 5335 في ديسمبر 2005. إذ يشدد على أنه في حالات ما بعد الصراع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والتي تكون قيد

---

[1] خالدة دنون مرعي،" الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 9، (د ،س ،ن) ص ص .248، 249.

*رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا و فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن الرئيسية في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين و يوافقون على أن المجلس يعمل بعيدا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات

[2] محمد منير،" الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام "، مجلة السياسة الدولية :عن موقع:
www.ahram.org/makalat-as px ? erd! 728.

نظره الفعلي، ولاسيما في حالة وجود بعثة حفظ السلام في الميدان موفدة من الأمم المتحدة أو يجري التحضير لإيفادها، وأنه نظرا لتولي المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للميثاق ستكون الغاية الرئيسية للجنة هي تقديم المشورة للمجلس بناءا على طلبه ويقرر المجلس أن تتيح اللجنة نتائج مناقشاتها وتوصياتها بوصفها وثائق للأمم المتحدة لجميع الهيئات والأطراف الفاعلة المختصة بما فيها المؤسسات المالية الدولية.[1]

بالإضافة غلى ذلك فإن المجلس يقرر أن تتصرف اللجنة في جميع المسائل على أساس توافق الآراء لأعضائها، ويدعو اللجنة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمالها، كما قرر أن يعمل أعضاء اللجنة التنظيمية لمدة سنتين قابلة للتجديد حسب مقتضى الحال، وكذلك دعوة ممثل الأمين العام إلى المشاركة في جميع اجتماعات اللجنة.[2]

وبالرغم من المهام التي تقوم بها اللجنة في مجال بناء السلام إلا أن دور مجلس الأمن يبقى أساسيا والمستمد من نطاق سلطته الواسعة. إذ يخوّل له الميثاق في مجال بناء السلام التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تمس بالسلم والأمن الدوليين.

2-الجمعية العامة وبناء السلام:

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الأكثر تمثيلا للأمم المتحدة والذي يتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء في مناقشة كافة القضايا التي ينص عليها الميثاق بما فيها تلك المتعلقة يحفظ الأمن والسلام الدوليين. [3] وتعد الجمعية العامة ذات اختصاص استشاري بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية في المسائل التي تمس السلم والأمن الدوليين، إلا أن لها دور في مجال بناء السلام وذلك من أول مراحله وهذا حسب ما جاء في تقرير الأمين العام 1992، بالإضافة إلى ذلك فقد كان للجمعية العامة الفضل في إنشاء لجنة بناء السلام إلى جانب مجلس الأمن عام 2005 في قرارها A/RES/60/180 وذلك عملا بأحكام المواد 7 و 22 و 29 من الميثاق، فقد تم تأسيس اللجنة بموجب لائحة صادرة عن الجمعية العامة للمنظمة الأممية[4]، إذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. وعليه لم تبقى الجمعية العامة في منأى عن عمليات بناء السلام باعتبار المجلس

---

[1] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن: القرار رقم: S/RES/1645، الصادر عام 2005 ، ص 5.

[2] المرجع السابق، ص 4.

[3] خالدة دنون مرعي، مرجع سابق، ص 254.

[4] خلفان كريم، " مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة "،مجلة المفكر، العدد 10، 2011.

صاحب الاختصاص الأصيل بل كانت تقوم بدور بناء السلام من خلال توصياتها لاسيما فيما يتعلق بمجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يتضح دور الجمعية العامة في عملية بناء السلام من خلال أعمالها المتعلقة بالأجهزة الخاصة بعمليات السلام مثل صندوق بناء السلام.

3-**المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجال بناء السلام:**

هو الجهاز الأساسي لتنسيق النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المنظمة الأممية والهيئات العالمية التابعة لها، وهذا حسب ما جاء به الميثاق الأممي.

ففيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية بناء السلام فيبرز جليا من خلال صياغة سياسات التنمية ومعالجة المشاكل الجديدة المتعلقة بالجانب الاقتصادي إلى جانب المشاكل الاجتماعية والإنسانية.

وفي إطار تحقيق المجلس لأهدافه وفقا لنص المادة 42 من الميثاق يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على أهمية جهود التنمية في عمليات بناء السلام، خاصة وأن هذا الأخير يتعلق بالعديد من الاختصاصات والمجالات، فقد لعب المجلس دورا طليعا في استحداث آليات التصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان الخارجة من حالات نزاع والمساعدة بدلك على الحيلولة دون الرجوع إلى النزاع وتدهور الأمن البشري.

ففي عام 2002 أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرقة **المجلس الاستشارية المخصصة للمساعدة** على تحديد برامج طويلة الأجل لدعم البلدان الخارجة من حالات نزاع وأنشأ فريقين معنيين **بغينيا بيساووبور ندي** عامي **2002** و **2003** على التوالي وناقش المجلس مؤخرا دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم قدرة جنوب السودان، فالمجلس في قراره 2011/43 يدعو بوجه خاص هيئات إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في إيلاء اهتمام خاص للحالة في جنوب السودان، وإلى تنسيق أنشطتها في البلد[1]، وأكدت الجمعية العامة في قراريها 60/180 و 61/16 أهمية التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وشددت على خبرة المجلس في مجال بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع.

المطلب الثاني : الأجهزة الفرعية:

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن موقع: www.un.org/index:html

إن التغير في طبيعة النزاعات حتم على الأمم المتحدة القيام بتطوير أجهزتها لتتماشى وطبيعة هذه النزاعات فقامت باستحداث أجهزة فرعية إلى جانب الهيئات الرسمية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وضمان سلام دائم، وتتمثل هذه الأجهزة الفرعية في كل من: لجنة بناء السلام، صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

1-لجنة بناء السلام:

أنشأت **لجنة بناء السلام** عام **2005** من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة في القرارين المنفصلين 2005/1645 والجمعية العامة بالقرار A/RES/60/180[1]، وهي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة لبناء السلام في البلدان الخارجة من النزاعات وهي إضافة رئيسية للقدرات المتوافرة للمجتمع الدولي لخدمة جدول أعمال السلام الواسع النطاق، وتركز لجنة بناء السلام اهتمامها على الأعمار وبناء مؤسسات الدولة الخارجة من النزاع والتنمية المستدامة.[2]

وتسد اللجنة ثغرة مهمة في منظومة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين الإغاثة والتنمية، فهي تجمع معا حكومة بلد معين مع كل الأطراف المعينة الدولية والوطنية لمناقشة وإقرار إستراتيجية لبناء السلام طويلة الأجل بهدف الوقاية من السقوط والانزلاق مرة أخرى إلى النزاع، وبوضع هذه الإستراتيجية يمكن إنفاق الأموال المتاحة بشكل أفضل ويقلص الهوة بين الجهود التي تعقب الصراع مباشرة من جانب والانتعاش طويل الأمد وجهود التنمية من جانب آخر. وتبقى اللجنة تهتم عن قرب بهذا البلد حتى يصل إلى مرحلة يعتبر فيها أن خطر وقوعه في الصراع مرة أخرى يمثل احتمالا ضئيلا للغاية.[3]

2-الوظائف التي تقوم بها لجنة بناء السلام في عمليات بناء السلام:

مثل إنشاء لجنة بناء السلام في أواخر عام 2005 بموجب قرار من مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة معلما رئيسيا في مجال تطور استجابة المجتمع الدولي لبناء السلام، وتضم اللجنة صلة وثيقة بالهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) مع عضوية فريدة تجمع سبعة أعضاء من كل هذه

---

[1] لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، عن موقع:

www.un.org/arabic/peace/peace Building/udere.s.

[2] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عن موقع:

www.un.org/ar/se/subsidiary.

[3] المرجع السابق.

الهيئات وتجمع كذلك الجهات الرئيسية المقدمة للأنظمة المقررة والقوية وأفراد عسكريون وشرطة مدنية من العاملين في بعثات الأمم المتحدة.[1]

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور فيما يخص:

أ-حشد الموارد.

ب-جمع كافة الجهات الفاعلة المعنية بما فيها الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية والبلدان المساهمة بقوات، كما تقدم كذلك بدور من خلال إسداء المشورة بشأن الإستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد النزاعات وإبراز أي ثغرات تهدد بتقويض السلام.

ج-تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من الصراع وعدم وضع إستراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة.[2]

د-تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها والمساعدة على كفالة تمويل أنشطة التعافي المبكر على نحو يمكن التنبؤ به وتمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من الصراع.[3]

وتؤدي لجنة بناء السلام دورا حاسما في مجال تقديم الدعم للسلم والأمن خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين ونزع السلاح والألغام والعمليات الانتخابية وكذلك تعزيز الحوار الشامل والمصالحة وفي مجال تأهيل البنى التحتية ومؤسسات الدولة والتعليم ...الخ، فبعد انتهاء النزاع في بلد ما، يجب الشروع في الكثير من مهام بناء السلام الحاسمة. ويعني هذا أيضا أن دور لجنة بناء السلام يشمل الفترة الحرجة التي تعقب النزاع مباشرة، وتتسم الغايات الرئيسية العديدة للجنة حسب تعريفها في الفقرة (2) من قراريها التأسيسيين بأهمية كبيرة خلال هذه الفترة، وأيضا وفقا لما شدد عليه قراراها التأسيسيان، تتمثل الغاية الرئيسية للجنة في الحالات التي تعقب النزاعات والواردة في جدول أعمال مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص عندما تكون هناك عملية بناء سلام في الميدان بولاية من الأمم المتحدة في إسداء المشورة للمجلس بناءا على طلبه. ويتعين على مجلس الأمن النظر بشكل استباقي أكبر في كيفية إسهام مشورة اللجنة في عمله أثناء المرحلة المبكرة من نظر المجلس في الحالات التي تعقب النزاعات، وعلى سبيل المثال بواسطة توفير منظور متكامل لبناء السلام واقتراحات محددة لتعامل المجلس مع البلد المعروض في جدول أعماله، وفيما يتعلق

---

(1) الأمم المتحدة ،مجلس الأمن: القرار رقم 881 /A/63، الصادر بتاريخ 2009،ص 3

(2)معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ، 2006 ، ص 250.

(3) الأمم المتحدة ،مجلس الأمن،القرار رقم A/63، ص 31.

بالبلدان المطروحة على جدول أعمال المجلس ينبغي النظر إلى أدوار كل من المجلس واللجنة على أنها أدوار تكميلية مواكبة لبعضها البعض حسب ما ورد في القرارين التأسيسيين عوضا عن تواترها بطريقة تنال من دور اللجنة أثناء المراحل الأولى التي يمكن أن يتسم فيها دورها بأهمية كبيرة.[1]

وبالنظر إلى المناقشات المستمرة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التمويل من أجل التنمية، قد تقوم اللجنة بالعمل إلى جانب هاتين الهيئتين من أجل تشجيع إجراء مناقشة بشأن فعالية المعونة والمساءلة المتبادلة إلى جانب التركيز بشكل محدد على تحديات التمويل التي تظهر عند انتهاء النزاعات وبشكل أكثر دقة يمكن للجنة القيام بـ:

أ-الترويج لنهج ابتكاري من أجل تعبئة الموارد لبناء السلام، وخاصة في البلدان التي لا تحصل على ما يكفي من التمويل.

ب-النهوض بفعالية المعونة والمساءلة المتبادلة بين الجهات المانحة والبلدان التي تشملها البرامج بشأن اتفاقات وأولويات بناء السلام على الصعيد الوطني.

ج-تشجيع الجهات المانحة على توفير تمويل أسرع وأكثر مرونة وأقدر على تحمل المخاطر من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالتمويل والفجوات الناشئة عند انتهاء النزاعات.[2]

3-الهيكل التنظيمي للجنة بناء السلام:

ووفقا لماء جاء في القرارين المشكلين للجنة بناء السلام سنة 2005 فإن النظام الداخلي للجنة يتألف من تشكيلات مختلفة تتمثل في كل من: اللجنة التنظيمية والاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها.

أ-اللجنة التنظيمية:

وهي لجنة دائمة تابعة للجنة بناء السلام مسؤولة عن وضع نظامها الداخلي وتحديد أساليب عملها وتتكون من 31 دولة عضو كما يلي:

-سبعة (7) أعضاء من مجلس الأمن، منهم أعضاء دائمون يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس.

---

[1] الأمم المتحدة ،مجلس الأمن،القرار رقمA/63/881، ص 32.

[2] المرجع السابق، ص 33.

-سبعة (7) أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينتخبون من المجموعات الإقليمية وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس مع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع.

-خمسة (5) أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام، على أن يكونوا من غير الذين وقع عليهم الاختيار في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه، وأن يقوم عشرة من أكبر المساهمين باختيارهم من بينهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهمتهم، وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات السنوية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية.

-خمسة (05) من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة، من غير الدين وقع عليهم الاختيار في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(جـ) أعلاه، يقوم عشرة من كبار المساهمين باختيارهم من بينهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لحجم مساهمتهم وفقا لقائمة يقدمها الأمين العام يجري إعدادها على أساس متوسط المساهمات الشهرية المقدمة خلال السنوات التقويمية الثلاث السابقة التي تتوفر عنها بيانات إحصائية.[1]

-سبعة (07) أعضاء إضافيين يختارون وفقا للقواعد والإجراءات التي تقررها الجمعية العامة مع إيلاء الاعتبار لتمثيل كافة المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية وتمثيل البلدان التي مرت بتجربة التعافي من فترة الصراع، ويعمل أعضاء اللجنة التنظيمية لمدة سنتين قابلة للتجديد وهذا حسب مقتضى ومتطلبات الأوضاع السائدة.

ويتم اختيار رئيس لجنة بناء السلام من طرف أعضاء اللجنة التنظيمية ونائبيه من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتراعي المعايير الواجبة الواردة في قرار الجمعية العامة 60/180 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005) بما في ذلك تمثيل جميع المجموعات الإقليمية، ويتولى رئيس اللجنة أو نوابه رئاسة كل من اللجنة التنظيمية والاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها ما لم تعارض اللجنة التنظيمية ذلك.[2]

ب-**التشكيلات القطرية المخصصة:**

---

[1] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن والجمعية العامة ،القرار رقمPBC/1/oc/3/rev، الصادر عام 2012 ، ص1 .

[2]المرجع السابق، الصفحة السابقة .

بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنظيمية فإن هناك اجتماعات لبلدان بعينها تتضمن مشاركين آخرين بوصفهم أعضاء وتشمل كل من:

-البلد قيد النظر أي البلد الخارج من النزاع.

-بلدان المنطقة المشاركة في عملية ما بعد انتهاء الصراع وغيرها من البلدان التي تشارك في جهود الإغاثة أو الحوار السياسي وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

-بالإضافة إلى المساهمون الرئيسيون بالأموال والقوات وأفراد الشرطة المدنية المشاركون في جهود التعافي وبحضور كبير ممثلي الأمم المتحدة على المستوى الميداني وغيره من ممثلي الأمم المتحدة المعنيين، ويحضر اجتماعات لجنة بناء السلام كذلك المؤسسات المالية والإقليمية والدولية التي قد تكون ذات صلة بالموضوع.

كما قامت لجنة بناء السلام من جهتها بإنشاء فريقا عاملا للدروس المستفادة لأخذ العبرة من تجارب وطنية ودولية سابقة في عمليات ما بعد الصراع وتوفر اجتماعات هذا الفريق فرصة لتطوير أفكار استشرافية وتوصيات بنفس الشكل لإستراتيجيات ما بعد الصراع وكيفية تنفيذها.[1] فكثير من البلدان التي تعتبر بأنها تعيش في سلام اليوم كان لها ماضي مليء بالاضطرابات مثل تلك البلدان التي لها تجربة في الانتعاش بعد الصراع لديها دور مهم تلعبه في اللجنة، وتستهدف اللجنة أن تكون تلك البلدان أعضاء فيها طوال الوقت حيث أن معرفتها ودروسها المستفادة رصيد مهم في مساعدة البلدان التي خرجت مؤخرا من الصراع.

2-**مكتب دعم بناء السلام**: Peace Building support office

أ-**النشأة والتعريف**: أنشئ مكتب دعم بناء السلام في عام 2005 من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمن بهدف الحفاظ على السلام في البلدان المتأثرة بالصراعات وذلك يكون في حدود الموارد المتاحة لدعم بناء السلام يكون دوره استشاري للجنة بناء السلام ويقوم بإدارة صندوق بناء السلام، ويساعد المكتب أيضا الأمين العام في تحديد قدرات منظومة الأمم المتحدة على وضع الإستراتيجيات الكاملة لبناء السلام بحيث يمكن ضمان التنسيق على مستوى وضع السياسة ويترأس المكتب حاليا السيدة **جودي تشنـج- هو بكنز** من ماليزيا.

ويتكون مكتب دعم بناء السلام: كل من:

---

[1] لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ،مرجع سابق

ـ فرع اللجنة لدعم بناء السلام.

ـ فرع السياسات والتخطيط والتطبيق.

ـ فرع تمويل بناء السلام.[1]

ب ـ وظائف مكتب دعم بناء السلام:

يضطلع مكتب دعم بناء السلام بثلاثة وظائف أساسية تتمثل في:

-إعداد المساهمات الموضوعية لاجتماعات لجنة بناء السلام عن طريق جمع المعلومات من أعضاء لجنة بناء السلام عن الأنشطة الخاصة ببناء السلام والتزاماتهم المالية وتحليلها.

-زيادة تأثير بناء السلام من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الرئيسية على المستوى القطري من خلال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

-تقديم مساهمات ذات نوعية جيدة لعملية التخطيط لعمليات حفظ السلام مع الإدارات الرائدة والوجود الميداني للأمم المتحدة وجهات أخرى.[2]

ومن جهة أخرى ينبغي أن يكون لدى موظفي مكتب دعم بناء السلام خبرة في وضع إستراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع في العديد من المجالات الموضوعية التي تشكل الأساس للجوانب المدنية من بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفي حشد الجهات المانحة وينبغي كذلك للمكتب أن ينشئ فريقا صغيرا لديه خبرة في مجال التعمير على المستوى الوطني وخبرة على مستوى الأمم المتحدة والإلمام بعمل المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وينبغي أن يحتوي مكتب دعم بناء السلام على وحدة معينة بسيادة القانون.

3-صندوق بناء السلام :peace Buildin Fund

أ-النشأة والتعريف:

أنشئ صندوق بناء السلام عام 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة وذلك من أجل تأمين الحاجات الفورية للبلدان التي خرجت من الصراع، وهو يعتمد على المساعدات الطوعية من دول ومؤسسات دولية، وقد يمتد عمل الصندوق إلى البلدان التي لم تدرج في

---

[1] مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام: عن الموقع:

Http// : www.Fr .unrl .org/article,aspx ?article –id=213.

[2] الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، القرار رقم (A/59/2005)، الصادر عام 2005،ص 7.

جدول أعمال لجنة بناء السلام، وذلك وفقا لما يراه الأمين العام والذي يقوم من جهته بإدارة أعمال الصندوق نيابة عن الدول الأعضاء.

ويتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها ومنها القطاع الخاص، وذلك من أجل تمويل عمليات بناء السلام وتحقيق التنمية في الدول الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية لمساعدتها في الخروج من حالة الصراع، على أن يصل حجم أرصدة الصندوق إلى **250 مليون دولار** إلا أن تعهدات الدول المانحة بلغت فقط نحو **135 مليوندولار** عام **2007**، وتخضع موارد الصندوق للمواجهة على ضوء ما يتم إنفاقه من الموارد التي تتجدد سنويا.

وهناك آليتان يعمل صندوق بناء السلام من خلالهما:

-الآلية الأولى: هي IRF"Immidiate Response Facility"وهي مخصصة للتعامل مع الحاجات الفورية لبناء السلام.

-الآلية الثانية: PRF"Peace Building and Recovery Facility" وتعتمد على إدارة الحاجات الخاصة ببناء السلام من السلطات الوطنية بعد خمس سنوات.

ب-**اختصاصات صندوق بناء السلام**:

ويمكن رصد اختصاصات صندوق بناء السلام في النقاط التالية:

-دعم التدخلات ذات الصلة المباشرة والحاسمة في عملية بناء السلام من خلال تمهيد الطريق لدعم مستدام ومشاركة متواصلة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين.

-تقديم المساعدات من أجل دعم أنشطة بناء السلام داخل البلدان الخارجة من الصراعات والتي تساهم بصورة مباشرة في استقرار تلك البلدان، وهنا يأتي دور الصندوق لتسيير تنفيذ اتفاقات السلام ولتعزيز قدرات البلدان لنشر ثقافة السلام والمصالحة والتصدي للتهديدات التي قد تقود إلى تجدد نشوب الصراعات.[1]

وترتكز اختصاصاته كذلك بطريقة تخصيص موارد الصندوق وتوزيعها، ويتم تحديد البلدان التي تكون لها الأولوية في عملية التمويل وذلك بمساعدة من لجنة بناء السلام ووفقا لذلك تنطلق عملية بناء السلام في البلد المعني، وتبين الاختصاصات أن التمويل من الصندوق يتم على ضوء تحليلات تجريها السلطات الوطنية والأمم المتحدة في البلد المعني بالثغرات الحرجة الموجودة في بناء السلام، ويتم التنسيق في عملية تخصيص الموارد كذلك

[1] التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي، مرجع سابق ، ص 252.

مع مكتب دعم بناء السلام، لضمان عدم تكرار في توزيع وتخصيص الموارد من الصندوق.[1]

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الصندوق حيث يقوم بدور مدير الصندوق أو الوكيل الإداري، وتوكل إليه المسؤولية الرئيسية عن إدارة حسابات الصندوق، وبالتالي سيسير الصندوق وفقا لأنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده وتعليماته وإجراءاته.[2]

4-دور المجتمع المدني في عملية بناء السلام:

اكتسب مصطلح المجتمع المدني أهمية كبيرة في مجال بناء السلام ومعالجة النزاعات في الأعوام الأخيرة، حيث تبنت المنظمات الدولية هذا المصطلح إلى جانب استخدامه من جانب فواعل النظام الدولي، ويندرج تحت هذا المصطلح عدة تنظيمات مثل: المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الحاضرة في الحياة العامة المعبرة عن مصالح وقيم أعضائها وذلك بناءا على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية.[3]

فقد كانت منظمات المجتمع المدني نشطة وفعالة في العديد من القضايا والمجالات الإنسانية المتنوعة، وكثفت في السنوات الأخيرة أنشطتها التي تعنى بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات والدبلوماسية الوقائية وتسهيل ورش الحوار والوساطة وبناء العلاقات، فلم يعد تحول النزاعات والصراعات مقصورا فقط على مجموعة أو نخبة صغيرة من الوسطاء، بل أصبح ينظر إليه وبشكل متزايد على أساس أنه مسؤولية الجميع في الواقع لا يمكن تحقيق ذلك بشكل تام إلا إذا اشتركت كل الأطراف وعلى كافة المستويات، كما أن توسيع النطاق من حل النزاعات إلى تحول النزاعات قد أدى إلى الإقرار والاعتراف أيضا بأهمية عمل ومشاركة المجتمع المدني في كافة مراحل عملية بناء السلام.

حيث يوفر للمواطنين فرصة يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق الحرب بتنفيذ مجموعة واسعة من النشاطات والفعاليات والتي من ضمنها توفير الرعاية والخدمة، الدفاع عن

---

(1) Severine M, Rugumamu," Does the UN Peace Building commission change the Mode of Peace building in Africa:"www.fer-globalozation.org.p 06.

(2) الأمم المتحدة،الجمعية العامة، القرار رقم A/60/984/2006،الصادرعام 2005، ص 2.

(3) مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، التجاذبات والإمكانيات والتحديات. تر: يوسف حجازي، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009، ص 5.

حقوق الإنسان، وتشكل جماعات الضغط التي تركز على السياسات العامة وكذلك تنمية وتطوير المجتمع المحلي[1].

كما تخصصت المنظمات غير الحكومية في إعادة إحياء التنمية بعد النزاعات وبناء السلام حيث نلخص وظائفها في:

-إنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير بديلة عن الحرب والسلم.

-مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية المعنية بعملية الدمقرطة.

-دعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي.

-ترسيخ ثقافة السلام من خلال توفير محفزات لتخطي ثقافات الحرب عبر الفن والموسيقى والأفلام والفعاليات الثقافية.

-مبادرات من أجل الحوار بين الأديان.

-تمكين المرأة والقيام بحملات تدعو لحقوق المرأة وتناهض الاتجار بالبشر.

-مبادرات من أجل تسريح الجنود ونزع السلاح.

-حماية الأفراد المهددين، وضمان أمن الأقليات واللاجئين.

-إعادة دمج العائدين من اللجوء وبناء المجتمعات ومراقبة حقوق الإنسان.[2]

ويعتبر المجتمع المدني كذلك حلقة وصل بين السكان المحليين ولجنة بناء السلام من خلال الوظيفة الاتصالية التي تقوم بها، وعليه ونتيجة لتفاقم النزاع ومن أجل إعادة بناء المجتمعات برزت عدة منظمات للمجتمع المدني وفي مختلف المجالات أهدافها المشاركة في عملية بناء السلام داخل دولها ومن أمثلتها نجد:

-النقابات المهنية **النسائية** في **كولومبيا**.

-المجلس المشترك بين الأديان **بليبيريا.**

-**الشبكة النسائية** للتنمية الجماعية في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**

---

[1] سنام ناراجي أندر ليني وجودي البشرا، إطار عمل مفاهيم الأمن، السلام، المحاسبة "المسؤولية"، والحقوق، (د.م.ن)، (د.ت.ن)، ص ص. 10،11.

[2] .مارتينا فيشر ،مرجع سابق ، ص9.

إن ما نخلص إليه من خلال استعراضنا للفصل الأول. هو أن مفهوم بناء السلام جاء نتيجة للمتغيرات الدولية التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة و ما رافقها من ظهور لنوع جديد من النزاعات ، حيث انتقلنا من النزاعات ما بين الدول إلى النزاعات الداخلية التي تحدث بين أفراد البلد الواحد ، بالإضافة كذلك إلى بروز نوع جديد من التهديدات و توسع نطاقها مهددة بدلك الأمن و السلم الدوليين ، و نتيجة لتلك المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية قامت الأمم المتحدة بإعادة النظر في أولويات ووظائف المنظمة الخاصة بمجال حفظ الأمن و السلم الدوليين ، و توصلت إلى استحداث و تبني مفهوم جديد سمي بناء السلام ، و الذي جاء نتيجة للمبادرة المقدمة من قبل الأمين العام الأسبق **بطرس بطرس غالي** عام 1992 بتفويض من مجلس الأمن الدولي ، و كذلك وضع ميكانيزمات متكاملة وظيفيا من خلال العمل قبل اندلاع الأزمة للوقاية منها ، و إن فشل دلك ننتقل إلى استراتيجية صنع السلام من خلال الوسائل السلمية وان لم تنجح في دلك تنتقل مباشرة إلى التدخل عبر نشر قوات حفظ السلام لأجل بناء أرضية جديدة ممهدة لمرحلة ما بعد النزاع بالاعتماد على برامج معينة تعتبر في نفس الوقت خطوة من اجل منع تجدد النزاع مرة أخرى .

الفصل الثاني

بناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة

على الرغم من تراجع النزاعات بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة ،إلا أن النزاعات في شكلها العنيف لازالت سائدة خاصة على المستوى الداخلي للدول الإفريقية، إذ سجلنا انفجارا للنسيج الاجتماعي وإعادة إنتاج مستمر للعنف والممارسات التسلطية الإقصائية في شكلها المسلح، لدرجة تحولت فيه الممارسات العنيفة وسيلة مشروعة للتفاعل الاجتماعي والاستجابة. وهذا ما جعل الأمم المتحدة تتبنى مند التسعينات من القرن الماضي مهمة تطوير جيل جديد من عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين.

حيث شهدنا زيادة في عدد وحجم ونوع البعثات الممنوحة لبناء السلام في القارة كما تم تبني مفاهيم جديدة خاصة بناء السلام للحفاظ على استقرار الدول التي خرجت حديثا من النزاعات خاصة في إفريقيا. كذلك نجدها قد عملت في هذه الفترة على تقوية التعاون مع المنظمات الإقليمية وخاصة الإتحاد الإفريقي والذي قام بدوره باستحداث آلية للتعامل مع النزاعات الإفريقية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المبحث الأول: مميزات البيئة النزاعية الإفريقية:

تمثل النزاعات الداخلية في شكلها الانفصالي أو غير الانفصالي تحديا فعليا لمشروع بناء الدولة الإفريقية بعد الحرب الباردة ،على إثر تراجع الوصاية الدولية الغربية و رفع دعم المؤسسات الاقتصادية إلى جانب تنامي الفواعل و الشبكات الإجرامية الرسمية وغير الرسمية، فسياسات الزبانية التي تطرق لها **feanfrançois boyort** في كتابه تحت عنوان **سياسة البطون** لم تعد قادرة على احتواء الاستقطاب الإثنية والسياسة والجهوية والاقتصادية، ففهم ظاهرة النزاعات الداخلية في إفريقيا لا يكون إلا عبر ديناميكية التفاعلات السياسية، الاقتصادية والمجتمعية، والتي تمثل المحددات السياقية للمسارات النزاعية ذات الصلة الوثيقة بمدى استمرارية الدولة القومية في إفريقيا.

وقد شهدت إفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية **ثلاث مراحل** من الحروب والصراعات الأهلية على الشكل التالي:

أ- المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتمثلت في حروب حركات التحرير ضد القوى الاستعمارية، وقد امتدت حتى منتصف السبعينات، وتميزت هذه الحروب الموجهة بالأساس ضد القوى الاستعمارية بانخفاض تكاليفها، وضيق و محدودية نطاقها. [1]

ب -**المرحلة الثانية**: شهدت هذه المرحلة عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية فضلا عن صراعات وحروب أهلية على نطاق واسع، وكان من أبرز أنماط النوع الأول الصراعات بين الدول الإفريقية مثل: حرب الأوجادين (بين الصومال وإثيوبيا 1977-1978) والحرب التنزانية-الأوغندية (1978-1979).

ج - **المرحلة الثالثة**: بدأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب الباردة واتسمت الصراعات في هذه المرحلة بأنها في معظمها صراعات داخلية، إذ أصبحت الحروب الداخلية النمط الأكثر شيوعا في القارة الإفريقية، بين أنماط الصراع الأخرى. [2]

---

[1] عزومحمد عبد القادر ناجي ،" أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي" ، مجلة قراءات افريقية، تاريخ التصفح 28 فيفري2015عن الموقع :

www .quiraatafrica.com.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، الحوار المتمدن، العدد 2376، 2008.تاريخ التصفح 3مارس 2015، عن موقع:

www. ahewar .org .debat. asp 144192

ففي الوقت الذي لم تتعدى فيه حالات الحروب الداخلية التي وقعت في إفريقيا منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات تسع حالات. فإنه ومع بداية التسعينيات انفجرت سلسلة من الحروب الأهلية فضلا عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية، والتي تنوعت ما بين صراعات شكلت استمرار لحالات سابقة مثل: **السودان-موزمبيق** أو استئنافا لها في شكل جولات جديدة أكثر حدة مثل: **بورندي-أنجولا** فيما ظهرت حالات جديدة مثل: **ليبيريا** و**الصومال**[1].

ولمحاولة فهم الأسباب المؤدية إلى اندلاع الحروب والنزاعات الداخلية في إفريقيا ،تم تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية

المطلب الأول :**العوامل الداخلية**: ويمكن أن نوجزها في :

1- التنوع الإثني واللغوي والديني المميز للمجتمعات الإفريقية:

ما يميز المجتمعات الإفريقية تعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، ففيما يخص التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من **ألفي لغة ولهجة** غير أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو **خمسين لغة رئيسية**، إذا قمنا بتجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللغات الرئيسية وتنتمي هذه اللغات في مجملها

إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات **الآفروآسيوية**، ومجموعة لغات **النيجر الكونغو** وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.[2]

أما فيما يخص التعددية الدينية يشهد الواقع الإفريقي أيضا تعددا و تنوعا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد أديان تقليدية والتي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة،وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية:

أ- أن الرابطة الإثنية رابطة وراثية وليست مكتسبة .

ب - وجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات.

ج - وجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الاثنية،ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

[1]- عز ومحمد عبد القادر ناجي ،" أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرارالسياسي" ، مجلة قراءات افريقية،مرجع سابق.
[2]- المرجع السابق

د ـ تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الاستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت فيها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب الأهلية التي تبدأ باستقطاب إثني حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس.[1]

غي رأن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا تعتبر سببا كافيا لظهور النزاعات، حيث أن ظاهرة النزاعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بنوع ومستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في السلطة ...الخ[2].

ب-العامل الاقتصادي:

على عكس الاعتقاد السائد بأن الحروب في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس فإن دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في **161 دولة** بين **عامي 1960-1999**، أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في إشعال النزاعات في القارة الإفريقية إذ تعاني القارة من تخلف اقتصادي واضح ينعكس في العديد من المؤشرات مثل:

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- المستويات المرتفعة للفقر.

-تفاقم الديون.

-انخفاض متوسطات دخول الأفراد.

-تدني مستويات البنية التحتية ...الخ.

[1]عزو محمد عبد القادر ،"أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرارالسياسي "،مجلة قراءات افريقية مرجع سابق

[2]- المرجع السابق.

ويعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب النزاعات حيث أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية مما يعني استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى. ومن ثمة تنشب النزاعات إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الموارد ،أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى.[1]

وعلى الرغم من أن الاختلافات الهيكلية التي تعاني منها القارة الإفريقية اليوم هي نتيجة مباشرة للاستعمار الذي سعى لأن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات متخلقة للمراكز الرأسمالية العالمية بما يضمن تقدم هذه الأخيرة.إلا أن السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية ساهمت هي الأخرى بقدر كبير في تعميق المشكلات والنزاعات العنيفة ، إذ اتبعت الدول الإفريقية المستقلة سياسات تمييزية استهدفت في الغالب إرضاءا للجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو النظام الحاكم.الغالب إرضاء الجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو النظام الحاكم[2].

ج-العامل السياسي: لقد أدى الفشل الذي عرفته الدول الإفريقية وعدم نجاح المشاريع التنموية إلى التساؤل عن دور الدولة ومسؤوليتها في هذا المأزق، وبالتالي الاتجاه عن البحث في طبيعة هذه الدولة وبالضبط في طبيعة الأنظمة السياسية، والتي تعد سببا جوهريا آخر للنزاعات والحروب في إفريقيا إذ تعتبر المصدر الرئيسي للاستقرار الذي تعرفه هذه الدول منذ تسعينات القرن الماضي، حيث التسلط هو نمط من أنماط ممارسة السلطة، يصف الوضع الذي تستحوذ فيه فرد أو جماعة من الأفراد الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون[3]، وتكمن خطورة هذا النظام الذي يعتمد على الحزب الواحد فيما قد ينتج عنه من نزاعات داخلية من قبل من يرغبون في التغيير، وتجدر الإشارة هنا إلى عامل آخر ساهم في زيادة درجة التسلط في الأنظمة السياسية الإفريقية هو عسكرة السلطة أو العسكرة السياسية التي عرفتها إفريقيا منذ السبعينيات على إثر الانقلابات التي أعطت للعسكريين الدور الحاسم في الحياة السياسية والمشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، إدارة الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة[4]

---

[1] عزو محمد عبد القادر ،"أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرارالسياسي "، مجلة قراءات اقريقية،مرجع سابق

[2]-المرجع السابق.

[3]- رضوان بروسي ، (الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية ، الأدبيات و العمليات و مؤشرات الحكم ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر ،2008 -2009ص ص . 17 – 20 .

[4]- المرجع السابق ، نفس الصفحة.

كما تتميز نظم الحكم في إفريقيا بسيطرة رئيس الدولة على الموارد بالاعتماد على تقنيات الولاء والطاعة تحت خلفية الأبوية ضف إلى ذلك أن **الباتريمونيالية** في إفريقيا وحدها بشكل مستقل وخالص، وإنما هي متحدة مع عناصر أجنبية[1].

المطلب الثاني ـ العوامل الخارجية:

بعد التطرق للعوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للدولة الإفريقية سنتطرق إلى العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية للقارة والمتمثلة في:

أ ـ العامل الاستعماري: حيث لعب الاستعمار أو الممارسة الكولونيا لية بكل أنواعها دورا هاما في مأزق الدولة الذي تشهده إفريقيا سواء من خلال رسم الحدود المصطنعة للدول الإفريقية أو من خلال السياسات الاستعمارية المتبعة في المستعمرات السابقة الإفريقية.فيما يتعلق بالنشأة المصطنعة للدول الإفريقية فنشير إلى أن تقسيم القارة الذي كان في مؤتمر برلين 1884-1885 جاء متلائما فقط مع مصالح المستعمرين واتجاهاتهم للتوسع[2]. حيث كان متناقضا مع الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات الإفريقية وقد أفرز هذا التقسيم الصناعي فيما بعد الأساس للنزاعات في إفريقيا، فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معا، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد مثلما هو الحال في **أنجولا** على سبيل المثال، ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة[3].وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم التعسفي للقارة لم يكن هو الأثر الوحيد للاستعمار، إذ لعبت السياسات الاستعمارية التي اتبعتها القوى الاستعمارية دورا في تعميق تناقضات المجتمعات الإفريقية وخاصة التناقضات الإثنية حيث عمل على تغذية التناقضات من خلال سياسة **فرق تسد**، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية معينة على غيرها وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة[4]، ففي **أوغندا** على سبيل المثال فضلت الإدارة الاستعمارية قبيلة **البوجندا** على باقي الجماعات الإثنية الأخرى، وجرى إطلاق اسمهم على الدولة الأوغندية ككل، وحصلوا على حكم ذاتي موسع، وحصلوا على فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاحا لباقي الجماعات، هذا الوضع المميز لجماعة **البوجندا** أسفر عن مشاكل في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث طالبت هده الأخيرة بإقامة دولة

[1]- رضوان بروسي، المرجع السابق ،نفس الصفحة

[2]- عزو محمد عبد القادر ،"أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الإستقرارالسياسي "،الحوار المتمدن، مرجع سابق

[3]- المرجع السابق .

[4]- المرجع السابق.

منفصلة يتمتعون فيها بالنفوذ خوفا من أن يؤدي الاستقلال إلى فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها إبان الاستعمار.[1]

ب ـ دور الشركات المتعددة الجنسيات في نشوب النزاعات:

لقد لعبت الشركات العابرة للقومية (المتعددة الجنسيات) دورا كبيرا في تعميق النزاعات الداخلية في الدول الإفريقية، حيث لعبت دورا مؤثرا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية مستغلة في ذلك مفهوم **دولة العصابة** الذي كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي مولت حروبها عبر استنزاف الموارد الأولية مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في **ليبيريا** و**سيراليون والكونغو الديموقراطية**[2]. حيث تعمل على تجاوز سلطة الدولة التي تستثمر على أراضيها ،كما تعمل على تحقيق أمنها بالاعتماد على آليات تزيد و تعمق من أزمة الدولة في إفريقيا.[3]

المبحث الثاني: الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة.

أعطت نهاية الحرب الباردة حياة جديدة للأمم المتحدة وانعكس ذلك في عدد متزايد من بعثات بناء السلام في قارة إفريقيا. وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بعد الحرب الباردة.

تبنت الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي مهمة تطوير جيل جديد من عمليات حفظ السلام. والتي يتم إنشاؤها عقب نجاح مفاوضات التسوية السلمية والمصالحة الوطنية بهدف مساعدة أطراف الصراع على تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات دون الاقتصار على تحقيق **السلم السلبي** من خلال وقف أعمال القتال ، وإنما بالعمل على **بناء السلم الإيجابي** من خلال إقامة تسويات سلمية حقيقية تقضي على جذور الصراعات ولا تكتفي بمعالجة أعراضها فقط ومن ثمة اختفاء احتمالات تجددها .ونتيجة لذلك وجدت الأمم المتحدة نفسها مضطرة إلى القيام بعمليات سلام مركبة تتضمن بالإضافة إلى مهام حفظ السلام التقليدية مجموعة من المهام الجديدة التي أطلق عليها تسمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.وقد صاحب ذلك زيادة في حجم بعثات السلام فتتألف البعثات التي تشكلت عقب نهاية الحرب الباردة من عدة آلاف من الأفراد [(4)].

---

[1] -.المرجع السابق

[2] عزو حنفي علي ،" الشركات العلمية ، لعبة الصراع و الموارد الإفريقية "، مجلة السياسة الدولية ، تاريخ التصفح 12مارس 2015 .عن موقع : www. Ahram .com .

[3] المرجع السابق .

[4] - أيمن سلامة ، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام في إفريقيا ،دراسة حالة موزمبيق وليبريا "، مجلة السياسة الدولية ، تاريخ التصفح:25فيفري 2015 ،عن الموقع: www.digital.ahram.org/hom.ascp

وقد استحوذ بناء السلام على اهتمامات الأمم المتحدة باعتبار أن حفظ الأمن والسلم الدوليين يعد الركيزة الأولى والهدف الأساسي الذي قامت المنظمة الأممية من أجله بالنظر إلى التهديدات الخطيرة التي تهدد الأمن والسلم الدولي فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من العمليات والمهام المركبة والمتعددة الأبعاد والأهداف في ظروف غير معتادة تنخرط فيها هذه العمليات مقارنة بالأجيال التقليدية القديمة من عمليات حفظ السلم الدولية[1] .

وتعتبر مهمات بناء السلام ذات أبعاد متكاملة سياسية، أمنية،اقتصادية واجتماعية وثقافية وابرز تلك المهمات تشكيل الحكومات الانتقالية والمؤسسات، نزع السلاح...الخ. فعمليات بناء السلام أصبحت تعمل في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد حيث تتنوع الأبعاد التي تتعامل معها ويتعدد الفاعلون المنخرطون في إطارها، ومن ثم أصبحت هذه العمليات أكثر تكلفة وأشد خطورة للقائمين عليها مقارنة بعمليات حفظ السلام التقليدية ، حيث بلغت الميزانية الإجمالية لعمليات السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة خلال المدة من 1990 حتى نهاية عام 2008 ما يقارب 50مليار دولار ، فيما ارتفعت الميزانية السنوية لتلك العمليات من 230 مليون دولار عام 1988 إلى 7.1 مليار دولار عام 2009 ،وارتفع عدد الأفراد العاملين فيها من 11500 عام 1992إلى 110273 عام 2009 .[2]

وقد سمحت نهاية الحرب الباردة لمجلس الأمن الدولي أن يكون أكثر نشاطا في مجال حفظ السلام .وهذا الأمر سوف يؤدي إلى زيادة سريعة في بعثات حفظ السلام وتطوير مفاهيم مختلفة حول سيادة الدولة والتدخل وظهور تهديدات جديدة مثل:انتشار الصراعات داخل الدول مع ما يترتب عن ذلك من زوال للدولة المركزية ، فالفصل السابع (7) من ميثاق الأمم المتحدة خلق إشارة منتظمة إلى حق التدخل الإنساني وعقد اتفاقيات سلام في عمليات حفظ السلام – ومن جهته أصدر مجلس الأمن 48 قرار ما بين عامي 1993-1994وحدهما ومعظمها يتعلق بالصراعات الداخلية والتي ينظر إليها على أنها تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين .[3]

---

[1] المرجع السابق.

[2] - أيمن شبانه، "الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا " ،مجلة السياسة الدولية ، تاريخ التصفح 16جانفي 2015 ،عن الموقع: www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=5190.

[3] Traore Bakary , l'Afrique dans les opérations de maint ion de la paix :Evolution d'un plus importante,Arristant Répartement d'ttistoire.universitéfilixHouphou ,Boigny d'abidjam cote d'lvoire,2012, page5.

*الأمم المتحدة لم تكن مصممة أصلا للتعامل مع الحروب الداخلية و التي ظهرت كنموذج للصراعات الرئيسية منذ نهاية الحرب الباردة لأنها كانت مصممة خصيصا للتعامل مع الصراعات ما بين الدول .

فمند نهاية الحرب الباردة وخلال الفترة الممتدة من (1948-1990) أجرت الأمم المتحدة (18) عملية حفظ سلام وكان هذا الارتفاع بسبب تزايد عدد الحروب الداخلية مما أدى بالأمم المتحدة إلى التدخل في المناطق التي تشهد عدم الاستقرار.*

ويمكن أن نلاحظ بأن عمليات الأمم المتحدة قد اتسمت بتطورات هامة منذ نهاية الحرب الباردة ويتجلى ذلك من خلال:

- الزيادة في عدد وحجم ونوع البعثات الممنوحة لعمليات حفظ السلام.

- أصبحت الأمم المتحدة أكثر انخراط في مجالات احتواء ومعالجة آثار الصراعات داخل الدول، وهدا يعني بدوره أن البيئة التي تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة أصبحت أكثر تقلبا ومعقدة وخطيرة. وقد أدت هذه المتغيرات إلى إحداث تطورات سواء على صعيد التقارير والإعلانات أو من ناحية الهياكل والأجهزة المسؤولة عن تنفيذ المهام أو على المستوى النوعي لقوات الأمم المتحدة التي تقوم بحفظ الأمن والسلم الدوليين بعد نهاية الحرب الباردة .[1]

أولا:التطور على صعيد القرارات الخاصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين:

فمن التقارير التي جاءت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة نجد:

1- تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي: والذي صدر عام 1992 تحت عنوان " خطة للسلام "وقد أوجز التقرير إقتراحات لتمكين المنظمات الحكومية الدولية من الإستجابة بسرعة وفعالية لتهديدات السلم والأمن الدوليين في الفترة التي تعقب نهاية الحرب الباردة وقد تم تحديد أربعة نشاطات رئيسية كما يلي :

أ- الدبلوماسية الوقائية لحل الصراعات قبل تصاعدها إلى العنف المسلح.

ب- صنع السلام الذي يسعى لتعزيز وقف إطلاق النار والتفاوض من أجل الوصول إلى إتفاق.

ج- حفظ السلام وهي عملية تتم بعد اندلاع العنف وتنطوي على نشر قوات للأمم المتحدة في الميدان بموافقة جميع الأطراف المعنية .

[1]- إدريس محمد علي قناوي ،" أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة :دراسة لبعض الحالات التطبيقية " ، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،قسم السياسة والاقتصاد ،2014 ص 67.

د- عمليات بناء السلام ويتم تنسيق هذه العمليات بشكل متكامل بعد انتهاء الصراع، والتي تشمل المعالجة الدبلوماسية والسياسية والإجتماعية والعسكرية وقضايا التنمية التي من شأنها الحفاظ على السلم ومنع نشوب أي صراع في المستقبل.[1]

2- **التقرير الإضافي لخطة السلام**: supplement to an agenda for Peace:

و الذي يتضمن برامج وأنشطة إضافية تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع ، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدات للاجئين و إعادة توطينهم وبناء قدرات الدولة و مؤسساتها ونشر قوات الشرطة كوحدات مسؤولة عن القانون والنظام و ضمان الأمن داخل الدولة والتي تعتبر دعامة في عمليات بناء السلام .[2]

3 – **قرار الأمين العام الأسبق"كوفي عنان"**: تم إصداره عام 1998 تحت رقمA/52/871 بعد وقوع مذبحة **سريبرينتشا** في البوسنة والإبادة الجماعية في رواندا عام 1944 قد قدم **كوفي عنان** تقارير طالبا فيها بوضع حماية المدنيين المعرضين للخطر وأن تكون قوات حفظ السلام قادرة على التعامل مع هذه القضايا وتنفيذ مهام الحماية... ، فبعد الإبادة الجماعية في رواندا بدأت الأمم المتحدة بشكل منهجي في معالجة مسألة حماية المدنيين حيث أصبحت حماية المدنيين في الصراعات المسلحة بند مستقل على جدول أعمال مجلس الأمن وأصبحت ثقافة الحماية التي دعي إليها الأمين العام تحضي باهتمام من قبل المجتمعات الإنسانية .

4 - تقرير الإبراهيمي عام 2000: قدم التقرير العديد من التوصيات بشأن جميع جوانب عمليات حفظ السلام والتي كان بعضها متعلق بإعادة تعريف عمليات حفظ السلام التي أضاف إليها سرعة وفعالية الانتشار والقدرة الأقوى على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم الحماية للمدنيين عند تعرضهم للخطر وإدارة عمليات بناء السلم لمنع وقوع الصراع في المستقبل .[3]

وفي سبتمبر2005 تم تأسيس مفهوم المسؤولية عن الحماية في الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة ،حيث أقر رؤساء الدول والحكومات المجتمعين المسؤولية عن حماية السكان من عمليات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي

[1] إدريس محمد علي قناوي ،المرجع السابق ،ص 68 .
[2] - المرجع السابق ، ص 69
[3] - إدريس محمد علي قناوي، المرجع السابق ،نفس الصفحة .

والجرائم ضد الإنسانية و تحميل المجتمع الدولي و الدولة مسؤولية حماية سكانها من هذه الجرائم ، وقد اعتمدت هذه الوثيقة في وقت لاحق من قبل الجمعية العامة في قرارها 1/60 وكأحد نتائج القمة العالمية 2005.[1]

5 - التقارير الصادرة في عهد "بان كي مون "للسنوات 2008-2009-2011.

ففي عام 2008 تم نشر عرضا شاملا لعقيدة حفظ السلام في العصر الحديث بعنوان **عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم** والمبادئ والخطوط التوجيهية التي تقوم عليها ، حيث يتم التعرف على هذه المبادئ من خلال الخبرة المكتسبة منذ نهاية الحرب الباردة.

وبالضبط عام 2009 أصدرت الأمم المتحدة وثيقة التشاور والشراكة الجديدة في جدول الأعمال من خلال مناقشة القضايا التي تواجه بعثات حفظ السلام المعاصرة خاصة في مجال حماية المدنيين حيث قدم الأمين العام **بان كي مون** مبدأ المسؤولية عن الحماية كمنهج يقوم على ثلاثة ركائز أساسية:

أ - مسؤولية الدول في حماية مواطنيها.

ب- مسؤولية المجتمع الدولي في حماية السكان في حالة فشل الحكومة الوطنية في ذلك.

ج- مسؤولية المجتمع الدولي في دعم حكومة البلد في حماية مواطنيها.[2]

قدمت الأمانة العامة في عام 2011 مشروع الإطار الإستراتيجي لحماية المدنيين ووضع خطط البعثات بالتنسيق مع لجان حقوق الإنسان والشركاء في ذلك المجال ،كما اصدر مجلس الأمن بدوره مجموعة من القرارات المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة وشدد على ضرورة حماية المدنيين في المناطق التي تشهد صراعات وعدم استقرار،وبدورها الأمانة العامة أصدرت قرارات حثت من خلالها مجلس الأمن على تفويض قوات حفظ السلام من أجل حماية المدنيين أثناء تعرضهم للخطر [3].

ثانيا: التطور على مستوى الهياكل :

1 - قسم عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين 1992: أنشئ هذا القسم عام 1992 خصيصا لتوفير التوجيه السياسي والتنفيذي لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في جميع

[1]- المرجع السابق، ص ص. 69،70 .
[2] المرجع السا بق ،ص 70.
[3]- إدريس محمد علي قنا وي،مرجع سابق ،ص 71.

أنحاء العالم ،ويحافظ على الاتصال مع مختلف الجهات سواء كان مع مجلس الأمن أوقوات حفظ السلم أوالمساهمين الماليين وأطراف الصراع في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ويعمل القسم على توجيه ودعم الجيش والشرطة ومكافحة الألغام وغيرها من القضايا ذات الصلة إلى البعثات السياسية وبناء السلام ، ويضع هذا القسم : مكتب العمليات [1]، مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية ، مكتب الشؤون العسكرية ، شعبة تقييم السياسات والتدريب .

2- قسم الدعم الميداني : والذي أنشئ عام 2007 حيث يقدم هذا القسم مجالات التمويل والخدمات اللوجيستية والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والموارد البشرية والإدارة العامة .

3- قسم الشؤون السياسية 1992 : يعمل من خلال رصد وتقييم التطورات السياسية العالمية وإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن الإجراءات والأساليب التي من شأنها أن تعزز قضية السلم، وتقديم الدعم والتوجيه إلى الأمم المتحدة ومبعوثي السلام والبعثات السياسية في الميدان وخدمة الدول بشكل مباشر من خلال المساعدة الانتخابية والدعم من قبل موظفي إدارة الشؤون السياسية لعمل مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى [2].

ثالثا-التطور النوعي والعددي لعمليات حفظ السلام :

تدير الأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال قسم عمليات حفظ السلم ، تنفيذ قرارت الدول الأعضاء بشأن نشر القوات في الميدان وتحديد ولاياتها وأصبح الجيل الثاني لقوات حفظ السلام منذ التسعينات يقوم بالأعمال التالية :

أ- محاولة تخفيف حدة الصراع وتسريح القوات المتحاربة حتى قبل حدوث لوقف إطلاق النار.

ب- إعادة الإعمار المدني مثل تسريح قوات حرب العصابات والحكومة وجمع التخزين المؤقت للأسلحة والمساعدات الطارئة للاجئين والمشردين داخليا .

ج -تنظيم انتخابات ديمقراطية لما بعد الحرب أو النزاع مع ضمان أن تصبح الأمم المتحدة مزود الخدمة الكاملة للمجتمعات المنهارة بالتنسيق مع الوكالات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني التي تعتمد على العمل التطوعي مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كما أن عمليات بناء السلام ليست سهلة فمهمتها ليست في إنهاء القتال بين طرفي الصراع فقط إنما حماية المدنيين واستعاده أو

[1] المرجع السا بق ،ص 71 .
[2]- المرجع السابق، ص ص 71-72.

تمديد سلطة الدولة المضيفة ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين وإزالة الألغام وغيرها من المهام[1].أنظر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) المكونات الإستراتيجية لمهام ومهارات بناء السلام بعد الحرب الباردة:

المكونات	المهام	المهارات
الأمن	ـ التسريح، نزع السلاح إزالة الألغام حماية المدنيين. ـ الشرطة والإصلاح الأمني. ـ الأمن الشخصي (على سبيل المثال: التمييز العنصري الثقافي والمساواة بين الجنسين والعنف). ـ حقوق الإنسان.	ـ الدفاع المدني غير العنيف. ـ مشاهدة ومراقبة الأحياء. ـتقديم الدعم وشبكات الاتصال.
الحكومة	ـ بناء القدرات المؤسسية. ـ الشفافية والمسائلة. ـ المساعدة الانتخابية.	ـ تمهيد الاجتماعات. ـ تطوير قادة المجموعة. ـ تقنيات مجموعة صنع القرار. ـ التشجيع والدعم.
الإغاثة والتنمية	ـ تطوير البنية التحتية وإصلاح السوق. ـ المؤسسات الاقتصادية. ـ الاعمال التجارية الصغيرة. ـتلبية الاحتياجات الأساسية. ـ الخدمات الاجتماعية.	ـ المهارات التقنية والهندسة. ـ تطوير الأعمال. ـ مهارات تنظيم المشاريع. ـ القيادة والتدريس. ـ بناء العلاقات عبر الحدود.
المصالحة	ـ علاج الصدمة النفسية والاجتماعية ـ عودة اللاجئين. ـ التربية من اجل السلام. ـ تقديم المبادرات المجتمعية.	ـ الاتصالات الشخصية. ـ تيسير روح الجماعة. ـ مهارات حل الصراعات. ـ إدارة ديناميات الصراع النفسي والاجتماعي.

SOURCE : hansen **wibke ,** oliver ramsbotham**,** tomwood house **P1**

[1]- المرجع السابق، ص 76

نقلا عن :إدريس محمد علي قناوي ،ص 75

يمكن القول بأن أنشطة الأمم المتحدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ،أصبحت أكثر تنوعا وتعددا وإستطاعت بذلك أن تفتح المجال لتصل إلى طائفة كبيرة من الوسائل الممكنة للتدخل و تسوية الصراعات بدءا من الحد من مفهوم السيادة المطلقة للدولة إلى التدخل في حماية المدنيين عند تعرضهم للخطر و صولا إلى مساعدة الدول الفاشلة في العودة إلى وضعها الطبيعي من خلال مساعدتها في كافة جوانب الأنشطة السياسية والاجتماعية والإدارية ...الخ[1].

المطلب الثاني: بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة:

وقد حظيت القارة الإفريقية بنصيب وافر من عمليات السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة منذ انطلاقها عام 1948 حتى عام 2009 ، فمن بين إجمالي(63) عملية سلام متنوعة قامت بها المنظمة الأممية منذ تلك الفترة كان نصيب القارة فيها (27) عملية وهو ما يمثل نسبة 43 %من إجمالي تلك العمليات والتي تنقسم إلى نوعين أساسين هما : عمليات حفظ السلام التقليدية والعمليات المفوضة بمهام بناء السلام.[2]

فعمليات بناء السلام التي تمت كان نصيب القارة الإفريقية فيها 20 عملية منها13 عملية بدأت وانتهت فعليا والبعض الآخر مازال حتى الآن. أما المنتهية فهي مجموعة المساعدة الانتقالية في ناميبيا (1989-1990)، والبعثة الثانية للتحقيق في أنغولا في الفترة الممتدة من (1991-1995)، في الصومال من (1993-1995) وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (1993-1997) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا (1993-1996) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا من (1997-1999) ،سيراليون (1999-2005)،بوروندي من الفترة الممتدة من (2004-2006) أما فيما يخص العمليات الجارية نذكر منها : بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في السودان 2005،جمهورية إفريقيا الوسطى والتشاد 2008.[3]

[1] -إدريس محمد علي قناوي ،مرجع سابق ،ص75.
[2]- أيمن شبانه، مرجع سابق.
[3] - أيمن شبانه، المرجع السابق .

وتعود عوامل ازدياد الطلب على عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في القارة الإفريقية إلى:

أ- تفاقم الآثار الكارثة للصراعات والحروب الداخلية وامتدادها للمحيط الإقليمي.

ب-افتقار أغلب الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلام.

ج-تخوف الأفارقة من التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى في الصراعات الإفريقية والتدخل كذلك في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية[1] .

وكثفت الأمم المتحدة من تواجدها في القارة الإفريقية على مدار العقد الماضي وبحلول عام 2004 نشرت المنظمة 9 بعثات في القارة ، وهو العدد الأكبر الذي تم تسجيله مند عام 1990. والأكبر على الإطلاق بالنسبة لأي منطقة على سبيل المثال: **بعثات ساحل العاج ، سيراليون ، بور ندي**... وإستادا إلى تلك الحقيقة وإلى الطبيعة الإقليمية للصراعات عبر القارة كان هناك إجماع واسع النطاق في مجتمع بناء السلام على الحاجة إلى مقاربات إقليمية .مثل : هذه المقاربات ستتصدى للصراعات الإقليمية المرتبطة بالقارة وتمنع تلك الصراعات من الصراعات عبر الحدود وتدعيم عملية التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا في المنطقة [2].

وكذلك قامت الأمم المتحدة عام 2005 بنشر ما يزيد على 65 ألف فرد في 14 بعثة سلام حازت إفريقيا أعلى معدل لعمليات السلام المكلفة ومتعددة الأبعاد. ومعنى هذا فقد تم تخصيص**75** % من موارد الأمم المتحدة القارة إفريقيا وحدها والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمادية ويعد أفراد حفظ السلام من الأفارقة أنفسهم انطلاقا من مبدأ **إيجاد حلول افريقية للمشاكل الإفريقية**.[3]

وأصبحت إفريقيا بعد الحرب الباردة المسرح الرئيسي لنشر عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة نظرا لحالة الصراع التي تعرفها القارة.ففي ديسمبر 2011 بلغ عدد قوات حفظ السلام المنتشرة في العالم 990001 وهو ما يمثل تقريبا 27% من القوات المتواجدة في القارة حوالي 71000، وتوفر القارة الإفريقية حتى الآن ما يقارب38% من قوات حفظ

[1]- المرجع السابق .
[2]- الكتاب السنوي ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مرجع سابق،ص255.
[3]- المرجع السابق، الصفحة السابقة .

السلام الأمر الذي جعل القارة المساهم الثاني بعد الأمم المتحدة من حيث عدد القوات المنتشرة .[1]

وتقوم الأمم المتحدة في الوقت الحالي بدور في بناء المجتمعات الخارجة من النزاعات ويعمل في الميدان ما مجموعه 15 بعثة من بعثات حفظ السلام ، و14 بعثة سياسية ميدانية على مساعدة المجتمعات الهشة في مرحلة ما بعد النزاع على تحقيق الإصلاحات اللازمة لإبرام عقد اجتماعي بقدراتها الذاتية ، وعلاوة على ذلك يمكن للجنة الخاصة ببناء السلام أن تساعد البلدان الهشة في إفريقيا خصوصا على إيجاد استراتيجيات فعالة للمساعدة على بناء المؤسسات القائمة وتعزيزها وتهيئة بيئة تفضي إلى المصالحة وتحفز التنمية الاقتصادية من أجل التغلب على أسباب النزاعات ، حيث تتألف لجنة بناء السلام في الوقت الحالي من تشكيلات قطرية هي: **بور ندي، جمهورية إفريقيا الوسطى،سيراليون، غينيا، غينيا-بيساو وليبيريا.**[2]

وكشفت ممارسات الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا على أن المنظمة قامت بتطبيق نفس إجراءات بناء السلام بشكل يكاد يكون نموذجا أو معياريا في الحالات الإفريقية التي عملت بها.

ولكن النتائج كانت متباينة بين الناجحة والفاشلة ،وعلى سبيل المثال: نجحت في حالتي **ناميبيا** و **الموزمبيق** ،حيث ساهمت المنظمة في إجراء انتخابات مهدت إلى استقلال البلد، كما ساهمت في نقل البلد من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستقرار السياسي كما نجحت في الكونغو الديمقراطية من خلال الانتخابات والتي أدارت فيها المنظمة واحدة من انجح عمليات بناء السلام الأخرى وفي مقدمتها نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المتحاربين السابقين وإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم. وفي المقابل فقد كانت هناك الكثير من حالات الإخفاق التي وصمت بالفشل سجل الأمم المتحدة في بناء السلام في قارة إفريقيا وكان من أبرزها حالتي **الصومال** و**ليبيريا** فالأولى تقبع في مستنقع الحرب الأهلية منذ عام 1991 ، والثانية انتكست فيها عمليات السلام بعد انتخاب **تشارلز تايلور** رئيسا للبلاد عام 1997 الأمر الذي اضطر الأمم المتحدة إلى القيام بنشر بعثة ثانية لبناء السلام عام 2003 في نفس البلد والتي لا تزال قائمة حتى الآن .[3]

المطلب الثالث:صعوبات الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا .

[1] Traore bakary l'afrique dans les opérations de maintion de la paix :Evolution d'un plus - - importante,Arristant Répartement d'ttistoire.page 6

[2] الأمم المتحدة ،الجمعية العامة ،القرار رقم s/67/765 ، الصادر بتاريخ 28فيفري 2013 ،11 .

[3] -أيمن شبانه ، مرجع سابق .

- تجري عمليات بناء السلام في ظروف صعبة، حيث تتنوع أبعاد النزاعات التي تتعامل معها، بتعدد الفاعلين المنخرطين في إطارها.كما تقترن تلك النزاعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات ومصالح متباينة ، و هدا يعرقل تنفيذ تلك المهام. ومن ثمة أصبحت تلك العمليات أكثر كلفة وأشد خطر بالنسبة للقائمين عليها مقارنة بعمليات فقط السلام التقليدية.

- السلبيات المرتبطة بنموذج الأمم المتحدة لبناء السلام والأخطاء المترتبة إلى تحدث في أثناء تنفيذ عمليات السلام وبيئة الصراعات الداخلية التي تتميز بها القارة الإفريقية. إذ ينطلق النموذج ألأممي من إيديولوجية ليبرالية لا تتسق ولا تتناسب مع الأوضاع السياسية الاقتصادية في الكثير من الدول النزاعية ، وهدا الأمر الذي جعل البعض يتصور أن بناء السلام ما هو إلا آلية لتدعيم مصالح الدول الغربية ، وضمان هيمنتها على مناطق النزاع خاصة الغنية بالثروات بل ذهب البعض إلى التعامل مع بناء السلام باعتباره نوعا جديدا من الاستعمار تتولى الأمم المتحدة تسويقه في شكل وصفات علاجية من أجل تحويلهم إلى نمط ليبرالي بجانبيه الاقتصادي والسياسي .[1]

- الشروع في تطبيق عمليات بناء السلام قبل الانتهاء الفعلي في صياغة نموذج متكامل له يحدد مضمونه والمهام التي تتضمنها ، الجهات القائمة على تنفيذه التسلسل القيادي لعملياته وطرق تمويله ومن ثم ظهرت عدة أخطاء عند التطبيق ، فعلى سبيل المثال كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلام يفتقر إلى الوضوح كما هو الحال في الصومال عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية في البلاد عن مهامها المتعلقة بحفظ وبناء السلام إلى محاولة فرض السلام بالقوة على الصوماليين الأمر الذي أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد في معادلة النزاع فأصبحت هدفا للمليشيات الصومالية المسلحة إذ انتهى الأمر بفشل ذريع لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية.[2]

- من الناحية السياسية يأخذ نموذج منظمة الأمم المتحدة لبناء السلام بمفهوم الديموقراطية الإجرائية الذي يختزل دور الأمم لتحقيق التحول الديمقراطي في الدول الخارجة لتوها من الصراعات في تقديم المساعدة الانتخابية فقط، ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطي مثل حرية الرأي والتعبير ....وهو ما ساهم في انتكاس وفشل جهود بناء السلام في عدة حالات ومنها حالة انغولا حيث عادت حركة يونيتا"UNITA" إلى حمل السلاح ضد الحكومة عندما أسفرت النتائج الأولية للانتخابات في غير صالحها. [3]

---

[1]- أيمن شبانه ،مرجع سابق .

[2] - المرجع السابق .

[3]-أيمن شبانه ، مرجع سابق

ومن ناحية أخرى فإن الانتخابات التعددية لا تكفل مبدأ التداول على السلطة في حالات الدول التي تنقسم إلى جماعات أثنية كبيرة أو مسيطرة ففي رواندا مثلا: فإن إجراء انتخابات تعددية يضمن لجماعة **الهوتو** تقلد السلطة على الدوام نظرا لأنهم يمثلون الأغلبية في البلد بنسبة تقارب85% وفي المقابل يمثل التونسي 15% فقط وهو ما يعني هنا استحالة تداول السلطة الأمر الذي يؤدي في آخر المطاف إلى لجوء هذه الأقلية إلى القوة للحصول على الحكم بالوسائل غير المشروعة.[1]

-وما يعاب أيضا على نموذج الأمم المتحدة لبناء السلام هو أنه يعطي الأولوية للاستقرار السياسي على حساب العدل. الأمر الذي يسمح للمجرمين الهروب من العقاب في انتهاكات حقوق الإنسان وبالرغم من اهتمام المنظمة بمعاقبة مرتكبي جرائم الحرب إلا أنها لا تزال تعطي الأولوية للمستويات السياسية والحلول الوسط. ومن أجل ضمان الاستقرار السياسي وذلك لأن الإصرار على العدل سوف يعرقل جهود المصالحة الوطنية ومن ثم يؤدي إلى تفويض عمليات بناء السلام. ففي حالة الكونغو الديمقراطية لم تهتم الأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات **لوران كابيلا** ضد السكان المدنيين في أثناء زحفها وتقدمها للإطاحة بنظام**موبوتو**عام1996، كما أشادت المنظمة ببراعة **ديسمون توتو**الذي ترأس لجنة الحقيقة في جنوب إفريقيا في تجسيد الفلسفة القائمة على الصفح من تحقيق المصالحة الوطنية .[2]

- وكذلك فبناء السلام من العمليات الطويلة الأجل والتي قد يتجاوز مداها العشر سنوات وهو ما يجعل حماس الجهات الممولة يضعف في الاستمرار في عمليات إعادة الإعمار ، ففي الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال : لم تستطيع الأمم المتحدة تأمين أكثر من 51% من المبلغ المطلوب خلال العام 2005 بالرغم من هلاك أكثر من ثلاثة ملايين نسمة خلال فترة الحرب الأهلية.

- وبالإضافة إلى ذلك ، ففي المستوى الاقتصادي يدعو نموذج الأمم المتحدة للأخذ بنظام إقتصاد السوق بما ينطوي عليه من تحرير للتجارة ورؤوس الأموال وتقليل من تدخل الدولة في شأن الاقتصاد ، فهذا الأمر لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة للدول الإفريقية المنهكة بالصراعات الداخلية ، حيث يتعارض تقليل الإنفاق الحكومي مع

[1]-المرجع السابق.
[2]- المرجع السابق .

الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار وتحقيق التنمية بعد انتهاء الصراع .[1]

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض ممارسات بناء السلام في المجال الاقتصادي تتسم بزيادة الفقر وتقويض الاقتصاديات الوطنية في الدول الخارجة من الصراعات ، فعلى سبيل المثال فإن ممارسات أو إعادة الإعمار تسهم في تقويض الاقتصاديات الوطنية التي تسعى إلى الاعتماد على الذات وذلك لأن إعادة الإعمار لا تهتم بإعادة ما دمرته الحرب بل تهتم بإعادة تشكيل الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لنمط معين يتسق مع مصالح واتجاهات الدول التي تتبعها الشركات القائمة بعمليات إعادة الإعمار الأمر الذي يؤدي إلى تأجيج الصراعات الداخلية عبر تزويد الفصائل بالأسلحة والدعم اللوجيستي وبالتالي توسع دائرة التدمير واتساع مهام إعادة الإعمار .[2]

ففي الوقت الدي تتطلع إليه إفريقيا للمزيد من الاستقرار وإحلال السلام فإن المجتمع الدولي يتطلع لبناء السلام من خلال تنفيذ الأمم المتحدة لثلاث خطوات متزامنة خلال عام 2015 من حيث : مناقشة جدول أعمال التنمية واستعراض حفظ السلام وإعادة النظر في هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة وفي حالة تنفيذ هذه الخطة فلا شك أن المستفيد الرئيسي منها هي القارة الإفريقية ، فالأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية في صون الأمن والسلم الدوليين ووفقا لميثاقها عام 2005 فقد أنشأت الأمم المتحدة ثلاثة هياكل لمساعدة البلدان في أعقاب الصراع وهي لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ،وصندوق بناء السلام ولكنه كثيرا ما انتقد مبدأ بناء السلام نظرا لعدم جدوى فاعلية.[3]

وأكدت الأمم المتحدة أنه يمكن للبلدان الإفريقية تقديم وجهات نظرهم بشأن كيفية تعزيز بناء السلام للأمم المتحدة لكن هناك عدم المبالاة بشأن هذه المسألة ، فعلى سبيل المثال : تعتبر جنوب إفريقيا واحدة من الدول التي دعت لبناء هيكل السلام في عام 2010 لكنه حتى الآن موقف جنوب إفريقيا ليس واضحا ، كما أنه ينبغي على الأمم المتحدة مساعدة القارة الإفريقية على بناء السلام بدلا من جعل هذه الأخيرة مجرد متلق للدعم فيجب على الهيئة الدولية المساهمة في بناء السلام وتطويره حتى تصبح القارة سالمة من

[1] أيمن شبانه ،مرجع سابق .
[2] - المرجع السابق .
[3] - أسماء عبد الفتاح، إفريقيا تتطلع لبناء السلام في إفريقيا " ،تاريخ التصفح 26أفريل2015، عن الموقع : www.elbadil.com/outhor/asmaaffatah.com/outhor/asmaaffatah

الصراعات والتدخلات الخارجية ويمكن أيضا تقديم وجهات نظر بديلة حول كيفية التعامل مع عملية بناء السلام في بلدان الخارجة من الصراعات .[1]

المبحث الثالث: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات.

لقد لقيت القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة عدد كبير من عمليات حفظ السلام. حيث تمت هده العمليات إما تحت إشراف الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو حتى من طرف القوى الكبرى.حيث تكشف الأحداث خلال التسعينيات أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الأولى في الاستجابة لحالات الأزمات الناشئة[2].

وتقوم علاقة الاتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة في إطار أهداف القانون التأسيسي للاتحاد ومن اجل فهم أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي يمكن تقسيم المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول : التعاون بين المنظمتين من الجانب القانوني:

إن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن هي حفظ السلم والأمن الدوليين وهو الدور الذي يعترف به الاتحاد الإفريقي في **المادة 17** من البروتوكول الذي أنشئ بموجبه مجلس السلام و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي. فميثاق الأمم المتحدة يقر بدور الترتيبات الإقليمية في التعامل مع المسائل المتعلقة بالسلام والآمن، وقد كانت تلك نقطة البداية في إقامة شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.ففي البيان الوارد في المرفق الثاني لتقرير مجلس الأمن المؤرخ في أوت 2007(S/2007/421 و CORR1)، وأعرب مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي عن التزامهما بإقامة علاقة أوثق وأكثر تنظيما بين مؤسساتهما.[3]

ففي **سبتمبر2010** أطلق كلا من الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون** ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي **جان بينغ** منتدى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي **المهام المشتركة ـ وفريق الارتباط العسكري** كوسيلة لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين [4].كذلك نجد الجمعية العامة للأمم المتحدة تحث في قرارها (57 /2003/48) على الإسهام في تعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي في عدة مجالات منها:

1- تعزيز القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلم والأمن الإفريقي وخاصة في استحداث نظامه للإنذار المبكر، بما في ذلك غرفة العمليات في مديرية إدارة الصراعات،

[1] - أسماء عبد الفتاح، المرجع السابق.
[2]- ادريس محمد علي قناوي، مرجع سابق ص 139
[3]- المرجع السابق، ص140
2.-ادريس محمد علي قناوي، مرجع سابق ص141

تدريب الأفراد المدنيين والعسكريين بما في دلك وضع برنامج لتبادل الموظفين، إيفاد بعثات ميدانية للاتحاد الإفريقي إلى مختلف دوله الأعضاء، ولا سميا في مجال بناء السلم قبل انتهاء أعمال القتال في القارة وبعد انتهائها. [1]

2-دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى النظر في إمكانات مساعدة الإتحاد الإفريقي في مجالات تعبئة الموارد المالية لدعم صندوق السلم التابع للإتحاد الإفريقي ، وإنشاء هيئة الحكماء للإتحاد الإفريقي و إنشاء لجنة للأركان العسكرية ، و إنشاء قوة إفريقية احتياطية و المساعدة في نشر بعثات دعم السلم[2] .

وفي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في 15 ديسمبر2004 تمت الدعوة إلى تكثيف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الإفريقي عند الاقتضاء، وتعزيز القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلم والأمن التابع له ولا سميا في المجالات التالية:

أ- تطوير نظامه للاندار المبكر بما في دلك غرفة عمليات مديرية السلم والأمن.

ب- تدريب الأفراد المدنيين و العسكريين بما في دلك وضع برنامج لتبادل الموظفين.

ج- تبادل المعلومات وتنسيقها بشكل منتظم ومستمر بما في دلك نظامي الإنذار المبكر للمنظمتين.

د- بناء القدرات اللازمة لبناء السلم قبل انتهاء أعمال القتال في القارة وبعد انتهائها.

هـ-دعم مجلس السلم والأمن في اتخاذ إجراءات إنسانية في القارة وفقا للبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي.

و- إنشاء القوة الإفريقية الاحتياطية ولجنة الأركان العسكرية.[3]

وتعزيزا لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 وقع كلا من **كوفي عنان** الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، **والسيد ألفا عمر كوناري** رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في اديسا بابا في يوم 16 نوفمبر 2006[4] إعلانا عنوانه: تعزيز **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي**: إطار **البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي**، حيث احتوى الإعلان الاتفاق على إعطاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي في المجالات التالية:

أ- تشييد المؤسسات، وتنمية الموارد اللازمة.

---

[1] المرجع سابق ،نفس الصفحة .

[2] - المرجع السابق،ص142

[3] الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 54/ 59/ a، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2004 ، ص ص . 5 ، 6.

[4] - إدريس محمد قناوي ، مرجع سابق ، ص143

ب ـ السلام والأمن.

ج ـ حقوق الإنسان.

د ـ المسائل السياسية والقانونية والانتخابية.

هـ ـ التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية.

و ـ الأمن الغذائي وحماية البيئة.[1]

وفي 31 جوان 2007 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (**S/RES 1769**) حيث وافق أن تنشأ لفترة أولية مدتها 12 شهرا عملية مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور تسمى **بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور**.والتي تحتوي أفرادا من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وتتكون من مجموعتين هما: الدعم الخفيف والدعم الثقيل التابعين للأمم المتحدة وعدد من الأفراد العسكريين،[2] و يبلغ عددهم **19555**، بمن فيهم **360** مراقبا عسكريا،وضابط اتصال من المدنيين تتكون من **3777** من أفراد الشرطة،وقرر أن تكون هناك وحدة في القيادة والتحكم.وهدا يعني وفقا للمبادئ الأساسية لحفظ السلم وجود تسلسل قيادي واحد، وقرر كذلك أن توفر الأمم المتحدة هياكل القيادة والتحكم وان توفر الدعم المالي واللوجيستي وأشكال الدعم الأخرى المطلوبة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان[3].

وفي تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المعني **بأساليب دعم عمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم الصادر** بتاريخ **31 ديسمبر2008** أشار التقريرالى عدة مواضيع متعلقة بالتعاون بين المنظمتين منها ما يلي:

1ـ تكثيف مشاركة الاتحاد الإفريقي في منع نشوب الصراعات وإعادة البناء بعد نهايتها.[4]

2 ـ تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وتطوير القدرة المؤسسية الإفريقية.

3ـ تشكيل القوة الاحتياطية الإفريقية وتوفير الموارد والاحتياجات و التمويل اللازم لعمليات حفظ السلام وبناء القدرة الطويلة الأمد

[1]- المرجع السابق،ص144
[2]- المرجع السابق ، نفس الصفحة
[3]- ، المرجع السابق ،ص145
[4]ادريس محمد علي قناوي ، ص 145 .

4 ـ تمتين علاقة مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن في الأمم المتحدة على أساس تقاسم المسؤوليات و فقا للميزات النسبية التي يتمتع بها كل طرف[1].

و في جلسة مجلس الأمن رقم (**6409**) المنعقدة في **22أكتوبر2010** و المتعلقة بنظر مجلس الأمن في البند المعنون:**السلام و الأمن في إفريقي،** صرح رئيس المجلس بالبيان رقم (S /PRT / 2010/ 21)و فيه أكد على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية و لا سميا الاتحاد الإفريقي ، كما أكد على أهمية تعزيز شراكته مع مجلس الأمن الإفريقي و التزامه القيام بذلك وفقا للفصل الثامن من خلال استعراض درجة التعاون بينهما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات و حلها و حفظ السلم و بناء السلم بما في ذلك الحفاظ على النظام الدستوري و تعزيز حقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون في إفريقيا [2].

وفي الجلسة رقم (s/2097)رحب بالدور الذي يقوم به كل من الاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في دعم أهداف بناء السلام و التنمية في **سيراليون**.كذلك رحبت الجمعية العامة في دورتها السابعة و الستون و المنعقدة بتاريخ **29 أوت 2013** بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي المعنية بالسلم و الأمن و اثنت على الجهود المستمرة لدعم إطار العمل الهام لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بشأن السلم و الأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي مجال منع الصراعات والوقاية منها.[3]

المطلب الثاني : التعاون بين المنظمتين من الجانب المؤسسي:

وعلى المستوى المؤسسي يتفاعل الاتحاد الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة من طريق عدة إدارات رئيسية هي:

1 ـ إدارة حفظ السلام: والتي تركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية وهي:

التخطيط للبعثة، وإدارة البعثة إدارة الإمدادات والتموين والموارد، وهي تأتي ضمن السياق العام للمشاركة الكاملة في بناء القدرات الشاملة والطويلة الأجل وتتألف من عنصرين:

أ ـ وحدة مصغرة: تتكون من ثلاثة موظفين فنيين يقدمون التوجيه والدعم الاستراتيجيين إلى العنصر الأكبر حجما الذي يتخذ من **اديسا بابا** مقرا له،ويربطون الصلة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى ويقومون الاتصالات على المستوى الاستراتيجي مع الشركاء الخارجيين.

[1]- المرجع السابق ،نفس الصفحة
[2]- المرجع السابق، ص146
[3]المرجع السابق ، ص ص. 146 ، 147 .

ب ـ **وحدة للعمليات**: تركز على تقديم الدعم المباشر للاتحاد الإفريقي في مجالات التعاون ذات الأولوية التي حددها الاتحاد وخطة العمل اللاحقة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد[1]

وفي 11ماي 2011، عقد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام التابع للاتحاد الإفريقي اجتماعهم التشاوري الخامس في مقر الاتحاد الإفريقي في اديسا بابا.وبناءا على اجتماعاتهم التشاورية السنوية المنعقدة منذ عام 2007 بالتناوب بين نيويورك و**اديسا بابا**، اجري أعضاء المجلسين تقييما لتعاونهم في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها،وحفظ السلام وبنائه، بما في دلك الحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان وإحلال الديمقراطية وسيادة القانون في إفريقيا.[2]

وفي سنة 2008 اتخذ مجلس الأمن في اجتماعه الرفيع المستوى المعقود في 16 افريل 2008، القرار تحت رقم 1809 (2008) حيث سلم:" بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية الأزمة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما يضطلع بحفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة وباستدامة هده الموارد والمرونة في الحصول عليها[3].وهدا أفضى إلى إنشاء فريق عهد إليه بولاية "إمعان النظر في أساليب تقديم الدعم إلى عمليات حفظ السلام ولاسيما توفير التمويل والمعدات والدعم اللوجيستيلبدء تشغيلها وإمعان النظر في الدروس المستخلصة من الجهود التي اضطلع بها الاتحاد الإفريقي في الماضي و التي يضطلع بها حاليا في مجال حفظ السلام "(قرار مجلس الأمن 1809 /2008). وقد استرشد الفريق لدى وضع توصياته بضرورة بناء قدرات الاتحاد الإفريقي على حفظ السلام ودلك انسجاما مع أهداف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي اللذين يشددان في هدا السياق على ما يلي:[4]

أ ـ الإقرار بأولوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن.

ب ـ ضرورة تعزيز العلاقة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي

ج ـ هدف الاتحاد الإفريقي المتمثل في وضع سياسة شاملة للسلام و الأمن.

د ـ توفير الموارد لعمليات حفظ السلام

و- أهمية التنسيق الوثيق بين جميع الشركاء الدوليين الداعمين لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي.

---

[1]- ادريس محمد علي قناوي ،مرجع السابق ، ص151

[2]-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ،القرار رقم 805 /2011 ، الصادر بتاريخ29 ديسمبر2011 ، ص 3 .

[3]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 813 / 2008 / S – 666/ a/63، مرجع سابق ، ص 7-8

[4]الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 813 / 2008 / S – 666/ a/63، مرجع سابق ، ص 7-8 .

ه ـ ضرورة دعم مبادرات بناء القدرات ببرامج تدريبية فعالة يوفرها التمويل المناسب إلى الاتحاد الإفريقي في مجال السلام والأمن[1].

وتساعد علاقة العمل الوثيقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي على تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن و مجلس السلام و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي، حيث قامت الأمانة العامة بتنظيم ستة اجتماعات عمل تشاوريه بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي تحت عنوان: بين **المكاتب** بشأن منع النزاعات و إدارتها في القارة الإفريقية، و هي اجتماعات بدأت في عام 2008 في إطار عمل الاتحاد الإفريقي لبناء القدرات .وزودت هده الاجتماعات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بآلية التعاون وتبادل المعلومات.وتوصيات إلى اتخاذ مبادرات مشتركة بشأن حالات قطرية وقضايا شاملة ذات اهتمام مشترك.[2]

و يعمل مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي معا بشكل وثيق في دعم عمليات السلام التي تقودها إفريقيا و تحولها لاحقا إلى عمليات حفظ سلام كما حدث في مالي و افري[1]قيا الوسطى . كما تجتمع الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي بانتظام في إطار فرقة العمل المشتركة للأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي للسلام و الأمن لوضع خارطة المبادرات و الإستراتيجيات المشتركة ، و من خلال آلية التنسيق الإقليمية قامت المنظمتان بتخطيط و تنفيذ برامج مشتركة . و يعمل كل من الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في الصومال مع شركاء آخرين لدعم الشعب و الحكومة الاتحادية في المرحلة الحرجة المتمثلة في بناء الدولة . [3]

و تعمل الأمم المتحدة كذلك بشكل وثيق مع الإتحاد الإفريقي في السودان وجنوب السودان و في منطقة البحيرات العظمى . و قد أدى التعاون بين المنظمتين إلى التقدم الذي تم إحرازه في ظل إطار السلام و الأمن و التعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية و في بوركينا فاسو ، حيث كان هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في إعقاب الانتفاضة التي أدت إلى رحيل الرئيس السابق بليز كومباري ، وأبرزت هده الأزمة الحاجة إلى زيادة التركيز على الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الأزمات الأمنية .[4]

و عملا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر عام 2009 عن الدعم المقدم لعمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام التي تادن بها الأمم المتحدة (470/ 2009 /s-359 /

[1]- الأمم.المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم805/ 2011/ s، مرجع سابق، ص ص. 3 -5
[2]- المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3]مركز أنباء الأمم المتحدة ،تاريخ التصفح 15 ماي 2015 عن الموقع :www .ahram .eg news .htm
[4]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 805/ 2011 / s، مرجع سابق، ص6

64 /A)تم توسيع نطاق التبادل بين المكاتب بقيادة إدارة الشؤون السياسية ليشمل الموظفين المعنيين بإدارة عمليات حفظ السلام ، و إدارة الدعم الميداني ، و مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، و مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ، و البعثات الميدانية للأمم المتحدة . و في محاولة لمواصلة تعزيز التنسيق بين المنظمتين كان الاجتماع أيضا بمثابة آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات فرقة العمل المشتركة.[1]

و قد أدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي في عام 2010 إلى زيادة تدفق المعلومات بين الأمانة و المفوضية . و تعزيز التشاور على مستوى العمل و تيسير مزيد من التنسيق بين المنظمتين .وفي إطار برنامج الاتحاد الإفريقي العشري لبناء القدرات يشارك مكتب الأمم المتحدة في رئاسة مجموعة السلام و الأمن التي تنسق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الإفريقي في مجال السلام و الأمن[2] .

كذلك يشكل منع نشوب النزاعات محور اهتمام الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي . إذ يعمل مبعوثو الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي معا لنزع فتيل التوترات وحل المشاكل قبل استفحالها و قد أقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في غرب إفريقيا علاقات عمل وثيقة مع الاتحاد الإفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية . وهو الآمر الذي أتاح لجميع الكيانات أن تعالج سويا قضايا السلام و الأمن القابلة للانفجار في جميع أنحاء المنطقة .

وتتمثل ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط إفريقيا الذي بدأ عمله في مارس 2011، في تقديم مساهمة مماثلة في منع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية بطرف منها بدل المساعي الحميدة بالنيابة عن الأمين العام والمساعدة على التصدي للتحديات العابرة للحدود من قبل الاتجار بالأسلحة ووجود الجماعات المسلحة بما في دلك جيش **الرب للمقاومة**.[3]

أما فيما يخص بناء السلام فقد تطور التعاون بين الاتحاد الإفريقي و لجنة بناء السلام بشكل مطرد مند بدء اللجنة عملها في 2006 ، حيث وضعت اللجنة ست دول افريقية على جدول أعمالها و هي: **بور ندي ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، سيراليون ،غينيا-بيساووغينيا و ليبريا** .فالاتحاد الإفريقي يقوم بدعم عمل اللجنة في مجال الدعوة فيما يتعلق بالبلدان المدرجة على جدول أعمالها ، وقد ركز الاجتماع التشاوري السنوي الأول المشترك بين لجنة بناء السلام و مجلس السلام و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي الذي عقد في

[1].- المرجع السابق ، نفس الصفحة
[2]- المرجع السابق ،ص7

[3]-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 805/ 2011 / s، مرجع سابق، ، ص7.

نيويورك بتاريخ 8 تموز 2010 على عمل اللجنة دعما لجهود بناء السلام في البلدان الإفريقية .[1].

2- إدارة الشؤون السياسية:

قدمت إدارة الشؤون السياسية المساعدة للاتحاد الإفريقي في بناء المساعدات الانتقالية من منظمة الوحدة الإفريقية السابقة إلى الاتحاد الإفريقي وتركزت المساعدة في تفعيل قدرته للإنذار المبكر وإقامة السلم. وفي عام 2004 ناقش مجلس الأمن الدولي مع قيادات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي أولويات الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى المساعدة الانتخابية ودعم هيئة الحكماء، وفي نوفمبر 2006 أنشأت مجموعة للسلم والأمن مستقلة تقودها إدارة الشؤون السياسية من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الإفريقي[2]،ولتمكين أداء مهامها على نحو ملائم انشئت المجموعات الفرعية الثلاث التالية:

أ- هيكل السلم و الأمن: وهو جهاز تابع للاتحاد الإفريقي تنظم اجتماعاته إدارة عمليات حفظ السلام.

ب ـ مجموعة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع: تنظم اجتماعاتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ج ـمجموعة حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة: تنظم اجتماعاتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[3]

وعقد كذلك في **اديسا بابا** بأثيوبيا خلال الفترة 16- 17 أكتوبر من عام 2009 ندوة بين إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، حيث اقترح الاتحاد الإفريقي اعتماد نهج استراتيجي للوساطة يقوم على أساس المبادئ التالية:

أ ـ ملكية الأطراف المتفاوضة لعناصر الاتفاق.

ب ـ الوساطة والمفاوضات والتي يجب ان تكون شاملة لجميع الجهات السياسية الهامة والفاعلة.

ج ـ إشراك المجتمع المدني في عمليات الوساطة والمفاوضات.

د ـ مساعدة الأطراف الوسطاء في تطوير علاقة الثقة والتعاون.

---

[1]- المرجع سابق،ص19.

[2]إدريس محمد علي قناوي ،" أنماط التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة الإفريقية مند إنتهاء الحرب الباردة" ، مرجع سابق ، ص 157 .

[3]- المرجع السابق ، نفس الصفحة.

هـ ـ الوساطة.

و ـ المعالجة الجدرية لأسباب الصراعات[1].

و رغم النجاحات التي تحققت على مدى السنوات الماضية في التعامل مع البعد الإقليمي لبناء السلام و تحقيق التنمية بدول ما بعد النزاع في إفريقيا خاصة بعد إنشاء لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة عام 2005. وإقرار الإتحاد الإفريقي لسياسة إعادة الإعمار و التنمية بدول ما بعد النزاع عام 2006، إلا أنه مازالت هناك حاجة لوضع إطار عمل عمل مؤسسي يسهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و الفاعلين الإقليميين و دون الإقليميين في إفريقيا لدعم أنشطة بناء السلام بالدول الخارجة من النزاع ، و التعامل الفعال مع التحديات الناشئة المرتبطة ببناء السلام و ذلك في ضوء ارتباط هذه التحديات بعدد من التهديدات العابرة للحدود على سبيل المثال: الإرهاب و تهريب الأسلحة ، إلى جانب التحديات المرتبطة بالبيئة و التي تؤثر على عدد من الدول دون الإقليمية و انتشار الأوبئة و الأمراض كوباء الإيبولا و الذي أصبح يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن و الاستقرار بالدول الخارجة من النزاعات [2].

[1]- المرجع السابق ، نفس الصفحة

[2]محمد الشوادفي ، "البعد الإقليمي لأنشطة السلام " ، تاريخ التصفح 21ماي 2015 ،عن الموقع : www .ahram .org – eg news .htm

مما سبق نستنتج أن سبب النزاعات في إفريقيا تتكاثف فيه مجموعة العوامل الداخلية والخارجية أنتجت لنا الدولة الإفريقية بشكلها الحالي، وللتعامل مع هذه الأوضاع قامت الأمم المتحدة بإحداث تطورات سواء على مستوى التقارير الإعلانات الصادرة أو من ناحية الهياكل و الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ عمليات بناء السلام في القارة الإفريقية.

كما أدت نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات إلى إيلاء الأمم المتحدة اهتماما أكبر لعلاقتها مع الإتحاد الإفريقي ،حيث انعكس التعاون بينهما في عدة مجالات من بينها المجال القانوني و المؤسسي. وذلك بهدف إشراك دول الجوار في إيجاد الحلول ومراقبة تطبيقها حتى تنجح عمليات بناء السلام في المنطقة.

الفصل الثالث

بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى

تعرف جمهورية إفريقيا الوسطى حالة من عدم الاستقرار و التي تهدد الأمن و السلم الدوليين و لما لها من أثار على الساحة الإقليمية و الدولية . و هذا ما دفع بالأمم المتحدة لتفعيل أجهزتها في مجال إرساء السلم الدولي، و ذلك من خلال عملية بناء السلام من أجل عودة الاستقرار و الأمن في البلد و منطقة وسط إفريقيا عامة ، و لكن رغم كل ما تقدمه الأمم المتحدة من مجهودات في عملية بناء السلام في البلد إلا أنها تواجه العديد من التحديات و الصعوبات و هو ما يؤثر على عملية بناء السلام .

و سنحاول من خلال تعرضنا لهذا الفصل إلى كيفية تعامل الأمم المتحدة مع كل أطراف النزاع الداخلية و الخارجية للمحافظة على حالة الإستقرار التي أفضت إليها إتفاقيات السلام لبناء الإستقرار في داخل الدولة .

المبحث الأول: ديناميكية النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى :

تشهد جمهورية إفريقيا الوسطى وضعا أمنيا متدهورا تتشابك فيه عدة أطراف دولية وداخلية مما زاد من خطورة الوضع الأمني داخل البلد وسنحاول في هذا المبحث معالجة النزاع وكذا توضيح طبيعته الأطراف المتورطة فيه.

المطلب الأول: بطاقة تقنية حول جمهورية إفريقيا الوسطى

جمهورية إفريقيا الوسطى التي كانت تسمى سابقا إقليم **أوبانغي شاري** الخاضع للاستعمار الفرنسي تقع وسط القارة الإفريقية وهي بلد غير ساحلي تحدها من الشمال جمهورية **التشاد،** ومن الشرق جمهورية **السودان،** ومن الغرب جمهورية **الكامرون،** ومن الجنوب الشرقي جمهورية **الكونغو الديمقراطية،** ومن الجنوب الغربي جمهورية **الكونغو،** وتبلغ مساحتها 620 ألف كلم² منها 3,6% أراضي زراعية و 4,8% مراع و 57,5% غابات و 34,4% مناطق سكنية ويقدر عدد سكانها بأكثر من 4,4 مليون نسمة وتنقسم جمهورية إفريقيا الوسطى إلى 16 محافظة[1] .أنظر الخريطة رقم 1:

Source :ministerefrancais des affaire etrengere 2014

ويتألف سكان جمهورية إفريقيا الوسطى من إثنيات متنوعة حيث تمثل **غابايا** وهي أكبرها عددا بحوالي 33 %ويسكن معظم أفرادها في الشمال الشرقي إلى جانب مجموعات فرعية تتألف من **غاباكا- ماندجا** ، **ماندجا** و **غابا نو** في وسط البلاد و **باندا** في الوسط الشرقي و

[1] الأمم المتحدة، تقرير جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر في جويلية 2005، ص4.

زاندي و **يكوما** و **نزاكارا** في المنطقة الشرقية و**مبوم** و **كاري** و **كابا** في المنطقة الشمالية ويتخاطب هذا المزيج من السكان لغة **سانغو** وهي اللغة المستخدمة في جميع أنحاء البلد ورغم أن **السانغو** أصبحت لغة رسمية فإن الفرنسية لا تزال لغة التعليم والعمل.[1]

ويدين غالبية سكان الجمهورية بالمسيحية إذ تبلغ نسبتها حوالي **45-50**% وهم موزعون بين الكاثوليك والبروتستانت وتتراوح نسبة المسلمين فيها ما بين **17-20**% من إجمالي عدد السكان، وباقي السكان يدينون بديانات محلية أخرى، أما بالنسبة للمسلمين فهم يتوزعون على عدد من المدن والمحافظات الرئيسية أهمها العاصمة **بانغي** ومدينة **بيربرتي** ومدينة **أنديلى** في الشمال وتوجد النسبة الأكبر منهم في شمال البلاد في جهة الحدود مع التشاد والسودان حيث نشأت هناك سلطنة إسلامية في نهاية القرن **17**م، حيث نزح عدد من سلاطين مملكة **باجرمي** الإسلامية في جنوب التشاد بعد سقوط مملكتهم إلى المنطقة الشمالية في إفريقيا الوسطى وبخاصة مدينة **أنديلى** فساهموا بشكل كبير في نشر الإسلام وسط الوثنيين هناك امتدادا لدورهم السابق في أسلمة جنوب **التشاد**[2]. كما كان لسلطنة **دارفور** الإسلامية أثر كبير في أسلمة الجزء المتاخم للحدود السودانية الأفرووسطية.

وقد أدت الهجرات التي صاحبت الحروب الأهلية في تشاد إلى دفع أعداد كبيرة من القبائل التشادية للهجرة إلى إفريقيا الوسطى مما ساهم في نشر الديانة الإسلامية بصورة كبيرة في عدد من أهم المدن الأفرووسطية و أكبرها العاصمة **بانغي** حيث شيدوا عددا كبيرا من المساجد والزوايا والخلاوي القرآنية. إلا أن المسلمين الذين يشكلون ما نسبته 20 % من مجموع سكان جمهورية إفريقيا الوسطى تغلب عليهم الأمية لعزوف عدد من أبناء المسلمين عن الالتحاق بالتعليم الحكومي وقلة منهم لا يستطيعون الالتحاق بالجامعة لقلة الدخل.[3]

وتعد جمهورية إفريقيا الوسطى غنية بمعدن الذهب والفضة والعديد من الموارد الطبيعية إلا أن غرقها في موجات العنف والقتل جعل أغلبية سكانها فقراء ومعدمين وخلال الفترة الممتدة من 1910-1960 كانت تسمي هذه الجمهورية **اوبانغي-شاري** وأصبحت إقليما يتمتع بحكم ذاتي في عام 1958 ثم دولة مستقلة في أوت 1960 عاصمتها **بانغي**.[4]

المطلب الثاني :تطور النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطي :

---

[1]- تقرير المحكمة الجنائية الدولية، الحالة الثانية في جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر في 24 ديسمبر 2014، ص5.

[2]- محمد البشير أحمد موسى" الصراع في إفريقيا الوسطى...أسبابه وتداعياته على المسلمين" ، مجلة قراءات إفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، تاريخ التصفح 22أفريل 2015 ، عن الموقع:
www.qiraatafrican.com:/view/ ?q=1606

[3]- المرجع السابق.

[4]- جمهورية إفريقيا الوسطى، عن الموقع ،تاريخ التصفح 05 ماي 2015 ،عن الموقع:
www.aljazeera.net/news/raport/sound:

جمهورية إفريقيا الوسطي هي مستعمرة فرنسية سابقة من عام 1889 حتى عام 1960 وبعد الاستقلال بأسابيع انتخب **دافيد داكو** رئيسا للبلد من طرف البرلمان في الفترة الممتدة من 1960-1965 .وقد كان مدعوم من طرف مسلحين تابعين له و يعد من متتبعي الديانة المسيحية ومن ثمة أصبح عرفا متبعا أن يكون من يتولي أمر رئاسة إفريقيا الوسطي يجب أن يكون نصرانيا كاثوليكيا وقد ركز **داكو** علي تعزيز سلطته الاستبدادية بالاعتماد علي سياسة الحزب الواحد والاعتقال التعسفي وقمع الحريات وتم تنحية **داكو** من الحكم من خلال الانقلاب الذي قاده **جان بيدال بوكاسا** واستولي علي السلطة 1965 وقد قام هذا الأخير علي خدمة المصالح الاقتصادية الفرنسية في البلد وتأمين مصالح النخبة الصغيرة الحاكمة وعمل هذا الأخير علي قمع المعارضة و الحريات و التعذيب و الاغتيال.[1]

و في سبتمبر عام 1979 سحبت فرنسا الدعم **لبوكاسا** وعودة **دافيد داكو** مرة أخري للحكم بدعم فرنسي وسرعان ما بدأ الشك يحوم حول صلاحيته كرئيس ،فحلت بذلك الحكومة بموافقة من فرنسا و توضع بذلك شؤون الدولة في يد الجيش و تشكيل الحكومة العسكرية الجديدة تحت قيادة **أندري كولينغا** ومحاولة الإطاحة به مارس 1983 ولكنها فشلت وكان رد فعل **كولينغا** حينها من خلال شن حملة عقابية دموية ضد المتمردين في شمال غرب البلاد و بالتالي إنشاء وقيام لأول مرة الهوية العرقية كعامل حاسم في الثقافة السياسية لجمهورية إفريقيا الوسطي.[2]

وفي عام 1993 أدت الحركات الاحتجاجية التي تلت إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب إلى تنظيم انتخابات حرة فاز بها الرئيس **"انجي فليكس باتاسيه** وتمكن من تجديد ولايته بانتخابات متنازع عليها عام 1999 وحكم إلى غاية 2003, ولكن هذا النظام شهد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من عمليات اختطاف وإبادة جماعية...ثم تلاه الرئيس **فرنسوا بوزيريه** عن طريق الانقلاب الذي قاده ضد الرئيس **باتاسيه** والذي حظي بالدعم الكامل من قبل السكان في الجمهورية و المحرومين إلا أنه هو الأخر قد شهد انتهاكات لحقوق الإنسان وحكم البلاد إلي غاية 2013.[3]

---

[1]Patrick berg, the Dynamics of conflict in the tri-border region of the soudan, Tchad andthecentral africainrepublic .open the commission of the Friedrich ebest fondation, 2008, p21.

[2]Ibid., p22.

[3]Louisa lombard ," central africanrepublic :peacebuilding without peace 12 avril2015 cite :from

www .swp-berlin .org ./pdf.

يمكن القول هنا أن عدم استقرار الأنظمة السياسية وتعاقب الدساتير وصناديق الاقتراع مؤشرا للتخلف ويدخل في الوقت نفسه علي عدم وجود برنامج سياسي وطني حقيقي داخل جمهورية إفريقيا الوسطي.

ومن جهة أخري فإن التدخلات الخارجية لفرنسا في البلد دور كبير في عدم الاستقرار السياسي في البلد فأي تغير في الحكومة إلا ويكون لفرنسا دخل فيه.وقداعتمدت حكومة جمهورية إفريقيا الوسطي سياسة **فرق تسد** بين أفراد البلد الواحد في منطقة الشمال الشرقي فأثارت فتنة بين قبيلتي **رونغا** و**غولا"** وهما من قبائل الشمال المسلمة التي لها عدد من الكوادر في الدولة لانشغالهما في المطالبة بحقوق أهل الشمال من تقاسم الثروة و المشاركة السياسية في الحكم و التنمية المفقودة نهائيا في هذه المناطق مما أشعل بينهما صراع دمويا راح ضحيته الآلاف من القبيلتين، وبعد فقدان عشرات الآلاف ما بين قتيل و جريح توصلت القبيلتان إلي اتفاق بينهما لوقف القتال وشكلتا مجموعتين ثوريتين مع القبائل المقيمة في هذه المنطقة و صبا غضبهما على النظام و الجيش النظامي فاستمرت الحرب بين الحكومة وهاتين المجموعتين غير أن الحكومة استطاعت توقيع اتفاق سلام مع إحدى الجبهتين بشروط و من بينها مطلب أساسي وهو تنفيذ الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في السنوات الماضية بتسديد المستحقات المالية للجنود التابعين للحركات المعارضة ودمج هؤلاء الجنود في الجيش الوطني وإطلاق صراح المعتقلين من الجنود وغيرهم.[1]

إلا أن **بوزيزيه** لم يستفد من الدروس السابقة فساهمت حكومته في تأجيج الصراع الديني مرة أخرى باعتباره قسا سابقا ودفع قواته للاعتداء على ممتلكات المسلمين ولعل أشهر تلك الحوادث ما حدث عام 2010 وراح ضحيته المئات من المسلمين وغيرهم مما اضطر الحكومة التشادية إلى إرسال وزير الدفاع حينها لإرسال رسالة مبطنة لوقف الاعتداءات أو الرحيل.[2]

وفي عام 2011 أعيد انتخاب **بوزيزيه** في انتخابات وصفت بأنها مزورة ورغم حفاظه على الاستقرار نسبيا فإن فترة حكمه كانت تعاني من الفساد والتخلف والتسلط الأمر الذي أدى إلى تمرد علني ضد حكومته وقد قاد ذلك التمرد تحالف من فصائل المعارضة المسلحة المعروفة باسم **السيليكا** والتي تتألف من عناصر مسلمة وغير المسلمين معارضين لحكم **بوزيزيه**.[3]

---

[1] رأفت صلاح الدين ،"مادا يحدث في إفريقيا الوسطى؟" ،مجلة قراءات إفريقية ، تاريخ التصفح 02أفريل 2015،عن الموقع : www.qiraatafrican.com /section/ ?q=22

[2] المرجع السابق .

[3] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الأزمة السياسية والأمنية في إفريقيا الوسطى:المآلات المفتوحة. مركز الجزيرة للدراسات، قطر ،2014 ، ص3.

وفي ديسمبر عام 2012 شنت المجموعات المتمردة سلسلة من الهجمات سيطرت من خلالها على عدة مدن حيوية وسط وشرق البلاد، بعدها دخلت هذه الفصائل المعارضة لحكم الرئيس **بوزيزيه** في مفاوضات سلام من خلال عقد **مؤتمر ليبرا فيل للمصالحة الوطنية** في العاصمة الغابونية ليبرا فيل في جانفي عام 2013 ومن أهم البنود التي جاء بها هذا المؤتمر نجد بأن الأطراف قد اتفقت على النقاط التالية:

-اختيار رئيس الوزراء من المعارضة.

-تسليم منصب وزير الدفاع للمعارضة المسلحة **سيليكا**.

- الحكومة التي ستشكل لا بد أن تضع جميع أطياف المجتمع الأفروسطية ومكوناته بمن فيهم زعماء الأديان الممثلة في البلد والمعترف بها وهي النصرانية (الكاثوليك والبروتستانت) والإسلام بالإضافة إلى المعارضة المدنية ومجموعة من أعضاء حكومة بوزيريه بالإضافة إلى الثوار.[1]

- مدة هذه الحكومة 12 شهرا بعدها ينتخب مجلس برلمان يشرف على الانتخابات الرئاسية المقترح إقامتها في عام 2016.

- أن لا يترشح بوزيريه لفترة رئاسية جديدة لأنه حسب الدستور المعمول به لا يسمح له بترشيح نفسه أكثر من مرتين.

وقد مثل المعارضة في هذه المفاوضات الزعيم المعارض دجوتوديا و الذي تولى السلطة بعد هروب بوزيزيه و هو من أحد أبناء المسلمين في شمال البلاد.

وكان من أهم البنود التي طرحت لأول مرة بند يتعلق بان يكون للإسلام مكانة حقيقية بين الأديان المعترف بها داخل الدولة وان تحتفل رسميا بعيدي الفطر و الأضحى ويدرجان ضمن أعياد الدولة الرسمية وعدم التعرض أو الإضطهاد للمسلمين خصوصا فيما يتعلق بأوراق الثبوتية حيث كان هنالك عراقيل كبيرة توضع أمام المواطن من أجل استخراج أوراق الثبوتية.[2]

غير أن الحكومة لم تستجب لهذه المطالب ولم تفي بها ثم الإتفاق عليه مما أدخل المنطقة في صراع مفتوح على كل الجبهات وبدأت شرارة الإقتتال الأخيرة في إفريقيا الوسطى عندما قام تحالف للمتمردين معروف باسم **سيليكا** و التي تعني التحالف بحسب لغة السانغو بالسيطرة على العاصمة **بانغي** في **24مارس2013** ما أجبر الرئيس السابق على

[1] محمد البشير أحمد موسى، مرجع سابق
[2] المرجع السابق .

النزوح من السلطة و تم بعدها مباشرة تشكيل حكومة انتقالية في البلد و تنصيب **ميشيل دجوكوديا** رئيسا مؤقتا بصفة رسمية في أفريل من نفس العام ودخلت الأزمة أطوارا جديدة من العنف و الدموية.[1]و مثل وصول **السيليكا** إلى الحكم صدمة كسرت قواعد اللعبة السياسية و كانت تتحكم فيها طبقة سياسية تمثل المجموعة العرقية في غرب البلاد ووسطها، وتدور في فلك الحكم العسكري و هكذا ادخل التحالف المجموعة المسلمة في الشمال الشرقي بمعادلة السلطة في إفريقيا الوسطى من خلال سيطرة مواطنين عانوا طويلا من التهميش و أجانب مسلحين على العاصمة بانغي.

وقد قام متمردون ينتمون إلى **السيليكا** بالإنخراط في أعمال العنف و انتهاك حقوق الإنسان لاسيما بقتل المدنيين بشكل عشوائي لا يميز بين مقاتل و مدني وأعمال القتل هذه في العاصمة بانغي وخارجها على السواء و كانت في العادة أعمال نهب و سرقة واسعة ما ترك قطاعات كاملة من السكان الفقراء مشردين و معدمين تماما[2].

وفي **بانغي** قام متمردوا السيليكا بنهب أحياء بأكملها مع سيطرتهم على المدينة هناك و مناطق مثل :**داماالا، كاساسي بوي راب** ومناطق أخرى والتي شهدت هجمات بشعة وقتل العديد من المدنيين أما في **بوي راب** فقد تم نهبه بشكل منظم من مقاتلي **سيليكا .**[3]

فتجاوزات **السليكا** في العاصمة و المحافظات الغربية قد أثارت ردود فعل عنيفة حيث شكلت مجموعات الدفاع الذاتي سميت **أنتى بالاكا** و التي تعني **مناهضو السواطير** وهي مسيحية و التي تشكلت في الأصل على يد الرئيس السابق **بوزيزيه** لقتال عصابات **السيليكا "** فتصادمت المجموعتان عام 2013 و اتخذت أعمال العنف و افتقاد الأمان منحى طائفيا مع قيام مكافحة **بالاكا** و الذين خدموا في عهد بوزيريه في القوات المسلحة بمهاجمة مدنيين مسلمين في أنحاء بوسانغوا وهي عاصمة إقليم **أوهم** ردا على انتهاكات **سيليكا ،** وقد كان الوضع الأمني الصعب الدور الأكبر في عرقلة وصول وتسليم المساعدات الإنسانية في وقتها[4]. وقد أنكر الرئيس **دجوتوديا** ارتكاب مقاتلي **سيليكا** للإنتهاكات و في البداية فقد لام مؤيدي بوزيريه على العنف ،و في 13 سبتمبر قام بحل جماعة سليكا ، لكن أعضاء سليكا

---

[1]Gérard g erold, mathieu merino , " l'effondrement de l'etat centrafricain aucours de la derniere décennie : origines de la grise et ques idées peur en sertir" ,24mars2015 from:**www.firstrategie .org/pdf** .

[2]تقرير هيومن رايتس ووتش، جمهورية إفريقيا الوسطى، جانفي 2014، ص1.

[3] المرجع السابق ،الصفحة السابقة .

[4]تييري فيركلون، أزمة إفريقيا الوسطى.. تعددت الأسباب والصراع واحد. مركز الجزيرة للأبحاث ، قطر، 2014، ص4.

استمروا في القتل مع الإفلات من العقاب فالحكومة المركزية لا تسيطر بشكل كامل على مقاتلي **سيليكا**.[1]

وفي يوم 5 ديسمبر 2013 ،تمت عملية انقلابية بامتياز قادها زمرة من المرتزقة بدعم فرنسي كاميروني و جنوب سوداني و بمباركة رجال الكنيسة ،وكانت عملية قتل المسلمين في حي **بوينغ** تضليلا للجيش الوطني للتحرك بعيدا عن مقاره حول القصر وهو ما يفسح المجال أمام هذه المليشيات و المرتزقة لاقتحام القصر و الإذاعة و التلفزيون و إعلان الانقلاب مباشرة بتغير الحكومة لتأتي القوات الفرنسية لاستكمال اللازم و فرض الأمر الواقع.

و في 10 جانفي 2014 ،أعلنت استقالة **ميشيل دجوتوديا** في بيان أصدرته الإيكواس المنظمة الإقليمية، و دهب إلى منفاه الإختياري **البنين** كما استقال من منصبه أيضا رئيس الوزراء **نيكولاس تينغاي**. ثم بعدها قام برلمان جمهورية إفريقيا الوسطى بانتخاب**سامبا باتزا**في 01/20/ 2014 من قائمة تضم ثمانية مرشحين لتكون أول رئيسة مؤقتة للبلاد[2].

المطلب الثالث : طبيعة النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى :

إختلفت الرؤى بخصوص طبيعة النزاع هل هو نزاع ديني بالأساس أو نزاع سياسي أم أنه نزاع متعدد الأبعاد.

فهناك فريق من الباحثين يرى بأن النزاع طائفي بين الأغلبية المسيحية و الأقلية المسلمة لاسيما بعد نجاح حركة **سليكا** في الإنقلاب على بوزيريه في مارس 2013.وهو ما ترتب عنه ظهور مليشيات الدفاع المدني المسيحية من العناصر التابعة للرئيس المخلوع. و يدلل هؤلاء بتعرض الكثير من المواطنين المسلمين إلى أعمال ذبح بالسواطير و غيرها من قبل المليشيات التي تزعم أن هذه التصرفات تأتي كرد فعل على ممارسات **السليكا** كما يدللون أيضا بوجود حالة من الحقد بين الأغلبية المسيحية الفقيرة التي تعمل في مجال الزراعة على الأقلية المسلمة الغنية التي تعمل في مجال الرعي و التجارة خاصة تجارة الماشية. كما أن تجارة الذهب و الألماس التي تشكل 80% من حجم اقتصاد البلاد في أيدي المسلمين.[3]

---

[1] **المرجع السابق ،الصفحة السابقة .**

[2] رأفت صلاح الدين، مرجع سابق.

[3] بدر حسن الشافعي، مستقبل الصراع في اقريقيا الوسطى.مركز الجزيرة للدراسات،قطر، مارس 2014، ص3.

أما الفريق الثاني من الباحثين فيرى أن هذا البعد الديني قد يكون مهما لكنه ليس الأساسي في النزاع ،لاسيما و أن ممارسات العنف ليست ممنهجة كما أن السلطة الحاكمة لم تكن تدعمها فالبلاد حكمتها أنظمة مسيحية منذ الإستقلال عن فرنسا أوائل ستينيات القرن الماضي و لم يحكمها أغلبية مسلمة إلا منذ مارس 2013، ويلاحظ أن ممارسات هذه الأنظمة المتعاقبة تشير إلى أن النزاع كان سياسيا و إقتصاديا بالأساس حيث تمتلك البلاد موارد طبيعية هائلة فهي تعد مركزا تجاريا عالميا للألماس وتمثل صادرات الألماس نحو 60% من الدخل القومي لهذا البلد . لذا حرصت هذه الأنظمة المتعاقبة على الوصول إلى السلطة و الإحتفاظ بها من ناحية و الحفاظ على مصالحها الإقتصادية عبر نهب موارد البلاد من خلال صفقات مع الشركات الأجنبية و مع بعض رجال الأعمال المحليين من ناحية ثانية. ففي عهد **بوزيزيه** برزت طبقة جديدة من رجال الأعمال درج الناس على تسمية أصحابها **بالألماسيين** أو**الأثرياء الجدد،** وكان الشعب هو الضحية و قد مارست هذه الأنظمة المتعاقبة عمليات القمع ضد المسلمين و المسيحيين على حد سواء.[1] بل أن البلاد شهدت خمسة انقلابات كان أبطالها شخصيات مسيحية باستثناء الإنقلاب الأخير.

ويدلل هذا الفريق على أن النزاع سياسي و اقتصادي و ليس دينيا بالأساس استثناءا إلى عدة أمور :

أن فرنسا الدولة المستعمرة هي التي دعمت وصول **السيليكا** إلى الحكم بعدما رفضت تقديم الدعم إلى حليفها السابق بوزيزيه بل و أصدرت تعليمات إلى دول الجوار خاصة تشاد بعدم التدخل لمساندته، علما بأن التشاد كانت إحدى الدول الداعمة لوصوله للحكم 2003 بعد الإطاحة بالرئيس باتاسيه كما أنها تدخلت عام 2010 لمنع الإنقلاب ضده و بالتالي قد يكون من غير المنطقي أن تقوم باريس بدعم حركات إسلامية أصوله تعادي المصالح الفرنسي، بل أن موقفها الداعم **لدجوتوديا** يرجع إلى اعتبارات إقتصادية و سياسية لاسيما بعدما أقدم بوزيزيه على منح عقود التنقيب عن النفط لشركات صينية وجنوب إفريقية على حساب الشركات الفرنسية ، لذا كان أول تصريح **لدجوتوديا** بعد وصوله للحكم أن حكومته ستراجع عقود التعدين و النفط التي وقعت في عهد الحكومة السابقة.[2]

- التوجهات العلمانية للرئيس المسلم و الذي أعلن بعد توليه الحكم أن " إفريقيا الوسطى دولة علمانية يعيش المسلمون و المسيحيون فيها دون تمييز،وقد عبر عن دلك بقوله:" صحيح أنني مسلم لكن من واجبي خدمة وطني و خدمة جميع مواطني إفريقيا الوسطى".

---

[1] بدر حسن الشافعي ،**المرجع السابق ،نفس الصفحة** .

[2] المرجع السابق، ص 4 .

- التداخل و التسامح بين أبناء الديانات في البلاد بل و التداخل بين الأسر في هذا الشأن، حيث يمكن أن تضم الأسر بروتستانت و كاثوليك و مسلمين في آن واحد.
- أن سلوكيات جنود السليكا لا تشير إلى التزامهم الديني حيث أنهم كانوا يقومون بأعمال قتل و تعذيب فضلا عن الأغتصاب و احتساء الخمور.
- المطالب السياسية للسيليكا لم تكن تتضمن أية إشارة إلى البعد الديني حيث كان جل تركيزهم الحصول على مكاسب اقتصادية و سياسية بعد حالة التهميش التي عانتها البلد في ظل حكم بوزيريه بل أن تمردهم عليه كان نتيجة التزامه بالإتفاقيات الموقعة في هذا الشأن و التي كانت تنص على تشكيل حكومة وطنية تضع المعارضة لحين إجراء انتخابات في البلاد[1].

يمثل النزاع في إفريقيا الوسطى إحدى النزاعات التي تشترك في تعقد طبيعة النزاعات فيها حيث تتداخل العوامل الداخلية و الخارجية بما يجعل من الصعب تحديد السبب الرئيسي و الاساسي للنزاع .وأغلب الباحثين في النزاعات في كل مرة يرجحون عامل على العوامل الأخرى ، فإفريقيا الوسطى كان لها نصيب في دلك حيث هناك من ركز على العامل الإقتصادي كعامل حاسم مسبب للنزاع ، كما إعتبر آخرون العامل الديني كأساس للصراع هناك .

لكن لو نحاول النظر فعليا في هذا النزاع لوجدنا أن كلا العاملين موجودان مند إستقلال البلاد ، و بالتالي فهما عاملان كامنان حركا النزاع في رأينا وهي ميزة أغلب الدول الإفريقية غياب الشرعية التي يستند إليها النظام السياسي في هذه الدول فنجدها تستمد شرعيته امن الخارج نظرا لغياب الديمقراطية في الداخل و بمجرد المساس بمصالح هذه الدول تراجع نظرتها للنظام السياسي و تحاول تغيير الوضع بما يخدم مصالحها [2].

المطلب الرابع :أطراف النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى :

لعبت العديد من الأطراف الإقليمية و الدولية أدوارا هامة في الأزمة الأمنية الحاصلة في جمهورية إفريقيا الوسطى و التي نوجزها في :

1-الأطراف الإقليمية :

كان لعدة أطراف إقليمية دخل في النزاع بجمهورية إفريقيا الوسطى و ذلك كما يلي:

[1] بدر حسن الشافعي ، المرجع السابق، ص5.
[2] المرجع السابق ،نفس الصفحة .

-**التشاد** : ويبرز الدور التشادي في النزاغ في جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال رغبة جمهورية التشاد السيطرة على الأزمة تحسبا من امتداد آثارها شمالا ، من خلال المشاركة مع **فرنسا** و **جنوب إفريقيا** في الوساطة. ثم عدم الاِعتراف باستيلاء عناصر التمرد على السلطة. ثم المشاركة مع بعض القوى الإقليمية في ممارسة ضغوط على **دجوتودي** الإجباره على التخلي على السلطة[1].

ويعود التواجد العسكري لتشاد في البلاد إلى أواخر التسعينات ،حيث توجد قوات التشاد ضمن البعثة الدولية لمساعدة إفريقيا الوسطى ، ويوجد بعض قوات التشاد في شمال شرق البلاد في محافظة **فاغاكا** وتضم الآن حوالي ألفي جندي. فالهدف الأساسي للتشاد من التواجد العسكري في جمهورية إفريقيا الوسطى هو الدفاع عن المصالح الأمنية و الاِقتصادية ذات الأولوية، فهي لاتريد آن تتحول إفريقيا الوسطى إلى قاعدة خلفية لمعارضته المسلحة،كما أنها تحرص على استخدام مراعي إفريقيا الوسطى لإنتاج مواشي مواطنيها أثناء فصل الصيف[2].

وهذا يعني أن التواجد العسكري التشادي في جمهورية إفريقيا الوسطى مرتبط أساسا بضمان استمرارية المصالح الأمنية و الاِقتصادية الخاصة للتشاد.

- **جنوب إفريقيا،السودان و أوغندا:**أما بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد قام الرئيس الجنوب الإفريقي **جاكوب زوما** بإرسال قوات من بلده تحت مظلة الاِتحاد الإفريقي للقتال ضد تحالف السيليكا في مارس 2013 و الدفاع عن نظام بوزيريه. أما السودان و أوغندا فأنهما تتابعان عن قرب تطورات الأزمة من دون التدخل المباشر، فالأولى تتابعها ارتباطا بمجاورة إقليم دارفور السوداني الملتهب بالأساس لإفريقيا الوسطى،أما الثانية فهي مركزة نظرها على عناصر **جيش الرب** الأوغندي و الذي يمتد نشاطه في داخل إقليم إفريقيا الوسطى.[3]

-الاِتحـاد الإفريقي :

فينبع تفاعله مع الأزمة من حرصه على السيطرة عليها و تحسين الأوضاع الأمنية و السلم الإقليميين، ووضعت منظمة الاِتحاد الإفريقي تلك الأزمة الأمنية على رأس أعمال القمة الإفريقية الأخيرة فضلا عن نشر القوة الإفريقية المشتركة **ميـسكا** التي تتألف من حوالي 2000 جندي و هناك مسـاع لزيادتها إلى 3600 فرد جندي.

---

[1] تيري فيركلون، مرجع سابق، ص6.

[2] مصطفى سعد، "الانقلابيون في إفريقيا الوسطى يسقطون في بئر الطائفية"،تاريخ التصفح 16 مارس 2015،عن الموقع: **www.alhayat.com/authors.htm**

[3] **المرجع السابق** .

2- الأطراف الدولية:

فرنسا: يعرف تاريخيا عن فرنسا بأنها تتدخل في الصراعات الإفريقية حينما تحس بأن مصالحها الأمنية والاقتصادية أصبحت مهددة، ومما لا شك فيه بأن الرئيس الأسبق **فرانسوا بوزيريه** أصبح في أيامه الأخيرة شخصا غير مرغوب فيه لا داخل إفريقيا الوسطى ولا حتى من طرف فرنسا، لذلك تركت باريس المجال مفتوحا لميليشيات" السيليكا" فاجتاحت البلاد[1].

وتعد جمهورية إفريقيا الوسطى إحدى مناطق النفوذ الفرنسي، وكان لها حتى وقت قريب قاعدة عسكرية بها، ولكنها قامت بغلقها من أجل ترشيد النفقات والاكتفاء بوجود 250 جندي في مطار العاصمة " بانغي" لتوفير الحماية للجالية الفرنسية هناك والذين قدر عددهم بحوالي 1200 فرنسي والقيام بإجلائهم عند الحاجة، ثم نجحت فرنسا في الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي للتدخل العسكري، فنشرت حوالي 1400 جندي آخرين، ويأتي اهتمام باريس بالأزمة في إطار سعيها لتعظيم دورها في مناطق نفوذها في إفريقيا، إلى جانب السعي للاستفادة من الثروات الطبيعية لإفريقيا الوسطى والمتمثلة في اليورانيوم والذهب والألماس. فباريس هي صاحبة اليد الطويلة في مجريات الوضع الداخلي للبلاد ولا يقع أي انقلاب إلا بدعم منها فهي التي ساعدت بوزيريه على الوصول إلى الحكم في 2003 وهي التي أصدرت أوامر **لنجامينا** و**ياوندي** بعدم التدخل لمساندته في مواجهة السيليكا معتبرة أن ما يحدث داخل البلاد شأنا داخليا.[2]

ومع إحساس فرنسا بأن تواجدها في إفريقيا الوسطى مهدد لأن الرئيس بوزيريه قد أعطى تراخيص تنقيب عن المعادن واستغلالها لشركات جنوب إفريقيا وبدأت تلك الشركات تسحب البساط من تحث أقدام الفرنسيين، وهكذا فقد أحست فرنسا بأن مصالحها الإستراتيجية في هذا البلد قد أصبحت مهددة وهو ما جعلها تفسح المجال أمام ميليشيات السيليكا لتأخذ مقاليد الحكم في بانغي ، فلم يكن إذا لهذا الخيار الفرنسي أي بعد ديني فقد كان سياسيا محض.[3]

- أهداف التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى:

هناك عدة أهداف للتدخل الفرنسي في جمهورية إفريقيا الوسطى تتمثل في :

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص4.
[2] بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص6.
[3] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص4.

أ –الحيلولة دون استتباب ا لأوضاع لصالح دجوتوجيا في ظل الضغوط الداخلية و الإقليمية (الكامرون ، جنوب السودان ن أوغندا)لعدم وجود نظام إسلامي في البلاد يؤثر على هده الدول ناهيك عن إمكانية دعمه لقوى المعارضة بها خاصة بعدما تردد عن وجود " جوزيف كوني" زعيم ميليشيا " جيش الحرب" الأوغندية في إفريقيا الوسطى فضلا عن إمكانية رد الجميل لمتمردي جنوب السودان والتشاد.

ب-حماية مصالح الشركات الفرنسية العاملة هناك، حيث تعمل مجموعة "أريفا" الفرنسية في مجال الطاقة النووية من خلال استخراج اليورانيوم في منطقة **باكو ما** وهي أكبر المصالح التجارية لفرنسا في مستعمرتها السابقة.[1]

ج-مواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني والجنوب الإفريقي، فقد حصلت مؤسسة البترول الوطنية الصينية وشريكتها السودانية على امتياز التنقيب عن النفط في شمال شرقي البلاد حيث مناطق المسلمين، وكانت النتائج مثمرة وفي المقابل اضطرت شركة أمريكية إلى وقف عمليات البحث عن النفط إثر تعرضها لهجمات مسلحة في شمال البلاد، ورغم تمتع فرنسا بامتيازات وافرة لشركاتها خاصة في مجال الطاقة والنقل والاتصالات وكونها أكبر مستثمر في البلاد، إلا أن الشركات الصينية دخلت في مختلف القطاعات خاصة في مجال الطاقة والبناء والاتصالات لذا فإن أحد أبعاد التدخل الفرنسي هو انتزاع هذه السيطرة الفرنسية والإشراف على آبار البترول و اليورانيوم.

د-الخوف من التداعيات الإقليمية للصراع على دول الجوار الخاضعة للهيمنة الفرنسية خاصة التشاد والكامرون.[2]

إن التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى قد زاد من تفاقم الأزمة أكثر حيث ينظرإلى فرنسا على أنها قوة استعمارية جديدة في هذا البلد .فبمجرد أن أرسلت قواتها في 5 ديسمبر وبعد قيام الرئيس **فرانسوا هولند** بزيارته للبلد ظن الجميع بأن فرنسا ستغزل الرئيس **دجوتوديا** دون إراقة الدماء، ولكن في الحقيقة فإن القوات الفرنسية لم تفعل شيئا من هذا القبيل بل قامت بنزع أسلحة مقاتلي السيليكا ولم يحدث أي نوع من التفاوض السياسي معها أو وضع حد لميليشيات المعارضة التي لا تقل وحشية في تصرفاتها ،وأيضا تم إضعاف حكم دجوتوديا عسكريا بينما لا يوجد أي دعم سياسي لأي طرف ففرنسا كان من المفترض

[1] بدرحسن الشافعي ،مرجع سابق.
[2] المرجع سابق.

أن يكون تدخلها سريعا ولا يستغرق وقتا أطول وبدون خسائر ولكن العملية الفرنسية امتدت لأكثر من عام وبدلا من تهدئة الوضع في البلد فقد أدت إلى تفاقم الوضع أكثر .[1]

المبحث الثاني:أجهزة الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى :

عملت الأمم المتحدة على بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى و ذلك بالإعتماد على آلياتها الخاصة بعملية بناء السلام . و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الدور الذي لعبته هذه الاجهزة .

المطلب الأول :دور الأجهزة الرئيسية:

أولا :مجلس الأمن :

يبقى دور مجلس الأمن أساسيا في حفظ السلم و الأمن الدوليين و المستمد من نطاق سلطته الواسعة ، اذ يخول له الميثاق في مجال بناء السلام التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي تمثل أوضاعها غير المستقرة تهديدا للأمن و السلم الدوليين .

وبمبادرة من رئيس الجمهورية وبموجب الرسالة المؤرخة في **6 مارس2008** طلب وزير الخارجية في جمهورية إفريقيا الوسطى إلى رئيس لجنة بناء السلام إدراج بلاده على جدول أعمالها. وفي **أفريل 2008** قدم هدا الطلب إلى مجلس الأمن الذي وجه رسالة إلى رئيس اللجنة في **30 ماي 2008** دعا فيها اللجنة إلى صوغ توصيات بشأن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى في المجالات التالية :

أ - تنظيم وإجراء حوار سياسي شامل .

ب-إجراءات السلطة والوطنية والدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل إنشاء نظام لقطاع الأمن يتسم بالفعالية والمسؤولية و الإستدامة .

ج- إستعادة سيادة القانون ، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح في جميع مناطق البلاد .[2]

---

[1] دمنيك جونسون،" التدخل الفرنسي الغير مدروس في جمهورية إفريقيا الوسطى والمأزق الكبير"، مجلة قراءات إفريقية ، تر: عمر نايل ،عن موقع: **www.qrnaatafrican.com**

[2] - الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، الإطار الإستراتيجي لتوطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر بتاريخ2009،ص1 .

كما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى حتى **15 مارس 2010** ، وأذن بنشر عنصر عسكري تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى يحل محل عملية الاتحاد الأوروبي في كل عند إنتهاء ولايتها . كما يقرر ان تضم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى عددا أقصاه **300** شرطي و **25** ضابط إيصال عسكري و **5200** فرد عسكري وعددا مناسبا من الموظفين المدنيين مقسمين بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد[1].

ويشدد في الجلسة رقم**6321** على ضرورة تخفيض العنصر العسكري للبعثة بصورة منظمة واستمرار تعزيز النظامين القضائي و الجزائي ، وحماية حقوق الإنسان والآليات المحلية لحل النزاعات مع إرساء الأسس اللازمة لإستدامتها بعد انتهاء ولايتها كما يقرر أن الحالة في منطقة الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد يدعو الأمن العام لتنفيذ الانسحاب الأولي للعدد الفائض من القوات بحلول **15 تموز 2010** ، وانسحاب العدد النهائي للقوات المتبقية إبتداءا من **15 أكتوبر 2010** ويطلب كذلك إلى الأمين العام لتمام انسحاب جميع العناصر النظامية والمدنية التابعة للبعثة بإستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة بحلول **2010 ديسمبر**.[2]

ويأذن للبعثة، حتى بدأ موعد الانسحاب في **15 أكتوبر 2010** ، بالإضطلاع بالمهام التالية في حدود قدراتها وضمن منطقة عملياتها في شمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال وجودها العسكري في بيراو وبالتنسيق مع الحكومة القيام بالمهام التالية:

1- الإسهام في تهيئة بيئة أكثر أمانا.
2- تنفيذ عمليات ذات طابع محدود بهدف مساعدة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الخطر.
3- حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقتها ومنشآتها ومعداتها وضمان أمن وحرية تنقل موظفيها.[3]

---

[1]- الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، القرار 1861 ،الصادرة بتاريخ يناير 2009ص ص ،3-5 .
[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن،قرار رقم (S/ RES /1923) ،الصادر بتاريخ 25 ماي 2010 ، ص ص 3-8.
[3]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2088 (2013)، الصادر بتاريخ يناير 2013، ص1.

وأعرب في الجلسة رقم**6907** عن قلقله من غياب سلطة الدولة خارج العاصمة،وهو ما أفضى إلى حدود فراغ أمني خطير في أنحاء كثيرة من جمهورية إفريقيا الوسطى ،مما أتاح ظهور وتغلغل جماعات مسلحة وطنية وأجنبية بما فيها جيش الحرب للمقاومة.[1]

وقد قرر في الجلسة رقم **7042** تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية إفريقيا الوسطى ويعدلها على النحو التالي :

أ- دعم تنفيذ العملية الانتقالية :

- المساعدة على إعادة العمل بالنظام الدستوري من خلال تقديم الدعم للعملية السياسية الجارية وللمؤسسات وآليات التنفيذ للانتقالية ، والمساعدة في دعم تنفيذ اتفاقات ليبريفيل وخريطة طريق أنجمينا .
- تقديم المساعدة من أجل تنفيذ العملية في الانتخابية

ب-**دعم منع نشوب النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية**:و ذلك من خلال :

-بدل المساعي الحميدة وجهود بناء الثقة والتسيير تحسبا لنشوب النزاع قصد منعه والتخفيف من حدته وتسويته وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية.

ج- دعم تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية : من خلال : تقديم المشورة بشأن حوكمة القطاع الأمني وإصلاحه وسيادة القانون ونزع سلاح المقاتلين بمن فيهم جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة و وتسريحهم و إعادة إدماجهم.

د- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها و ذلك بالعمل على :

-رصد خروقات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني.

-المساعدة في تعزيز قدرات النظام القضائي.

كما يتطلع إلى سرعة تشكيل بعثة الدعم التي ستعتبر مساهمة كبرى في إيجاد الظروف المواتية للإستقرار والديمقراطية في جمهورية إفريقيا الوسطى ، بما يمكنها من بسط سلطتها على إقليمها الوطني والإضطلاع بمسؤولياتها عن حماية رعاياها ،كذلك يشجع بلدان المنطقة والبلدان الإفريقية الأخرى على المشاركة في إنشاء بعثة الدعم، وكذلك يشجع الدول الأعضاء على توفير الدعم الفعال لها[2].

1- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2088 (2013)، الصادر بتاريخ يناير 2013، ص1.

[2]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، القرار رقم 2121، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2013، ص ص4- 8.

وقرر مجلس الأمن في الجلسة رقم **7072** السماح بنشر بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في جمهورية إفريقيا الوسطى لفترة اثني عشر شهرا البعثة جميع التدابير اللازمة للمساهمة فيما يلي :

1-استخدام التدابير المناسبة لحماية المدنين واستعادة الأمن والنظام العام .

2- تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها .

3 - خلق الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

4 - تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج و التسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بقيادة السلطات الوطنية الانتقالية وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام .

5- دعم الجهود الوطنية والدولية لإصلاح وإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن بقيادة السلطات الإنتقالية بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام .

ويطلب من الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا من أجل بعثة الدعم الدولية يمكن من خلاله للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن توفر الدعم المالي للبعثة ، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدعم بالتنسيق مع الإتحاد الأوربي ، عقد مؤتمر للمانحين من الدول والأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية ، يتولى الإتحاد الإفريقي تنظيمه للحصول على التبرعات في أقرب وقت ممكن.

كما قرر المجلس أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور لفترة أولية مدتها عام واحد من اتخاد هذا القرار ، مايلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة ، وما يتصل بها من عتاد إلى جمهورية إفريقيا الوسطى أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال الدعم المتصل بالأنشطة العسكرية .

كما يطلب من الأمين العام أن ينشيء لفترة أولية مدتها ثلاثة عشر شهرا بالتشاور مع اللجنة فريقا من خمسة خبراء للإضطلاع بالمهام التالية :

أ- مساعدة اللجنة في تنفيد ولايتها.

ب- جمع وفحص وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ج- تقديم تقرير مستكمل إلى المجلس ، بعد إجراء منافشة مع اللجنة في موعد لا يتجاوز مع موعد لا يتجاوز **5مارس2014** ، وتقرير نهائي في موعد أقصاه **5 نوفمبر 2014**[1]وفي جلسته رقم**7103** قرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل حتى **31 يناير 2015** ، وتعزيز وتحديث ولايته على النحو التالي :

أ- دعم تنفيذ العملية الإنتقالية :

- التعجيل بإعادة إرساء النظام الدستوري وتنفيذ إتفاقية ليبريفيل.وتقديم المشورة الإستراتيجية والمساعدة الفنية ودعم العملية السياسية الجارية والمؤسسات والسلطات الإنتقالية وآليات التنفيذ الخاصة.
- الإضطلاع بدور قيادي في العمل مع السلطات الإنتقالية و الجهات المعنية والأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي من أجل بلورة العملية السياسية الإنتقالية وتيسيرها وتوفير المساعدة الفنية لدعم العملية.
- المساعدة في مساعي المصالحة ، بسبل منها الحواريين الأديان والمصالحة في إيطار العمل مع السلطات الإنتقالية.
- القيام بكافة الأعمال التحضيرية دعما للسلطات الإنتقالية والعمل مع السلطة الانتخابية الوطنية على سبيل الإستعجال من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة فعلية للمرأة في أقرب وقت ممكن.

ب – دعم منع نشوب النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية :

ج- بسط سلطة الدولة على كامل إقليمها.

د- دعم تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية عن طريق تقديم المشورة والمساعدة الفنية دعما لحكومة القطاع الأمني واصلاحه ، وسيادة القانون.

هـ - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[2].

وفي جلسته رقم **7153** رحب بقيام المجلس الوطني الإنتقالي بتعيين **كاترين سامبا – بانزا** رئيسة انتقالية للدولة ، وبتعيين **أندري نزاباييكي** رئيسا إنتقاليا للوزراء وبتشكيل

---

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم S / RES)(2013 / 2127/، الصادر بتاريخ 2013، ص ص 9- 16.

[2]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن القرار رقم (2014 / 2134 / S / RES)،الصادر بتاريخ 28 يناير 2014، ص ص ، 4- 7.

حكومة إنتقالية كذلك يكرر دعمه لإتفاقات **ليبريفيل** المؤرخة في **جانفي 2013** ، وإعلان **انجامينا** المؤرخ في **18أبريل 2013** ، **والميثاق الدستوري للمرحلة الإنتقالية** المؤرخ في **18تموز2013**. كما يحث السلطات الإنتقالية إلى تسريع وتيرة الإستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في موعد لا يتجاوز **فبراير 2015**.

كذلك قرر إنشاء **بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية افريقيا الوسطى** ولفترة أولية تمتد حتى**30أبريل2015** .

كما طلب من الأمين العام أن يدمج وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في بعثةالأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى اعتبارا من سنة **2014** ، قرر أن تضم البعثة إعتبارا من **15 سبتمبر2014** قوام ما يصل إلى **1000** فرد من العسكريين من بينهم **340** مراقبا عسكريا و **200** ضابط من ضباط الأركان و**1800** فرد من أفراد الشرطة من بينهم **1400** فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و**400** ضابط من ضابط الشرطة و**20**موظفا من موظفي الإصلاح والسجون .

وقرر أن تركز البعثة في البداية على المهام ذات التالية :

أ- حماية المدنين من الأخطار المحدقة في حدود قدراتها وضمن مناطق انتشارها.توفير حماية خاصة للنساء والأطفال المتضررين من النزاع.
-تحديد الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون والعمل بصورة وثيقة مع منظمات المساعدة الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان .
ب-تقديم الدعم لتنفيذ العملية الإنتقالية ، بما في ذلك بذل الجهود لبسط سلطة الدولة والحفاظ على سلامتها الإقليمية .
-بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى معالجة أسباب النزاع[1].

-بلورة العملية الانتخابية وتيسيرها وتقديم المساعدة ،التقنية لإنجازها والقيام بكل ما يلزم من أعمال تحضيرية دعما للسلطات الإنتقالية .

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،القرار رقم 2149، الصادر بتاريخ أفريل 2014، ص 7- 12.

ج - تيسير إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق

د- حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها وسلعها وكفالة الأمن وحرية تنقل موظفيها والأفراد المرتبطين بها .

هـ - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

و- دعم العدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون .

-تقديم الدعم للسلطات الإنتقالية والعمل معها من أجل إلقاء القبض على المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وتقديمهم إلى المحاكم .

-المساعدة على بناء قدرات النظام القضائي الوطني والمؤسسات

بالإضافة إلى هذه المهام يقرر أن تشمل **ولاية البعثة** مهام إضافية تتمثل في:

أ- تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وعمليات التدقيق بسبل منها إسداء المشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات وتنسيق ما يقدم من مساعدة تقنية و تدريب.

ب- تنسيق المساعدة الدولية حسب الإقتضاء.

ج- تقديم المساعدة للجنة المنشأة عملا بالقرار **2127(2013)**

د- رصد تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار**2127 (2013)**

هـ - مصادرة وجمع الأسلحة وأي اعتدة ذات صلة بشكل نقلها إلى داخل جمهورية إفريقيا الوسطى انتهاكا للتدابير المفروضة بموجب القرار **2127(2013)**.[1]

وفي الجلسة رقم **7366** يعيد تأكيد إلتزامه القوي بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ، ويشير إلى أهمية مبدأ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي .

كما يشدد على أن أي حل للأزمة ينبغي أن تتولى مقاليده جمهورية إفريقيا الوسطى بنفسها ، بما في ذلك العملية السياسية ، والحل ينبغي أن يشمل إعادة هيكلة القوات الأمنية لجمهورية إفريقيا الوسطى .

[1]- المرجع السابق ، ص ص، 13- 16.

كما يرحب بقرار الإتحاد الأوربي بإنشاء بعثة عسكرية استشارية لمدة سنة واحدة تتمركز في بانغي ، بناء على طلب السلطات الإنتقالية ، للمساهمة في تزويد هذه السلطات بمشورة الخبراء بشأن إصلاح القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى.

يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء في تقريره النهائي المؤرخ في **29 أكتوبر2014،(S/(2014/762)**أن الجماعات المسلحة لا تزال تزعزع استقرار جمهورية إفريقيا الوسطى وتشكل تهديدا للسلام والأمن و الاستقرار في البلد ،وإذ يعرب كذلك القلق البالغ من أن تجارة الموارد الطبيعية واستغلالها وتهريبها بطرق غير قانونية ،بما في ذلك الذهب والماس ، والصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها ، لا تزال تهدد السلام و الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى.

ويرى المجلس أن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى لا تزال تشكل خطر يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة و التي تستدعي ضرورة تضافر الجهود الدولية و الإقليمية لمواجهته[1].

وفي الجلسة رقم 1416 يأذن بزيادة قدرها 750 من الأفراد العسكريين و280 من أفراد الشرطة و20 من موظفي السجون إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى.[2]

ثانيا : دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى :

ومن جهة أخرى فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعبت دور في عملية بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى حيث أدنت للأمين العام في جلستنا رقمA/62/233 بإنشاء حساب خاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد للأغراض بيان الإرادات المتلقات و النفقات المخصصة للبعثة حيث قررت أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد مبلغ 100 114 1دولار .[3]

---

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرار رقم (S/ RES/ 2196/ 2015) الصادر بتاريخ كانون الثاني 2015، ص3.

[2]- الأمم المتحدة ، ، مجلس الأمن ، القرار رقم ،(S/RES/2212/2015)،الصادر بتاريخ26مارس 2015، ص1.

[3]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، ، القراررقم788 /62 / A/ RES ،الصادر بتاريخ29 فيفري 2008 ، ص4 .

وفي الجلسة رقم A/ 63/ 788 تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد للفترة 1 تموز 2008 إلى 30 جوان 2009 بمبلغ إجمالي لايتجاوز 300 671 139 دولار .[1]

في جلسة رقم A/63 / 788/Add 1 تكرر طلبها إلى الأمين العام للإستفاذة بأقصى قدر ممكن من المرافق والمعدات الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي في إيطاليا بغية حفظ تكاليف المشتريات المطلوبة للبعثة إلى حد أدنى ص4 وقرر أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد مبلغ 400 167 721 دولار للفترة من 1تموز 2009 إلى 30 جوان 2010 .[2]

وفي جلستها رقم A/ 64/ 834 تأذن لأمين العام ب بالدخول في التزامات للفترة من 1تموز إلى 31 ديسمبر 2010 بمبلغ لا يتجاوز مجموعة 215 مليون دولار من أجل تشغيل البعثة .[3]

وفي الجلسة رقم A/ RES / 64 / 286 قررت أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد مبلغ 800 30 130 دولار للفترة من 1تموز 2010 إلى 30 جوان 2011 .يشمل مبلغ600 03 11 دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغ 800 994 دولار. لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، كما تدعوا إلى تقديم تبرعات للبعثة نقدا ، وفي شكل خدمات ولوازم تحظى بقبول الأمين العام على أن تدار التبرعات حسب الاقتضاء .[4]وفي الجلسة رقم A/ 68/ 932 تأذن للأمين العام بإنشاء حساب خاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى بغرض بيان الإيرادات المتلقات والنفقات المتكبدة فيما يتعلق بالبعثة .[5]

وفي الجلسة A/ 69/ 684 قررت الجمعية العامة أن تدرج البند المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1تموز

---

[1]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، ، القرار رقم788/ 63/ A ،الصادر بتاريخ 31 مارس 2009 ، ص4.

[2]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم Add1/ 78/ 788/ 63 /A ، الصادر بتاريخ 25 جوان 2010 ، ص6 .

[3]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 834/ 64 /A ، بتاريخ 18 جوان 2010 ، ص6 .

[4]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة رقم 286/ 64/ RES/ A، بتاريخ أوت 31 ، 2010 نص ص ،4-6 .

[5]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 932/ 68/ A ، بتاريخ 30 جوان 2014

2014 إلى 30 جوان 2015 ، مبلغا قدرة 4400 72 628 دولار يشمل المبلغ الذي سبق أن أدن به للبعثة بموجب قرار الجمعية .

المطلب الثاني:ا لأجهزة المتخصصة:

أولا : دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلم :

يعتبر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام من الآليات الجديدة التي استحدثتها الأمم المتحدة لضمان نجاح عملية بناء السلام وجمهورية إفريقيا الوسطى من بين الدول المستفيدة منه.وبطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن لإنشاء مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى يحل محل مكتب الأمم المتحدة لدعم

بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى المتواجد هناك مند التسعينات وقد وافق على ذلك مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الذي اعتمده في **7 أفريل 2009**. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلم عمله في 1 جانفي 2010 [1].

وقد تلقى المكتب سنة 2011 اعتمادا للحصول على طائرة ثابتة الجناحين تتيح توسيع نطاق قدرات البعثة وخدماتها وتغطيتها الجغرافية كما أقر مكتب المراقب المالي نقل أصول بقيمة 1,3 مليون دولار بعد خصم الاستهلاك من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ، شملت هده الأصول مركبات ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية ومولدات كهرباء ومعدات هندسية وقطع غيار . [2]

وقد ركز المكتب نشاطه على الانتخابات،وفيما يخص جيش الحرب للمقاومة فإن المكتب قد شرع في إتخاد خطوات لدعم الجهود الوطنية والدولية الهادفة للحد من أثره وفي ذلك الصدد أنشئت خلية تنسيق محلية برآسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى وبمشاركة الو.م.أ وفرنسا و الإتحاد الإفريقي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى بغية تشاطر المعلومات في الميدان

1- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم(S/2009 /309)،الصادر بتاريخ 12جوان 2010،ص20.

[2]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد ، رقم (S/ 2011/311) بتاريخ 16 ماي 2011،ص7

وقد ركز المكتب أنشطته على الرصد والتعاون التقني والخدمات الاستشارية في إدارة الدولة بما في ذلك الأنشطة الخاصة بالسجون وحماية الأطفال.[1]

ومند فبراير 2012 أحرز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدى الإتحاد الإفريقي تقدما في دعم الحكومة على وضع الإستراتجيات القطاعية الفرعية الخاصة بإصلاح القطاع الأمني ،وتم إيفاد خبراء من وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ومن الملاك الوظيفي المخصص لإصلاح القطاع الأمني بمكتب الأمم المتحدة لدى الإتحاد الإفريقي إلى بانغي للمساعدة في إعداد الإستراتجية الفرعية المتعلقة بالشرطة ، ويحشد المكتب و إدارة عمليات حفظ السلام أيضا الدعم التقني والتمويل من الدول الأعضاء لنشر خبرة إضافية لدعم وضع الإستراتجية العامة، فعلى سبيل المثال يسير المكتب حاليا بدعم من فرنسا عملية إعداد إستراتجية قطاعية بشأن القوات المسلحة لإفريقيا الوسطى والدرك، بالإضافة إلى ذلك قدم المكتب الدعم التشغيلي لتنفيذ أنشطة إصلاح القطاع الأمني الرئيسية،وفي هذا الصدد وكجزء من إستراتيجية التوعية في مجال إصلاح القطاع الأمني ، نظم المكتب بناء على طلب من وزير الأمن العام حلقة عمل في كلية كبار ضباط الشرطة مدتها ثلاثة أيام حول موضوع مدخل إلى إصلاح القطاع الأمن ، وقدم المكتب أيضا المساعدة الفنية لجهود إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني ، مثل سداد المشورة بشأن وضع نظام أساسي جديد خاص بالشرطة البلدية ، ودعم أ نشطة توعية الجمهورية بأدوار ومسؤوليات الشرطة البلدية ، كما قدم المكتب الدعم في تدريب 34 ضابطا من القوات المسلحة في مجال العنف الجنسي وحماية المرأة[2]

وبموجب قرار مجلس الأمن 2149(2014) ،ادمج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى ، وتنظم البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد أنشطتها حول ثلاثة أهداف مرتبطة و متآزرة .

- توفير الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان .
- دعم العملية السياسة والمصالحة و الانتخابات.
- استعادة سلطة الدولة وبسطهما [3].

---

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن القرار رقم (75 56. S /PV)،الصادر بتاريخ 7جويلية 2011، ص ص 2،6.

[2]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى رقم (470 / 2013 / S)، الصادر بتاريخ 5 أوت 2013 ص ص 8،14.

3-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى، رقم (562/ 2014/ S)، الصادر بتاريخ 1أوت 2014، ص ص12، 15.

ووفرت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد التدريب في مجالي حقوق الطفل وحماية الطفل لما قدره 350 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال حماية الطفل، بالإضافة إلى ذلك تثقيف 79 ممثل من ممثلي ميليشيا أنتي – بالاكا بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال من بانغي .

حيث نظمت العثة وشركائها ما لا يقل عن 70 دورة تدريبية تناولت الحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع وفي مجال حقوق الإنسان وحمايتها عززت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد بدعم من الصندوق قدراتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها.

ثانيا: دور لجنة بناء السلام:تمثل لجنة بناء السلام معلما رئيسيا في مجال تطور استجابة المجتمع الدولي لبناء السلام فهي تسد ثغرة مهمة في منظومة الأمم المتحدة في عملية بناء السلام .

وفي الجلسة السادسة المعقودة في 12جوان 2008 ، قررت الهيئة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام إدراج جمهورية إفريقيا الوسطى على جدول أعمالها وانتخبت الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة يان غرولز رئيسا لتشكيلة جمهورية إفريقيا الوسطى في اللجنة.[1]

واعتبرت اللجنة أن إجراء الحوار السياسي الشامل شرطا لا يمكن من دونه إحراز تقدم كبير في مجال بناء السلام حيث شكل هذا الحوار أحد أبرز الأحداث لعام 2008. حيث ترى لجنة بناء السلام أن المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام وتحسين نوعية الحياة بشكل عام في هذا البلد تقع على الحكومة وسكانها،أما لجنة لجنة بناء السلام ستعمل وفق ولايتها كهيئة حكومية دولية للأمم المتحدة ، وعلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ولأجل ذلك تلتزم بما يلي:

أ- الإبقاء على التزاماتها إزاء جمهورية إفريقيا الوسطى لفترة ثلاث سنوات ومراجعة هذا الالتزام بعد 2011 باتفاق مع الحكومة.[2]

بـ -دعم حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى وشعبها في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للإطار الإستراتيجي ومراجعتها على نحو دوري.

1- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس الأمم ، لجنة بناء السلام ، الدورة الثالثة تشكيلية جمهورية إفريقيا الوسطى، الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى،الصادر بتاريخ 2009، ص 1

[2] المرجع السابق ،نفس الصفحة .

ج ـالدعوة لإيلاء اهتمام ودعم مستمرين من جانب المجتمع الدولي إزاء جمهورية إفريقيا الوسطى[1] 14.

د ـ الدعوة للأخذ بمنظور إقليمي ودون إقليمي معزز وتعميمه في جهود بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وكذلك مع البلدان المتاخمة.

ه ـ الدعوة لزيادة المساعدة الدولية لصالح جمهورية إفريقيا الوسطى ، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بغية تنفيد الأنشطة ذات الأولوية من أجل بناء السلام .

و ـ دعم تعزيز القدرات الوطنية على بناء السلام في هذا البلد ولا سيما قدرات المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

وسوف تركز نشاطها على:

1/ إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أـ تعزيز التنسيق بين الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المشاركة في تنفيد الجدول الزمني المنبثق عن الحلقة الدراسية الوطنية التي عقدت في أبريل 2008 حول إصلاح قطاع الأمن.

ب ـ تعبئة الموارد لتمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

2/الحكم السليم والسيادة والقانون.

أـ دعم جهود تحسين بيئة الأعمال بما يشمل توفير الدعم السياسي والمالي لبرنامج رئيس الحكومة لمكافحة الفساد.

ب ـتعبئة المساعدة الدولية بناء على طلب السلطات الوطنية لإجراء انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية في عام 2010.[2]

3/أقطاب التنمية:

تعبئة الدعم اللازم لإنشاء أقطاب للتنمية بوصفها أحد الإجراءات العاجلة الأولى للتخفيف من تبعات الأزمة المالية

[1]- المرجع السابق، ص 14

[2] المرجع السابق، ص ص 15.16

ومند البداية كثفت لجنة بناء السلام جهودها لتمتين علاقاتها مع جمهورية إفريقيا الوسطى بما في ذلك وضع إستراتجية متكاملة للبلاد، وركز رئيس التشكيلة جهوده على التوعية وتعبئة الموارد حيث قام بزيارة إلى المفوضية الأوروبية في بروكسل والبنك الدولي في واشنطن وزيارات للتوعية إلى وزارة الخارجية في واشنطن، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي البلجيكية ،كما ركز مزيدا من الاهتمام على موضوع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ج إف الوسطى من خلال بدل الجهود لتعبئة الموارد وأنشطة التوعية والمشاركة في مختلف آليات التنسيق المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[1].

وقد نظمت حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى ولجنة بناء السلام اجتماع المائدة المستديرة في بروكسل يومي 16و17 جوان 2011 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو إصلاح الشركاء على أولويات الجيل الثاني من ورقة إستراتجية الحد من الفقر وقد أعدت السلطات في جمهورية إفريقبا الوسطى هذه الوثيقة بمساعدة من البنك الدولي، وكانت رسالة المشاركين في الاجتماع واضحة حيث شجعوا السلطات الوطنية على تحديد مجالات العمل ذات الأولوية والتركيز على إتخاد تدابير استعادة الاستقرار في البلد واستهداف الفئات الضعيفة على وجه الخصوص.

كما قامت لجنة بناء السلام بالتعاون مع البنك الدولي بتنظيم حدث جانبي رفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية الذي عقد في سبتمبر 2010 في نيويورك والذي انبثق عنه إعلان البنك الدولي عن تخصيص مبلغ جديد في نيويورك والذي انبثق عنه إعلان البنك الدولي عن تخصيص مبلغ جديد للمساعدة الإنمائية الدولية بقيمة 20 مليون دولار لجمهورية إفريقيا الوسطى[2].

ثالثا : صندوق بناء السلام :يلعب دورا مهما في في بناء السلام سواء من ناحية توفير الموارد أو تقديم الدعم اللازم لعملية بناء السلام وجمهورية إفريقيا الوسطى من بين الدول المستفيدة من دعمه، في جانفي 2008 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن جمهورية إفريقيا الوسطى تستوفي شروط الاستفادة من صندوق بناء السلام ، وفي هذا الصدد قدمت الأمم المتحدة المساعدة للسلطات الوطنية لإعداد خطة أولويات من خلال الزيارات التي أجرتها إلى بانغي في ماي 2008 الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام السيدة كارولين

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن،تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى،رقم 309/ 2009، الصادر بتاريخ جوان 2009، ص 12.

[2]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، الجلسة رقم 6575، المعقودة بتاريخ 7 جويلية 2011، ص ص. 7- 9.

ماكاسي وعدد من معاونيها ، وناقشت فيها مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسائر أصحاب الشأن مسائل متعلقة بالمساعدة التي يقدمها الصندوق[1]. أنظر الجدول رقم (2).

مخصصات صندوق بناء السلام حسب البلد و النوع في عام 2013 .

بلدان لجنة بناء السلام	تاريخ اعتماد خطة الأولويات	المخصصات التراكمية حتى الآن	مرفق الاستجابة الفوري	مرفق بناء السلام و الانتعاش	المجموع
- بوروندي	فيفري 2008و ماي 2011	49,2	/	/	/
-جمهورية إفريقيا الوسطى	جوان 2008 و فيفري2010	36,8	3,4	/	3,4
- غينيا	أفريل 2009 و ديسمبر2011	56,9	1,5	6,23	2 ,1
-غينيا – بيساو	جوان 2008 وجانفي 2011	26,2	2,4	/	2,4
- ليبيريا	فيفري 2008 و ماي 2011	51,8	/	15	15
- سيراليون	أكتوبر 2008 و دبسمبر 2010	50,1	3 ,1	/	3 ,1
		271	**10,4**	**38,6**	**49**

المصدر: مكتب دعم بناء السلام :ديسمبر 2013 .[2]

[1]- الامم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الامين العام عن الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى، رقم 733/ 2008/ S، الصادر بتاريخ 26 نوفمبر2008، ص7.

[2]مكتب دعم بناء السلام ، مرجع سابق .

حيث وافقت اللجنة الوطنية التوجيهية لصندوق بناء السلام على تمويل إثني عشر مشروعا من الاعتماد المبدئي البالغ 10 ملايين دولار المقدم من صندوق بناء السلام ، وتركز تلك المشاريع على ثلاث مجالات رئيسية حددت في خطة أولويات صندوق بناء السلام وهي:

ـ إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تخصيص مبلغ منفصل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ـ سيادة القانون و الحوكمة.

ـ المجتمعات المتضررة من النزاع[1].

وفي سنة 2010 تلقت جمهورية إفريقيا الوسطى مبلغا قدره 20 مليون دولار لتنفيذ أولويات بناء السلام وقد أكملت اللجنة التوجيهية المشتركة عملية الاختيار والموافقة على 15 مشروعا لتوطيد عملية بناء السلام، وضمن الخطة الأولية المنقحة التي أعدتها اللجنة ، يركز القسط الثاني على سيادة القانون، و إصلاح قطاع الأمن وتزويد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بالدعم ، وقد تم تكريس ثلثي الأموال تقريبا لتعزيز قدرات الجيش و الشرطة والنظام القضائي ولا سيما عبر تشييد الثكنات والسجون وغيرها من البني التحتية وكذلك قدم الدعم للتمويل البالغ الصغر لتدريب الشباب المعرض للمخاطر ولإنجاز العملية الانتخابية وتشارك ثمان من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أنشطة بناء السلام[2] .

وقد سجل تقديم مطرد في تنفيذ المشاريع الممولة من التخصيص الثاني البالغ 20 مليون دولار الآتي من الصندوق في إطار خطة الأولويات المنقحة وتشمل هذه الأنشطة بناء قدرات 89 جمعية نسائية في مجال الأنشطة المدرة للدخل ، وتوزيع 300نسخة من قانون العقوبات الجديدة وقانون الإجراءات الجنائية وتنظيم تدريب 28 قاض، وتنظيم تدريب لفائدة 30 من المرشدين الاجتماعيين الحكوميين وموظفي منظمتين غير حكوميين وطنيتين في مجال تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية والقانونية لمرتكبي الجرائم .

وفي أواخر 2011 قدم صندوق بناء السلام مبلغا إضافيا قدره 2,45 مليون دولار ، عن طريق مرفق الاستجابة الفورية لتمكين إعادة إدماج 4700 من المقاتلين بعد نزع سلاحهم

---

[1]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، ،القرار رقم 627/ 2009 / S، الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2009، ص 18.

[2]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، ، القرار رقم 2011/311/ S الصادرة بتاريخ 16 ماي 2011، ص 19.

وتسريحهم في الشمال ،الغربي من البلد ، وينفذ هذا المشروع كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [1]

299/68 للفترة من 1سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2014 وقدره 4400 42 253 دولار.[2]

المبحث الثالث :تحديات بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى :

توجد العديد من التحديات الداخلية و الخارجية التي تعرقل سلام و استقرار جمهورية إفريقيا الوسطى نوجزها في :

المطلب الأول: التحديات المرتبطة بالبعد الداخلي :

1: التحديات الأمنية :

فمند أن شن ائتلاف **السليكا** هجماته في ديسمبر 2012 و البلد في مواجهة أزمة أمنية خطيرة . و تتسم الحالة السياسية للبلد بالضعف و الهشاشة التي تمس بشكل خاص مؤسسات الدولة و العمليات السياسية كما أن سلطة الدولة ترتكز بصورة رئيسية في العاصمة بانغي و ضواحيها و بعض المدن الكبرى، أما خدمات الدولة فهي شبه معدومة و ضعيفة خارج العاصمة ،و يشكل الحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان و مكافحة الفساد وتفعيل الخدمات العامة التحديات الرئيسية التي تعتزم الدولة و الحكومة الانتقالية الحالية مواجهتها [3].

فالعنف مازال يسود بعض المناطق في الجزء الشمالي الشرقي من البلد وزادت حركة التمرد في تدهور الوضع الإنساني مما تسبب بتشريد المدنيين كما ساهم في تفاقم هذه الحالة مختلف أعمال العنف و التجاوزات التي يرتكبها قطاع الطرق.و من أجل مواجهة هذه التحديات الأمنية سعت الحكومة بدعم من شركائها الدوليين إلى معالجة أسباب هشاشة الوضع الأمني و بناء السلام و الاستقرار السياسي في كافة أنحاء البلد [4].

و أشار **هيجون فيليب** مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية و الإستراتيجية بباريس إلى أنه فيما يتعلق بالتحديات الأمنية ستكون العمليات بوليسية أكثر من كونها عسكرية و

---

[1]- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ،القرار رقم S/2012/374،الصادرة بتاريخ 29 ماي 2012، ص18.

[2]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى رقم A/69/684 ، بتاريخ 29 ديسمبر 2014 ، ص5 .

[3]الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، الجمعية العامة ، القرار رقم sbc /3/caf/7 الصادر بتاريخ 9 جوان 2009 ، ص 3 .
[4]المرجع السابق ، الصفحة السابقة .

ستركز على عدو محدد كما ستنطوي على أعداد كبيرة جدا من القوات ،حيث من المفروض ألا تقل عن 10 آلاف جندي لضمان الحد الأدنى من الأمن لتعويض غياب الشرطة و الجيش الوطني إلا أن وجود هده القوات سيستمر لوقت طويل و سيكون مكلفا .

أما قوات **سليكا** التي تم نزع أسلحتها و إخراجها من العاصمة بانغي في شمال البلاد بينما هرب قادتها إلى التشاد، فمع مشروع إصلاح نظام الأمن سيتم إدماجها في الجيش الجمهوري و هو مشروع مركزي إلا أن تنفيذه قد يأخذ و قتا طويلا [1].

و يبقى عدم تحقيق تقدم ملحوظ في عملية نزع السلاح و التسريح و إعادة الإدماج و النكسات التي أصابت العملية الانتخابية ووجود عناصر متمردين أجانب من بينهم أولئك

المرتبطون بجيش الرب للمقاومة الأوغندية و الجبهة الشعبية للإصلاح التابعة للقائد التشادي المتمرد **بابا لادي** تحديا مهما تواجهه الحكومة الحالية . و قد أعاق تدهور الحالة الأمنية في البلد العمليات الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية ، و قد يزاد تدهور الوضع الأمني الحلي تدهورا في حالة ما إدا انسحبت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى .[2]

و بقيت أجزاء من البلد في درجة عالية من التقلب رغم وجود تحسن نسبي في الحالة الأمنية و ظلت معدلات الإجرام و الاشتباكات مرتفعة بين أفراد مليشيا أنتي بالاكا و تحالف سايكا السابق و خصوصا في الجزء الأوسط من البلد . و كذلك شهد شهر مارس من عام 2015 ارتفاعا في حدة التوتر و العنف ضد المدنيين مرتبطا في نفس الوقت بالهجرة الموسمية لرعاة البقر من قبيلة فولاني ، وظلت ممتلكات المسلمين تحت تهديد مباشر رغم الجهود المتزايدة في مجال الحماية و المساعدة التي تبدلها الجهات الإنسانية الفاعلة بما فيها البعثة الأممية و قوة الإتحاد الأوروبي و عملية **سنغار يس** الفرنسية في جمهورية إفريقيا الوسطى .[3]

و التهديد الأمني الرئيسي هو دلك الذي تشكله فصائل **أنتي بالاكا** كما أن التهديد المستمر الذي يشكله نحو 2000 من مقاتلي تحالف سيليكا السابق و أسرهم الذين يتجمعون في ثلاث مخيمات عسكرية تعرف باسم **rdot**و **bear** و**bss** ، في ظل قدرتهم الحصول على

---

[1] هالة بسيم ،" إهم التحديات التي تواجه إفريقيا الوسطى في المستقبل "، عن الموقع :
www .albadil .com .

[2] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 295/ 2010 / S ، الصادر بتاريخ 10 جوان 2010 ، ص7 .

[3] الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ،القرار رقم227/ S/2015 ،الصادر بتاريخ 1 أفريل 2015 ، ص 1 .

محزونات كبيرة من المتفجرات و الذخائر بالإضافة إلى الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق التي تقوم بها عناصر مسلحة أخرى مما أبقى العاصمة **بانغي** رهينة خطر تزايد عدم الاستقرار [1].

وخارج بانغي واصلت الجماعات المسلحة السيطرة على مختلف أنحاء البلد ، فسيطرت فصائل **أنتي بالاكا** على الغرب و سيطر تحالف **سيليكا** السابق على مناطق في الشمال و الشرق و تواصلت الاشتباكات بين هادين الطرفين مع القوات الدولية في المناطق الوسطى للبلد . ويواجه البلد كذلك تهديدات من جماعات مسلحة أخرى مثل : جيش الرب للمقاومة ،و تنظيم الثورة و العدالة و الجبهة و الذيمقراطية لشعب إفريقيا الوسطى .[2]

و يبقى الوضع الأمني في جمهورية إفريقيا الوسطى مثير للقلق على الرغم من نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في البلد .

2–التحديات الإنسانية :

تتسم الحالة الإنسانية في جمهورية إفريقيا الوسطى بالتدهور المستمر . و قد أثر تدهور الحالة الأمنية سلبا في الوصول المساعدات الإنسانية و القيام بالأنشطة الإنسانية، فهناك الكثير من الصعوبات التي تتعلق بتقديم المساعدات و مخاطر نقص الغذاء لدى نصف المواطنين. فالجرائم الطائفية أدت إلى دوامة من القتل و الانتقام و الذي يهدد بالتحول إلى دوامة من العنف لايمكن ا لسيطرة عليها ،و دلك بحسب ما ذكرته منظمة **هيومن رايتس وتش** العام الماضي لافتة إلى أن الوضع الإنساني يفترض ضرورة الالتزام و زيادة التمويل من جانب مؤسسات التضامن الدولي و كذلك ضرورة فرض الأمن الذي يسمح بعودة الحياة [3].ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة في جميع أنحاء البلد ،و قد تدهور الوضع الإنساني جراء حالات التشرد الجديدة التي شهدتها المناطق الوسطى و الشرقية من البلد ،فقد نزح أكثر من 50000 شخص مند بداية عام 2014ليصل العدد الإجمالي للمشردين داخل جمهورية إفريقيا الوسطى إلى نحو 436000 شخص ،و يحد انعدام الأمن من القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر في ضوء تزايد عدد حالات الخطف المبلغ عنها مند بداية العام[4] .

---

[1] المرجع السابق ، الصفحة السابقة .
[2] المرجع السابق، ص 2.
[3] هالة بسيم ، مرجع سابق .
[4] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 227 / 2015 / S مرجع سابق ، ص 4 .

ويقدر عدد اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى حاليا إلي نحو 460 ألف نازح فروا إلى البلدان المجاورة بحسب المفوضية السامية لحقوق اللاجئين ، و أشارت المنظمة إلى أن هؤلاء بمن فيهم النساء و الأطفال فروا إلى **الكاميرون** و **التشاد** من بطش المليشيات المسلحة . و بحسب المفوضية ذاتها فإن حوالي 10% من سكان البلاد المقدر عددهم ب4,5 يعيشون اليوم في المنفى ، أكدوا أن قرابة 190 ألف شخص فروا من البلاد مند سيطرة **أنتي بالاكا** على العاصمة **بانغي** منتصف ديسمبر 2013 و هو ما يرفع حصيلة اللاجئين في إفريقيا الوسطى إلى قرابة 425 ألف شخص [1].

وفي عام 2014 أطلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و شركاؤها نداء لجمع مبلغ **210 مليون دولار** في إطار التدخل الإقليمي لصالح اللاجئين من إفريقيا الوسطى ، و لكن التمويل لم يتجاوز نسبة **57%** أي (120 مليون دولار) .

3 - تحديات متعلقة بحقوق الإنسان :

تشهد حالة حقوق الإنسان العديد من الانتهاكات ،إذ أفادت تقارير عدة عن حصول انتهاكات و اعتداءات شملت أعمال قتل و نهب و تدمير للممتلكات و اعتداءات جسدية ،و قيدوا حرية التنقل ، وفي جانفي 2015 أصدرت لجنة التحقيق في جمهورية إفريقيا الوسطى و المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 2127 (2013) تقريرها النهائي ، وخلصت اللجنة إلى أن أطراف النزاع الرئيسية (القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى ، وتحالف سيليكا السابق و مليشيا أنتي بالاكا) مازالت ترتكب انتهاكات منتظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني مند العام 2013 ترقى إلى مستوى جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية بما في دلك التطهير العرقي[2] .

و أثناء زيارات إلى السجون و مراكز الاحتجاز في مدينة **بورا** و **بامباري** و **بوسانغوا** و **بانغي** قام بها موظفوا شؤون حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى ،فقد شهدت الزيارات انتهاكات لحقوق الإنسان ، و يتعلق الأمر

---

[1] بنك التنمية الإسلامي ،" المفوضية السامية للاجئين تطلب 331 مليون دولار لمساعدة اللاجئين في إفريقيا الوسطى"،عن الموقع : WWW. PANAPRAS .COM . NDEX- HTML.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 227 / 2015 / S، مرجع سابق، ص 1.

باحتجاز الأفراد لفترات طويلة و محاكمتهم بتهمة أو بدون تهمة . و بشأن قانون الاعتقال و الاحتجاز غير قانونية و سوء معاملة المحتجزين و ظروف الاحتجاز أدنى بكثير من

و تزيد حالات الفقر من حالات التوتر الاجتماعي و تسهم في إضعاف السلام و الاستقرار الاجتماعي لاسيما في المناطق التي شهدت نزاعات و الأزمات المتعاقبة تحديدا ، و يتطلع السكان إلى جني ثمار السلام من خلال تحسين حالتهم الأمنية و أحوالهم المعيشية اليومية [1].

و مازالت بطالة الشباب تطرح خطرا محتملا على السلام و الأمن في إفريقيا الوسطى فارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب يؤدي إلى الاقتران مع الفقر و اتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء و الفقراء إلى زعزعة التماسك الاجتماعي و تهديد الاستقرار و السلام على الصعيد الوطني ، و يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط إفريقيا حاليا على كيانات أخرى بما في دلك منظمة العمل الدولية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و البنك الدولي ، و مصرف التنمية الإفريقي لعقد منتدى إقليمي بشأن عمالة الشباب و الاستقرار السياسي و بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى [2].

المطلب الثاني :التحديات الخارجية :

و من أهم التحديات الخارجية التي تواجهها جمهورية إفريقيا الوسطى ، هو استمرار خطر **جيش الرب للمقاومة** و توسع أنشطته في البلد و ارتكابه جرائم ضد الإنسانية في أكثر من مرة و انتهاك القانون الإنساني و تجنيد و استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة و القتل و بتر الأعضاء و الإغتصابات و غيره من أشكال العنف الجنسي و الاختطافات . إذ تفيد التقارير وقوع حوادث اختطاف و قتل ، ففي بلدة ليما بمقاطعة **كوتو** العليا أفيد بأن عناصر من جيش الرب للمقاومة اختطفوا نساء و أطفال من صفوف فصائل تحالف سيليكا السابق و جماعة أنتي بالاكا .

و على صعيد آخر رحب مجلس الأمن الدولي بالتقدم المحرز في إطار إنهاء جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية في وسط إفريقيا مجددا إصراره على مواصلة العمل بالديناميكية الحالية حتى القضاء على الخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة . إذ سجل عام 2013 مقتل تسعة أشخاص و اختطاف العشرات على يد جيش الرب ، و بعد مرور شهر على تلك الأحداث اكتشف مخبأ كبير للعاج في المنطقة ذاتها مما أدى إلى تكهنات بشأن إمكانية انخراط هدا الجيش في الصيد غير المشروع كمصدر للتمويل ، و في حقيقة الأمر من الضروري تناول الدور الذي يؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية إفريقيا

[1] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم PBC /3/ CAF ، مرجع سابق ، ص 3 .
[2] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 297 / 2013 / S الصادر بتاريخ 20 ماي 2013 ، ص 4 .

الوسطى في تأجيج النزاع الحالي باعتباره سببا جذريا لانعدام الاستقرار و عاملا رئيسيا في أي عملية لبناء السلام في المستقبل [1]. من الواضح أن جمهورية إفريقيا الوسطى تواجه تحديات ضخمة و إن الاستقرار فيها لازال بعيد المنال بالرغم من المجهودات التي تبدلها مختلف الأطراف سواء كانت دولية أو إقليمية .

فدعم السلام على المدى الطويل في جمهورية إفريقيا الوسطى، مرتبط بشكل وثيق بالمنطقة الجغرافية للبلد والبلدان المجاورة له، فلا يخفى على أحد أنها تجاور بلدان مضطربة وتشهد على الاستقرار المني منذ مدة طويلة، على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، جنوب السودان، بالإضافة إلى أوغندا فخلال عدة قرون امتد عدم الاستقرار في البلد الواحد إلى جيرانه، وفي هذا الإطار فإن التحدي الأهم الذي يعرقل عملية بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى هو البيئة الإقليمية الغير مستقرة فأي اضطراب أمني تشهده دول الجوار سوف يهدد أمن وبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.

[1] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 261 /2013 /S، الصادر بتاريخ 3 ماي 2013 ، ص 7 .

إن ما نخلص إليه من خلال دراستنا لهذا الفصل ، هو أن الوضع غير المستقر الذي تشهده جمهورية إفريقيا الوسطى و الذي يعود بالأساس إلى فساد الحكومات المتعاقبة في البلد و التهميش المسلط على فئة كبيرة من السكان ، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة و إستغلالها من طرف القلة و هو الذي دفع الأقلية المسلمة بزعامة ميشال دجوتوديا إلى الإنقلاب على حكومة بوزيزيه بدعم من أطراف إقليمية و دولية ،إد دخلت البلاد في دوامة من العنف المسلح مما دفع الأمم المتحدة إلى تكليف أجهزتها الخاصة ببناء السلام للقيام بعمليات حفظ و بناء السلام و التي عرفت فشلا نظرا هذه الأطراف ذات مصالح متضاربة . و تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة عرقلت السير الحسن للعملية سواءا كانت على المستوى الداخلي أو الإقليمي .

الخاتمة

إن ما نخلص إليه من هده الدراسة هو أنه مند نهاية الحرب الباردة برزت لنا عدة متغيرات دولية تخص مجال الأمن و السلم الدوليين ، كان من أبرزها تغير بنية النظام الدولي . إد شهد هدا الأخير زوال الثنائية القطبية و إنتقال الزعامة الدولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما دعى إلى ضرورة إعادة هيكلة منظمة الأمم المتحدة لتتماشى مع المتغيرات الدولية و التي مست كافة الأصعدة سواء على المستوى السياسي ، الإجتماعي و الإقتصادي ، و بالإضافة إلى دلك فقد شهدت سنوات بداية التسعينات من القرن الماضي تغيرا جدريا في طبيعة النزاعات الدائرة في الساحة الدولية ، فإنتقلنا من الحروب الدولية إلى الحروب الداخلية و التي تتسم بالطابع العنيف و التي راح ضحيتها اللآلاف من المدنيين الأبرياء و التي نتج عنها عدة آثار سلبية سواء على المستوى الداخلي للدولة أو الدول المحيطة بها من نفس الإقليم مشكلة بدلك تهديد الأمن و السلم الدوليين ، بالإضافة إلى ظهور مجموعة من التهديدات الجديدة و التي لم تكن موجودة من قبل و التي تحتم تضافر الجهود الدولية لمواجهتها سواء على مستوى المؤسسات و المنظمات الدولية أو على مستوى العلاقات الثنائية .

وعليه عملت الأمم المتحدة على استحداث مفهوم جديد من أجل إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين معتمدة في دلك على آليات جديدة من أجل استتباب الأمن في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع للحيلولة دون الرجوع إليه مجددا و القضاء على مسبباته ، وبناءا على دلك نخلص في هده الدراسة إلى :

-نتيجة إلى المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية قامت الأمم المتحدة بإعادة النظر في أولويات ووظائف المنظمة الخاصة بمجال حفظ الأمن و السلم الدوليين و توصلت إلى تبني مفاهيم جديدة منها مفهوم بناء السلام لتتماشى و طبيعة نزاعات ما بعد الحرب الباردة . و الذي تبلور مؤسساتيا عام 1992 و كان هدا نتيجة للمبادرة المقدمة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس بطرس غالى بعد طلب من مجلس الأمن الدولي و قام هدا الأخير بإعداد خطة للسلام تحتوي على مجموعة مترابطة من المفاهيم و دلك إنطلاقا من الدبلوماسية الوقائية ، حفظ السلام ، صنع السلام وصولا بناء السلام و الدي يعد إضافة إلى حقل مفاهيم السلام و الذي لم يكن موجودا من قبل و الذي فرضته متغيرات البيئة الدولية .

- تعتبر المفاهيم الواردة في أجندة من أجل السلام سلسلة مترابطة بعضها ببعض ، فإذا فشلت المنظمة في واحدة منها تنتقل مباشرة إلى المرحلة التي تليها ، و دلك انطلاقا من أسلوب الدبلوماسية الوقائية و التي تكون عادة كإجراء و أسلوب يعتمد قبل اندلاع الأزمة و العمل على منع تحول الخلافات بين الدول و مختلف الأطراف إلى حروب هي في غنى عنها و العمل قدر المستطاع من أجل استدامة الأمن و السلم و ابلتغاهم بين الشعوب رغم الإختلافات الموجودة بينها ، وإن فشلت المنظمة في تطبيق هدا الإجراء تنتقل مباشرة إلى صنع السلام ، و إن لم تنجح في تلك الإستراتيجية تظطر إلى نشر قواتها الأممية في

المناطق التي تشهد توترات بغية منع إنتشارها إلى المناطق المجاورة لها و العمل على تهيئة الظروف و الأجواء المناسبة من أجل إعمال ترتيبات بناء السلام و التي تكون عادة بعد عقد إتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة أو إنتهاء النزاع مباشرة .

-من أجل تطبيق و إنجاح ترتيبات بناء السلام قامت الأمم المتحدة بإنشاء عدة أجهزة لم تكن موجودة من قبل متخصصة بمجال بناء السلام إلى جانب تلك الأجهزة الرئيسية ، و هده الآليات الجديدة متمثلة أساسا في لجنة بناء السلام ، صندوق بناء السلام ، مكتب دعم بناء السلام ، دلك من أجل إعطاء دفع جديد لعمليات السلام موسعة بدلك مجالات إهتمامها إلى قضايا إقتصادية ، إجتماعية ،و غيرها من المجالات التي تهم الفرد بصفة خاصة .فاسحة بدلك المجال أمام أطراف و فواعل أخرى ناشطة على الساحة الدولية تعمل إلى جانب المنظمة لضمان إعطاء نتائج أفضل لعمليات بناء السلام و التي تقوم بها عبر مختلف مناطق العالم .

-الهدف الأساسي من عملية بناء السلام و الإجراءات المتبعة في دلكهو تمكين الدولة من القيام بوظائفها و تثبيت مؤسساتها القضائية و الأمنية و السياسية ، وهدا ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق الأمن و الإستقرار في البلدان التي تشهد حروب و أزمات أمنية متجددة .

-إستحودت القارة الإفريقية على النصيب الأكبر من عمليات السلام في العالم ودلك مند بداية تسعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحالي ، وتعددت البعثات التي أرسلتها المنظمة الأممية إلى القارة بين مهام بناء السلام و حفظ السلام و يعود دلك تحديدا إلى البيئة الداخلية المميزة لهده الدول الإفريقية و التي تعرف تجددا مستمرا في النزاعات و التي تكون في الغالب أكثر وحشية و دموية من غيرها ،و هدا ما دفع المنظمة إلى التعاون الوثيق مع منظمة الإتحاد الإفريقي من أجل وضع حد لهده النزاعات عن طريق عملية بناء السلام و منع تجددها مستقبلا و القضاء على مسبباتها نهائيا .

- إن عملية بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى على غرارالدول الإفريقية الأخرى تتسم في كونها معقدة و متعددة الأبعاد و الجوانب خاصة بعد سماح المنظمة لفرنسا بالتدخل في البلد من أجل إعادة الإستقراربإعتبارها المستعمرة السابقة و المستفيد الأكبر من ثروات البلد و العضو الدائم في مجلس الأمن ما جعل التدخل الفرنسي مربط بمصالحها الصرفة على حساب النتائج المرجوة منه خصوصا و أن جمهورية إفريقيا الوسطى قد عرفت تدهورا أمنيا خطيرا بعد التدخل الفرنسي و زاد الوضع تعقيدا و خطورة ووضع المنظمة و الحكومة الإنتقالية الحالية أمام مواجهة مجموعة من التحديات .

- إن إستقرار جمهورية إفريقيا الوسطى أو أي بلد في إفريقيا بتطلب من الأمم المتحدة إستدراك مواقفها السابقة بمحاولة الحيادية قدر المستطاع حتى تمكن الأطراف المتصارعة من الوصول إلى حلول مقبولة للجميع ، هذا يؤدي إلى تسهيل عملية بناء السلام خاصة

لرصد الأموال اللازمة لذلك و رسم إستراتيجيات واضحة لدى جميع الأطراف على فترات زمنية تمكن من مراقبة مدى تطبيق الإتفاقيات و الآجال لضمان عدم العودة إلى النزاعات من جديد .

-إن نجاح من فشل إدارة الأمن و السلم الدوليين من طرف الأمم المتحدة مرهون بإصلاح المنظمة لآليات إتخاد القرار فيها كونها تدعو إلى قيم و مفاهيم لا تعتمد عليها أساسا كالدعم و المساواة في إتخاد القرار .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1-المصادر:

أ- القرآن الكريم:

1- سورة البقرة ،الآية 208.

2- سورة الحجرات، الآية46.

ب- الموسوعات والقواميس:

1-الجاسور ناظم (عبد الواحد) ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية. دار النهضة العربية، لبنان،2008.

2-عبد الكافي عبد الفتاح (إسماعيل)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. (د.م.ن)، (د.س.ن)،

3- غريفيتش (مارتن) و أو كلاهان (تيري) ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

ج-التقارير والمواثيق:

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم 54/ 59/ a، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2004.

- الأمم المتحدة، تقريرعن جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر بتاريخ جويلية 2005.

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، القرار رقم A/59/2005،الصادر بتاريخ 2005.

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم /A/60/984،الصادر بتاريخ 2005 .

- الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، القرار رقم A/59/2005، الصادر بتاريخ 2005.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، القرار رقم، S/RES/1645، الصادر بتاريخ2005.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم A/ RES/62/788 ،الصادر بتاريخ29 فيفري 2008.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى، رقم 733/ 2008/ S، الصادر بتاريخ 26 نوفمبر2008.

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،القرار رقم 813/ 2008/ S – 666/ 63 / Aالصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2008.

- الأمم المتحدة ،مجلس الأمن ، القرار 1861 ،الصادرة بتاريخ جانفي 2009.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم788/A/63 ،الصادر بتاريخ 31 مارس 2009.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس الأمم ، لجنة بناء السلام ، الدورة الثالثة تشكيلية جمهورية إفريقيا الوسطى، الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى،الصادر بتاريخ 2009.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، الإطار الإستراتيجي لتوطيد السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر بتاريخ2009.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، الجمعية العامة ، القرار رقم sbc /3/caf/7 الصادر بتاريخ 9 جوان 2009

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في افريقيا الوسطى، رقم 627/ 2009 / S الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2009.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في إفريقيا الوسطى، رقم 627/ 2009 / S الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2009.

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن،قرار رقم S/ RES /1923 ،الصادر بتاريخ 25 ماي 2010.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 295/ 2010 / S ، الصادر بتاريخ 10 جوان 2010.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم64 /A / 834 ، بتاريخ 18 جوان 2010.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد،رقم309/ S/2009،الصادر بتاريخ 12جوان 2010.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم63 /A /788/ 78Add1 ، الصادر بتاريخ 25 جوان 2010.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة رقم RES /A/64 /286 ، بتاريخ أوت 31 ، 2010 .

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد ، رقم 2011/311 /S بتاريخ 16 ماي 2011.

- الامم المتحدة، مجلس الأمن القرار رقم 75 56. S /PV،الصادر بتاريخ 7جويلية 2011.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ،القرار رقم 805 /2011 ، الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2011 .

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم805/2011/S، الصادر بتاريخ 22ديسمبر2011.

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن والجمعية العامة ،القرار رقم PBC/1/oc/3 ، الصادر بتاريخ 2012.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى ، S /2012/374،الصادرة بتاريخ 29 ماي 2012.

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2088 ، الصادر بتاريخ يناير 2013.

-الأمم المتحدة ،الجمعية العامة ،القرار رقم S/67/765، الصادر بتاريخ 28فيفري 2013 .

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم S/ 2013/ 261 ، الصادر بتاريخ 3 ماي 2013.

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم S / 2013 / 297 الصادر بتاريخ 20 ماي 2013.

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى رقم S / 2013 / 470، الصادر بتاريخ 5 أوت 2013.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، القرار رقم 2121، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر2013 .

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم S / RES /2127 / 2013، الصادر بتاريخ 2013.

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن القرار رقم RES/2134/ 2014، الصادر بتاريخ 28 جانفي 2014.

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،القرار رقم 2149، الصادر بتاريخ أفريل 2014.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرار رقم A /68/ 932 ، بتاريخ 30 جوان 2014.

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهوريةإفريقيا الوسطى، رقم S / 2014 /562، الصادر بتاريخ 1أوت 2014.

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى رقمA /69 / 684 ، بتاريخ 29 ديسمبر 2014.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 857 / 2014 /S ، الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2014.

-الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم2015 / 2196/ S/RES الصادر بتاريخ جانفي 2015.

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 227/ 2015/S ،الصادر بتاريخ 1 أفريل 2015

-الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم ،(S/RES/2212/2015 ،الصادر بتاريخ 26 مارس 2015.

-الأمم المتحدة ،مجلس الأمن، القرار رقم A/63.

-الأمم المتحدة ،مجلس الأمن،القرار رقم A/63/881.

- تقرير هيومن رايتس ووتش، جمهورية إفريقيا الوسطى، جانفي 2014.

- تقرير المحكمة الجنائية الدولية، الحالة الثانية في جمهورية إفريقيا الوسطى، الصادر في 24 ديسمبر 2014.

2- المراجع:

أ-الكتب:

1- أندرليني ناراجي(سانام) و البشرا (جودي) ، إطار عمل مفاهيم الأمن، السلام، المحاسبة "المسؤولية"، والحقوق. (د.م.ن)، (د.ت.ن).

2- بوقارة (حسين) تحليل النزاعات الدولية مقاربة نظرية. مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية الجزائر ،2008.

3- دورتي (جيمس) و بالتسغراف (روبرت) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.

4- زيدان عبد الرحمان (مسعد) ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة، غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008

5- حزوري جوزيف (بوليت) ، التنمية وبناء السلام في لبنان. تر: دليلة سعادة، أكاديمية بناء السلام، لبنان، 2011.

6- حماد (كمال)،النزاعات الدولية دراسة قانونية. الدار الوطنية للدراسات والنشر، (د.م.ن)،1998.

7- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006.

8- نافعة (حسن) ، الأمم المتحدة إلى أين؟ . مركز الحظرة للدراسات السياسية (د.ب.ن).

9- سيلرز (مورتمر)، النظام العالمي الجديد. تر: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

10- عبد الغفارأحمد (محمد) ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية:دراسة نقدية تحليلية . دار هومة، الجزائر، 2003.

11- قور (أبو القاسم) مقدمة في دراسات السلام والنزاعات. مكتبة الأنبار، ليبيا.

12- 12 - الخزرجي كامل (ثامر) ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. دار المجدلاوي للنشروالتوزيع، عمان الأردن.2009.

13- غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم، الجزائر، 2007.

ب-الدراسات غير المنشورة:

1-بروسي(رضوان) ، (الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية ، الأدبيات و العمليات و مؤشرات الحكم ،(مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر،2008- 2009.

2-جدو (فؤاد) ،" دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: حالة منظمة أطباء بلا حدود"،(رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية)، جامعة بسكرة 2009- 2010.

3-زقاع (عادل)، " إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2003،2004.

4- زرا ولية(فوزية) ،" الصراع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2009

5- حشائي(فاطمة الزهراء) ، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007،2008.

6- لعيساني (بلال) ، "دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة في التغير"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2007-2008.

7- ناصري (سميرة) ، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية)، جامعة بسكرة، 2009-2010.

8- قناوي محمد علي (إدريس) ،" أنماط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة :دراسة لبعض الحالات التطبيقية " ، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،قسم السياسة والاقتصاد ،2014.

ج- **المجلات:**

1. يوسف محي الدين (خولة) ،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، المجلد 27، العدد 3، 2011.

2. مرعي دنون(خالدة) ،" الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 9، (د ،س ،ن).

3. نظير (مروة)، "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التطور ألمفاهيمي والعملياتي" ،مجلة السياسية الدولية والعلاقات الدولية، العدد 3188،2010

4. خلفان (كريم) ، " مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين، دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة "، مجلة المفكر، العدد 10، 2011.

د- مراكز الدراسات:

1. الصمادي(زياد) ، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني. برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.

2. الشافعي حسن (بدر) ، مستقبل الصراع في اقريقيا الوسطى.مركز الجزيرة للدراسات،قطر، مارس 2014.

3. جورجيا (جيوفانيتي) وآخرون، التغلب على الهشاشة في إفريقيا. مركز روبرت شو مان ، 2009.

4- ولد أحمد سالم (سيدي أحمد) ،الأزمة السياسية والأمنية في إفريقياالوسطى:المآلات المفتوحة. مركز الجزيرة للدراسات، قطر ،2014.

5- كونوار (أيفيان) ، نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج . مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، معهد تدريب عمليات السلام، 2009.

6-مولنليك (اندريس) ، اعتبارات استرشادية لقيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. السويد، 2012.

7- فيركلون(تييري)، أزمة إفريقيا الوسطى.. تعددت الأسباب والصراع واحد. مركز الجزيرة للأبحاث ، قطر، 2014.

8-فيشر (مارتينا) ، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات، التجاوبات والإمكانيات والتحديات. ترجمة: يوسف حجازي، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناء: للنزاعات، النسخة الإلكترونية، 2009.

ه-المواقع الإلكترونية:

- أحمد موسى محمد (البشير) " الصراع في إفريقيا الوسطى...أسبابه وتداعياته على المسلمين" ، مجلة قراءات إفريقية ، مؤسسة المنتدى الإسلامي، عن الموقع:
www.qiraatafrican.com

-الشوادفي (محمد) ، "البعد الإقليمي لأنشطة السلام " ،عن الموقع :

www .ahram .org – eg news .htm

- بوبوش (محمد) ، "مفهوم الدولة الفاشلة "،تاريخ التصفح 12 ماي2015 عن موقع:

www.maghress.com/essana /552 3

- بنك التنمية الإسلامي ،" المفوضية السامية للاجئين تطلب 331 مليون دولار لمساعدة اللاجئين في إفريقيا الوسطى"، عن الموقع :

WWW .LANAPRESS. COM /PANA –LANG 3-INDEX –HTML

- بسيم (هالة) ،" إهم التحديات التي تواجه إفريقيا الوسطى في المستقبل "، عن الموقع :

www . albadil . com.

-جمهورية إفريقيا الوسطى، عن الموقع:

www.aljazeera.net/news/raport/sound

- جاسم (محمد) ،" الحواضن الجهادية في الدولة الفاشلة "، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط . تاريخ التصفح 11 ماي 2015،عن موقع:

?p=3887/www.beirutme.com

- جونسون (دمنيك) ، " التدخل الفرنسي الغير مدروس في جمهورية إفريقيا الوسطى والمأزق الكبير"، مجلة قراءات فريقية ،تر: عمر نايل ، عن موقع:

www.qrnaatafrican.com

- زقاع (عادل) و خلافة (هاجر) ، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، عن موقع:

www.bchaib.Net/mas/imdex.php? Option: content & view 6 & timed

- حيدر (محمود) ،" تحولات الدولة الأمة في سجاليات الفكر الغربي ،استئناف التأويل"، مجلة الفكر السياسي، تاريخ التصفح 5 مارس 2015 ،عن موقع:

www.reefnet.gov.Sy/ books project / fikr/ 18

- لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، عن موقع:

www.un.org/arabic/peace/peace Building/udere.s -

- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عن موقع:

www.un.org/ar/se/subsidiar

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن موقع:

www.un.org/index:html

- مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام: عن الموقع:

Http// : www. Fr .unrl .org/article,aspx ?article –id=213.

- مركز أنباء الأمم المتحدة،عن الموقع

www .ahram .eg news .htm

- منير (محمد) ،" الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام "، مجلة السياسة الدولية :عن موقع:

www.ahram.org/makalat–as px ? erd! 728

- ناجي محمد عبد القادر(عزو) ، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، الحوار المتمدن، العدد 2376، 2008.تاريخ التصفح 3مارس 2015، عن موقع:

www. ahewar .org .debat. asp 144192

- ناجي محمد عبد القادر(عزو) ،" أثر العوامل الدخلية و الخارجية في عدم الإستقرارالسياسي" ، مجلة قراءات افريقية، تاريخ التصفح 28 فيفري2015عن الموقع :

www .quiraatafrica.com.

- " نهاية الدولة الرخوة "، الوطن للصحافة، تاريخ التصفح 8 مارس 2015،عن موقع:

News viewer. Aspx ?ID=7qxahqmz wy%2fEwww.alwatannews.net/

- نظير (مروة)،عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:التطور المفاهيمي و العملياتي،تاريخ التصفح 10 ماي 2015،عن موقع:

www .ahwar.org/ debat / show.

- سلامة (أيمن) ، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام في إفريقيا ،دراسة حالة موزمبيق وليبريا مجلة "، السياسة الدولية ، عن الموقع:
www.digital.ahram.org/hom.ascp

- سعد (مصطفى) ، "الانقلابيون في إفريقيا الوسطى يسقطون في بئر الطائفية"، عن الموقع:

- **www.alhayat.com/authors.htm**

-عبد الفتاح(أسماء) ، إفريقيا تتطلع لبناء السلام في إفريقيا " ، عن الموقع :
www.elbadil.com/outhor/asmaaffatah.com/outhor/asmaaffatah

-علي حنفي (عزو)،" الشركات العلمية ، لعبة الصراع و الموارد الإفريقية "، مجلة السياسة الدولية ،تاريخ التصفح 12 مارس 2015،عن الموقع :
www. Ahram .com

- عمروش (عبد الوهاب) ، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"، تاريخ التصفح 13 ماي 2015.عن موقع:
Ahram.org.eg/News content /3/134/2595

- صلاح الدين (رأفت) ،"مادا يحدث في إفريقيا الوسطى؟" ،مجلة قراءات إفريقية ،عن موقع:

www .qiraatafrican .com

-شبانه (أيمن) ،"الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا "،مجلة السياسة الدولية عن موقع:
www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=5190.

ثانيا : باللغة الأجنبية:

1-المصادر:

أ- التقارير:

1-Boutros Ghali، ''Agenda for peace: prevention diplomacy, peace Making and peace Keeping'', Repport of the secretary general prsuant to the statement adopted by the summit meeting of the secretary council ou 31 January 1992

2-المراجع:

أ – الكتب:

1-Angela meyer,peace and security coorperation in central africa developements ,challenges and prospect . nordiska afrikanstitutet , upssala , 2011.

-2Martin Fisher, Recovering From violent - conflict: Regeneration and Reintegration as element of peace Building, Berghof research center for constructive conflict mmanagement, Berlin, 2014.

3-jett De nis c- ,why peace keeping faits .st martin press ,New work , 2000

4-Patrick berg, the Dynamics of conflict in the tri-border region of the soudan, Tchad and the central africain republic .open the commission of the Friedrich ebest fondation, 2008.

5-Traore Bakary , l'Afrique dans les opérations de maint ion de la paix :Evolution d'un plus importante,Arristant Répartement d'ttistoire.universitéfilixHouphou , Boigny d'abidjam cote d'lvoire,2012.

6- Traore bakary l'afrique dans les opérations de maintion de la paix :Evolution d'un plus importante,Arristant Répartement d'ttistoire.

7-zartman ,w.i.ed .collapsed states :the disintegration and Restoration of legitimate autharity .boulder,colorado ,lynne riennem publishers ,1995

ب- المواقع الإلكترونية:

1-Gérard g erold, mathieu merino , " l'effondrement de l'etat centrafricain aucours de la derniere décennie : origines de la grise et ques idées peur en sertir" : www.firstrategie .org/pdf .

2-Louisa lombard ," central africanrepublic :peacebuilding without peace ", www .swp-berlin .org ./pdf.

3–Severine M, Rugumamu, Does the UN Peace Building commission change the Mode of Peace building in Africa? June 2009:

www.fer–globalozation.org.

4-Tania paffenholz ," civil society and peace building the center on conflic:

Www. Sfcj .org /évents /PDF.

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ

الفصل الأول : بناء السلام : مقاربةمعرفية.....8

المبحث الأول : التحول في مفهوم السلام الدولي.....9

المطلب الأول :التحول في طبيعة النزاعات لفترة ما بعد الحرب الباردة.....9

المطلب الثانى :مصادر نزاعات فترة ما بعد الحرب الباردة.....11

المبحث الثاني :مفهوم بناء السلام..... 16

المطلب الأول : بناء السلام :دراسة في الخلفية التاريخية.....16

المطلب الثاني :الإطار المفاهيمي و النظري لبناء السلام.....22

المطلب الثالث : المنظور الليبرالي لبناء السلام.....25

المبحث الثالث:بناء السلام :دراسة في الإستراتيجيات و المفاهيم المشابهة.....29

المطلب الأول: إستراتيجيات بناء السلام.....29

المطلب الثاني:التمييز بين بناء السلام و المفاهيم المشابهة.....32

المبحث الرابع: آليات الأمم المتحدة لبناء السلام.....37

المطلب الأول :الاجهزة الرئيسية 38

المطلب الثاني :الأجهزة الفرعية 41

الفصل الثاني: بناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة 52

المبحث الأول: مميزات البيئة النزاعية الإفريقية.....54

المطلب الأول:العوامل الداخلية 55

المطلب الثاني:العوامل الخارجية.....58

المبحث الثاني: الأمم المتحدة و بناء السلام في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة.....59

المطلب الأول: تطور عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بعد الحرب الباردة 59

المطلب الثاني: بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة. 66

المطلب الثالث :صعوبات الأمم المتحدة لبناء السلام في إفريقيا.....69

المبحث الثالث: التعاون بين الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات.... **72**

المطلب الأول:التعاون بين المنظمتين من الجانب القانوني.....72

المطلب الثاني:التعاون بين المنظمتين من الجانب المؤسسي.....**76**

الفصل الثالث: بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى......82

المبحث الأول: ديناميكية النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.....85

المطلب الأول: بطاقة تقنية حول جمهورية إفريقيا الوسطى.....85

المطلب الثاني: تطور النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.....87

المطلب الثالث: طبيعة النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.....91

المطلب الرابع: أطراف النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.....94

المبحث الثاني: آجهزة الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.....97

المطلب الأول :دور الأجهزة الرئيسية.....97

المطلب الثاني:دور الأجهزة المتخصصة.....106

المبحث الثالث : تحديات بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.....114

المطلب الأول :التحديات المرتبطة بالبعد الداخلي.....114

المطلب الثاني :التحديات الخارجية 118

الخاتمة..... **122**

قائمةالمراجع.....126

فهرس المحتويات..... 142

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى. إنطلاقا من المتغيرات التي أدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام في الأجندة الدولية لحفظ الأمن و السلم الدوليين، و التمييز بينه و بين المفاهيم الأخرى المشابهة له ، و توضيح الإستراتيجيات المتبعة في عملية بناء السلام ، لننتقل بعد ذلك للتطرق إلى الأجهزة التي إعتمدتها الأمم المتحدة لتنفيد تلك الإستراتيجيات. و تم التطرق أيضا إلى عملية بناء السلام في إفريقيا بعد الحرب الباردة ، حيث شهدنا في هذه الفترة تغير في طبيعة النزاعات و إنتقالها من نزاعات دولية إلى داخلية ، و لننتهي بعد ذلك إلى دراسة بناء السلام في إفريقيا الوسطى و كيف تعاملت الأمم المتحدة على إستعادة الإستقرار في البلد، و كيف طبقت هذا المفهوم واقعيا ، ومحاولة إستقراء نجاح من فشل العملية من خلال مراجعة كل النشاطات التي تتعلق بهذه العملية .

SUMMARY:

This study focuses to try to shed light on the role of theunited nation organization in peace building in the central African Republicbased on variables thatled to zaorm vhompeace building in the international agenda to maintan security and international peace. and differencesbetweenit and othersimilar concepts, and clarify the strategies used in the process of peace building, let’s move then to address the devices adopted by the United Nations for the implementation of these strategies.Itwas also adderess to the process of peace building in Africa after the Cold war, wherewe have seen in thisperiod a change in the nature of conflicts and transition from international to internal conflicts, and then to finish the study of peace building in central Africa and how the United Nations dealtwi threstoring stability in the country.